جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل _ كلية الآداب
قسم علم الاجتماع
دراسات عليا – ماجستير

أزمة الانتماء والهوية وانعكاساتها على السلوك السياسي للفرد العراقي

دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الحلة

رسالة تقدمت بها الطالبة

تـمـــاره عـلـــي نـاهـــي زكـــــرط

إلى مجلس كلية الآداب / قسم علم الاجتماع

وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع

بإشـــــراف

الاستاذ المساعد دكتور
أحمد جاسم مطرود

الاستاذ المساعد دكتور
وسام صالح عبدالحسين

١٤٤٤هـ

٢٠٢٣م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۚ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾

صَدَقَ اللهُ العَلِي العَظِيم

سُورَة ال عمران: الآية (١٠٣)

(اقرار المشرف)

أشـهد بـأن أعـداد الرسـالة الموسـومة بــ (**أزمــة الانتمــاء والهويــة وانعكاســاتها علــى الســلوك السياســي للفــرد العراقــي _ دراســة اجتماعيــة ميدانيــة في مدينــة الحلــة**)، والمقدمـة مـن قبـل الطالبـة (**تمــاره علــي نــاهي**) قـد تمـت بإشـرافي فـي كليـة الآداب / جامعـة بابـل ، وهـي جـزء مـن متطلبـات نيـل شـهادة الماجسـتير فـي علـم الاجتمـاع .

أ.م.د. أحمد جاسم مطرود

أ.م.د. وسام صالح عبدالحسين

المشرفين على هذه الرسالة

/ / ٢٠٢٣

توصية رئيس قسم الاجتماع

بناء على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

أ.م.د. أحمد جاسم مطرود

رئيس قسم الاجتماع

/ / ٢٠٢٣

(اقرار المقوم اللغوي)

أشـهد بـأن هـذه الرسـالة الموسـومة بـــ (**أزمـــة الانتمـــاء والهويـــة وانعكاســـاتها علـــى الســـلوك السياســـي للفـــرد العراقـــي _ دراســـة اجتماعيـــة ميدانيـــة في مدينـــة الحلـــة**)، والمقدمـة من قبل الطالبـة (**تمـاره علـي نـاهي**) فـي جامعـة بابـل / كليـة الآداب / قسم علم الاجتماع ، قد جرى تصحيحها لغوياً وأصبحت مؤهلة للمناقشة .

التوقيع/

الاســـم/

التـاريخ/ / /٢٠٢٣

(اقرار المقوم العلمي)

أشـهد بـأن هـذه الرسـالة الموسـومة (**أزمـة الانتمـاء والهويـة وانعكاسـاتها علـى السـلوك السياسـي للفـرد العراقـي _ دراسـة اجتماعيـة ميدانيـة في مدينـة الحلـة**)، والمقدمـة من قبل الطالبـة (**تمـاره علـي نـاهي**) فـي جامعـة بابـل / كليـة الآداب / قسم علم الاجتماع ، قد جرى تقويمها علمياً وأصبحت مؤهلة للمناقشة .

التوقيع/

الاســم/

التـاريخ/ / /٢٠٢٣

(إقرار لجنة المناقشة)

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة إننا إطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (أزمة الانتماء والهوية وانعكاساتها على السلوك السياسي للفرد العراقي _ دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الحلة)، والمقدمة من قبل الطالبة (تماره علي ناهي) وقد ناقشنا الطالبة في محتواها وفيما له علاقة بها، ونرى بأنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، وبتقدير ( ).

التوقيع

أ.م.د. أحمد حسن عبدالله

عضواً

التوقيع

أ.م.د. زينب محمد صالح

عضواً

التوقيع

أ.م.د. أحمد جاسم مطرود

عضواً ومشرفاً

التوقيع

أ.م.د. وسام صالح عبدالحسين

عضواً ومشرفاً

التوقيع

أ.م.د. نعيم حسين كزار

رئيساً

مصادقة السيد عميد الكلية
أصادق على قرار لجنة المناقشة

أ.د. صالح كاظم عجيل

الإهداء

إلى

إلى معلم البشرية ومنبع العلم نبينا محمد صلى الله علية وآله وسلم

سندي في الدنيا والاخرة الإمام المنتظر الحجة ابن الحسن (عج)

إلى من أحمل اسمه بكل فخر "والدي"

إلى الدعوات التي لا تنقطع والاكف المرفوعة إلى السماء ذات القلب النقي "أمي"

إلى ضياء روحي . .ورفيق دربي . .إلى من سار معي نحو الحلم خطوه بخطوة . . "زوجي"

إلى من لا معنى لحياتي من دونهم "اطفالي"

إلى من شاركني حزني وفرحي خواتي واخواني

إلى كل من دعمني . .وكل من دعا لي

اهدي هذه الرسالة

تمارة

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين، وافضل الصلاة واتم التسليم على محمد وآله الطاهرين.

بعد إكمال هذه الدراسة، لِزاماً عليّ، ومن واجب الوفاء ان أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الذين أسهموا في إنجازها.

يسعدني أن أتقدم بإلامتنان والعرفان إلى أساتذي الدكتور (أحمد جاسم مطرود) والدكتور (وسام صالح عبد الحسين) اللذين أشرفا على الرسالة وقاما بقراءتها وتقديم ما هو مجزي ومفيد فيما يتعلق بها من ملاحظات قيّمة وآراء سديدة وخبرة علمية عميقة مما ترك إلاثر الواضح على الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع إلاساتذة الذين تتلمذت على أيديهم خلال المرحلة التحضيرية، وإلى كل الذين أسهموا في إغناء هذه الرسالة بالمصادر، والملاحظات، والذين فاتني ذكرهم؛ لهم جميعاً أسمى الكلمات. كما أشكر زملائي وزميلاتي في الدراسات العليا، أُهدي شكري وخالص احترامي إلى العاملين في مكتبات كلية الاداب والعلوم السياسية في جامعتي بغداد والنهرين ادعوا الله ان يوفقهم لخدمة العلم في بلدنا الحبيب

وأخيراً أتقدم بالشكر لكل من أرشدني وساندني وزودني بكلمة أو خبرة أو مصدر في أي مرحلة من مراحل إعداد الرسالة وفاتني ذكر إسمه.

"خالص شكري وامتناني إلى رئيس لجنة المناقشة وأعضائها إلافاضل على قبولهم مناقشة الرسالة".

الباحثة

المستخلص .

قامت دراستنا الحالية على تحديد مسببات أزمة الانتماء والهوية وما تركته من وانعكاساتها كبيرة على السلوك السياسي لدى الفرد العراقي، وقد حاولنا قراءتها علميا عبر تطبيق آليات البحث العلمي الموضوعية التي اكدت على واقعية تأثير المشكلات التي راكمتها العقود والسنوات مر بها العراق عبر تاريخه الطويل لتخلق ازمة في مفاهيم الهوية والانتماء التي اثرت سلبا على توجهات وسلوكيات الفرد في العراق، وهذا ما لحظناه في فترة مابع سقوط النظام الديكتاتوري اذ انشطرت فئات المجتمع وتصارعت ما بينها بفعل عوامل داخلية وخارجية عمق من واقع تلك الازمة، وبموجب ذلك لذلك أصبح لزاما علينا قراءة الانتماء والهوية كآليات تنكشف بهما حقيقة ازمة انتساب الشخص لوطنه التي تعرف سوسيو–سياسيا بدلالة مفاهيم الانتماء والهوية والتي لها اثر في قناعات الطريقة التي توظف من خلالها السلوكيات السياسية للفرد العراقي.

وعليه فبقدر ما يمثل الانتماء والهوية الوطنية إلاساس الذي يُعّرف بهما الفرد علاقته بالدولة على وفق ما يعرف بمفهوم المواطنة التي تمنحه حقوقا وتلزمه بواجبات والتي تزود سلوكه السياسي بإحساس روحي يثبت الفرد من خلالها عمق الارتباط إلى هذه الدولة قولًا وفعلًا كما نعرفه في جميع الدول ومنها العراق، الان مجتمعنا يعيش في ظل استدامة حالة تاثر بافرازات إلازمات التي مر به افراده فانعكس ذلك سلبا على انتمائه وهويته ومن ثم على سلوكه السياسي.

وهنا لايخفى على الجميع ان تحقيق الرخاء والتقدم في البلد يحتاج إلى امرين أولهما الهوية وثانيهما الانتماء إلى الوطن. ولكي نتعرف على مفهوم الهوية بشكل أوسع وجب علينا ان نسلط الضوء على معنى هذا المصطلح الذي يتجسد في الوصف الدقيق للفرد العراقي والتعبير عن شخصيته كلاً على حده فضلاً عن علاقته مع الجماعات التي يتعايش معها. فالهوية بشكل مختصر هي السمات التي تميز شيئا عن غيره أو شخصا عن غيره أو مجموعة عن غيرها. كل منها يحمل عدة عناصر في هويته. أما عناصر الهوية هي شيء متحرك ديناميكي يمكن أن يبرز أحدها أو بعضها في مرحلة معينة وبعضها إلاخر في مرحلة أخرى. بيد ان أهمية هذه الدراسة تتجسد في معرفة مدى تأثير مفهوم الهوية على المجتمع العراقي الذي عانى ومازال يعاني من صراعات وأزمات داخلية وخارجية وانعكاساتها على السلوك السياسي للفرد العراقي. إن

أثر هذه إلازمات وضيق فسحة إلامل في انفراجها القريب أدى إلى استمرار أزمة الثقة في القادات السياسية، فالهوية هي صفة المواطن الذي له حقوق وعليه واجبات تفرضها طبيعة انتمائه إلى وطن. ومن هذه الحقوق التي يسعى المواطن للحصول عليها هي : حق التعليم و حق الرعاية الصحية وحق العمل وحرية الفكر والمعتقد وغيرها من الحقوق.

وعليه فالمواطنة والانتماء علاقة الفرد بدولته، علاقة يحددها الدستور والقوانين المنبثقة عنه والتي تحمل وتضمن معنى المسأواة بين من يسمون مواطني تلك الدولة.

وبناءا على ذلك فقد تضمنت مشكلة الدراسة على التساؤلات التالية :- ماذا نعني بأزمة الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي وما مدى انعكاس ذلك على سلوكه السوسيو-سياسي ؟

- ماهي العوامل التي عقدت من أزمة الانتماء والهوية الوطنية العراقية وما دلإلات ذلك التعقيد وكيف اثرت على سلوك الفرد السياسي في العراق؟
- ما تداعيات استمرار تعقد أزمة الانتماء والهوية على واقع السلوك السياسي ومستقبله للفرد العراقي؟ وهل يمكن الحد منها والتقليل من مخاطرها وانعكاساتها السلبية؟

ولهذه الدراسة أهمية في الحصول على اجابات علمية دقيقة وموضوعية عن أزمة الانتماء والهوية وانعكاساتها على السلوك السياسي للفرد العراقي من اجل زيادة الوعي السياسي بدور الفرد وتعزيز حقوقه المشروعة في المجتمع.

كما تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي اعتمدت على أكثر من منهج علمي للحصول على بيانات حقيقة وموضوعية تؤمن الثقة على صحة النتائج وامكانية تعميمها كالمنهج التاريخي ومنهج المسح إلاجتماعي، وقد اجريت الدراسة على عينة طبقيه من ١٨٠ مبحوث سحبت من مجتمع الدراسة إلاصلي (الطبقة المثقفة من الرجل والمرآة في القطاع الحكومي في مركز مدينة الحلة)، كما اختبرت الدراسة صحة الفرضيات العلمية.

أما أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة فهي :

١. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأن (١٠٠) مبحوث وبنسبة (٥٦%) منهم حاصلين على شهادة البكالوريوس.
٢. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأن (١١٧) مبحوثاً وبنسبة (٦٥%) منهم متزوجين.
٣. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأن (١١٠) مبحوثاً وبنسبة (٦١%) منهم يعتقدون أن كثرة إلازمات والصراعات الداخلية والخارجية لعبت دوراً في تأزيم واقع الانتماء والهوية.
٤. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأن (١٢٩) مبحوثاً وبنسبة (٧٢%) منهم يعتقدون بمساهمة ضعف الوعي السياسي الوطني لدى الفرد العراقي في خلق أزمة الانتماء والهوية.
٥. كشفت نتيجة الفرضية إلاولى عن قيمة كا٢ = ٩٢.٤ وهي أعلى من القيمة الجدولية وهي (٢٨.٨٧) بدرجة حرية (١٨) ومستوى ثقة(٠.٠٥) إذن نقبل فرضية البحث التي تقول (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسباب حدوث أزمة الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي وبين ضعف الانتماء) ونرفض الفرضية الصفرية.
٦. كشفت نتيجة الفرضية الثانية عن قيمة كا٢ (١٠٧,١) وهي أعلى من القيمة الجدولية (٢١,٣) بدرجة حرية (١٢) ومستوى ثقة (٠,٠٥) اذاً نقبل فرضية البحث التي تقول ان(هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمسك الفرد العراقي بهويته وانتمائه للوطن وبين أهلية مؤسسات التنشئة إلاجتماعية في غرس قيم الهوية الوطنية لدية)، ونرفض الفرضية الصفرية.
٧. كشفت نتيجة الفرضية الثالثة عن قيمة مربع كا٢ = (١٤,٢) وهي أعلى من القيمة الجدولية (٩,٥) وبدرجة حرية (٤) ومستوى ثقة (٠,٠٥) اذاً نقبل فرضية البحث التي تقول (هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين ممارسة القيم إلاجتماعية التي تلعب دوراً في ترسيخ الهوية الوطنية والانتماء لدى الفرد العراقي وبين قدرة هذة القيم على توجيه السلوك السياسي)، ونرفض الفرضية الصفرية.
٨. كشفت نتيجة الفرضية الرابعة عن قيمة مربع كا٢ = (١١٥,٧) وهي أعلى من القيمة الجدولية (٩,٥) وبدرجة حرية (٤) ومستوى ثقة (٠,٠٥) اذاً نقبل فرضية البحث التي تقول (هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مساهمة التحول السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

وبين مخرجات التعددية الثقافية والدينية في ضعف الولاء والانتماء لدى الفرد العراقي)، ونرفض الفرضية الصفرية.

٩. كشفت نتيجة الفرضية الخامسة عن قيمة مربع كا٢ = (٥٨,١) وهي اعلى من القيمة الجدولية (١٢,٦) بدرجة حرية (٦) ومستوى ثقة (٠,٠٥) اذاً نقبل فرضية البحث التي تقول (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية العلاقة بين مساهمة معظم إلاحزاب السياسية في خلق أزمة الانتماء والهوية في الفرد العراقي وبين بروز الصراع الطائفي في المجتمع العراقي)، ونرفض الفرضية الصفرية.

فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية.	أ
اقرار المشرف.	ب
اقرار المقوم اللغوي.	ج
اقرار المقوم العلمي.	د
اقرار لجنة المناقشة.	هـ
الإهداء.	و
شكر وعرفان.	ز
الملخص.	ح _ ك
فهرست المحتويات.	ل _ ن
فهرست الجداول.	س _ ف
المقدمة:	٢-٣
الباب إلاول: إلاطار النظري	
الفصل إلاول: إلاطار النظري للدراسة	٦-١٨
المبحث إلاول: العناصر إلاساسية للدراسة	٦-٩
أولا: مشكلة الدراسة.	٦
ثانياً: اهمية الدراسة.	٧
ثالثاً: أهداف الدراسة.	٩
المبحث الثاني: تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية	١٠-١٨
أولاً: الازمة.	١٠
ثانياً: الانتماء.	١١
ثالثاً: الهوية.	١٣
رابعا: الهوية إلاجتماعية	١٤
خامساً: السلوك	١٥
سادساً: السياسة.	١٦
سابعاُ: السلوك السياسي	١٧

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني : إلاطار المرجعي للدراسة	١٩-٥٢
المبحث الاول: نماذج من الدراسات السابقة.	١٩-٤٠
أولاً: دراسات عراقية.	١٩
ثانياً: دراسات عربية.	٢٥
ثالثاً: دراسات أجنبية	٣٢
خلاصة الدراسات السابقة ومناقشتها	٣٧
المبحث الثاني : النظريات المفسرة للدراسة	٤١-٥٢
أولاً: نظرية المعوقات الوظيفية (روبرت ميرتون)	٤١
ثانياً: نظرية الهوية إلاجتماعية (هنري تاجفل ١٩١٩١٩٨٢) (جون تيرنر ١٩٤٧٢٠١١)	٤٧
الفصل الثالث: "تداعيات أزمة الانتماء والهوية على السلوك السياسي في المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣: إشكالية التأثير والتأثر "	٥٤-٩١
المبحث الاول: التحليل السوسيولوجي لتطور أزمة الهوية والانتماء منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١	٥٤-٦٦
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في أزمة الانتماء والهوية وأثرها في السلوك السياسي للفرد في المجتمع العراقي.	٦٧-٨٠
المبحث الثالث: تداعيات تعقد أزمة الهوية والانتماء على السلوك السياسي للفرد العراقي	٨١-٩١
البابُ الثَّاني: الجانب الميداني	
الفصل الرابع : إلاطار المنهجي للدراسة	٩٤-٩٧
أولاً: منهجية الدراسة ونوعها.	٩٤-٩٦
ثانياً : مجتمع وعينة الدراسة.	٩٦
ثالثاً: حدود ومجإلات الدراسة.	٩٩
رابعاً: أدوات جمع البيانات.	١٠٠-١٠٤
خامسا: معالجة البيانات واستخدام الوسائل إلاحصائية	١٠٥-١٠٦
الفصل الخامس : عرض وتحليل البيانات	١٠٨-١٤٥
المبحث إلاول: عرض ووصف البيانات إلاساسية لوحدات عينة الدراسة	١٠٨-١٣٤

الموضوع	الصفحة
أولاً : البيانات إلاولية	١٠٨
ثانياً: البيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة	١١٢
المبحث الثاني : اختبار الفرضيات العلمية ومناقشتها	١٣٥-١٣٣
أولاً: اختبار الفرضيات	١٣٥
ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية	١٣٩
ثالثًا: التوصيات والمقترحات	١٤٢
المصادر والمراجع	١٤٧-١٦٢
الملاحق	١٦٤-١٨٤
الملخص باللغة إلانجليزية	A-D

فهرست الجداول

الجدول	الصفحة
جدول (١) يوضح أنواع التكيف الاجتماعي لدى إلاشخاص بحسب تحليل روبرت ميرتون	٤٥
جدول (٢) يوضح مجتمع البحث	٩٧
جدول (٣) يوضح الفئات العمرية للمبحوثين	١٠٨
جدول (٤): يبين جنس المبحوثين	١٠٩
جدول (٥): يوضح التحصيل الدراسي للمبحوثين	١٠٩
جدول (٦): يوضح منطقة السكن للمبحوثين	١١٠
جدول (٧): يبين الحالة الاجتماعية للمبحوثين	١١١
جدول (٨): يوضح عائدية السكن للمبحوثين	١١١
جدول (٩): يوضح مستوى الدخل للمبحوثين	١١٢
جدول (١٠): يوضح أسباب أزمة الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي	١١٢
جدول (١١): يوضح مدى تمسك الفرد بهويته من عدمها	١١٣
جدول (١٢) : يوضح طبيعة الصفة الغالبة على انتماء الفرد العراقي	١١٣
جدول (١٣): يوضح سبب ضعف الانتماء للوطن لدى للفرد العراقي	١١٤
جدول (١٤): يوضح مدى كون مؤسسات التنشئة الاجتماعية مؤهلة لغرس القيم الاجتماعية	١١٥
جدول (١٥) : يوضح موجهات السلوك السياسي لدى الفرد العراقي	١١٥
جدول (١٦): يوضح الدور الذي تمارسه القيم الاجتماعية في ترسيخ الهوية الوطنية والانتماء	١١٦
جدول (١٧): يوضح التحديات التي أدت إلى خلق أزمة الانتماء والهوية	١١٦
جدول (١٨): يوضح تأثير الانتماء إلى الوطن كمحفز على قبول الاخر المختلف	١١٧
جدول (١٩): يوضح دور الازمات والصراعات الداخلية والخارجية في تأزيم واقع الانتماء والهوية	١١٨
جدول (٢٠): يوضح تأثير القيم الاجتماعية في توجيه السلوك السياسي	١١٨
جدول (٢١): يوضح مدى مساهمة التحول والتغيير السياسي الذي شهده العراق بعد ٢٠٠٣ في أزمة الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي	١١٩

الجدول	الصفحة
جدول (٢٢): يوضح مدى انتشار مفاهيم الديمقراطية والانفتاح على العالم في خلق أزمة في الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي	١١٩
جدول (٢٣): يوضح مخرجات أزمة التعددية الثقافية والدينية في عراق بعد عام ٢٠٠٣ مثلت معوقاً اجتماعياً ادى إلى ضعف الولاء والانتماء لدى الفرد العراقي	١٢٠
جدول (٢٤): يوضح مدى مساهمة التعصب بمختلف اشكاله في تقليل فرص التسامح وقبول الاخر	١٢١
جدول (٢٥): يوضح مساهمة عمليات التهميش والاقصاء القومي والديني بالاضرار بعملية بناء الهوية والمواطنة والانتماء	١٢١
جدول (٢٦): يوضح تأثير عملية التحول الديمقراطي وما نتج عنها من أزمة هوية وانتماء على عملية بناء الدولة	١٢٢
جدول (٢٧): يوضح أزمة الانتماء والهوية تعد من أهم التحديات التي انعكست سلباً على حالة الاستقرار السياسي	١٢٣
جدول (٢٨): يوضح أبرز التحديات التي انعكست سلباً على الاستقرار السياسي والاجتماعي	١٢٣
جدول (٢٩): يوضح دور الظروف غير المستقرة سببا في أزمة الانتماء والهوية	١٢٤
جدول (٣٠): يوضح مدى مساهمة الشعور بالمواطنة على تنمية الانتماء والهوية	١٢٥
جدول (٣١): يوضح مدى مساهمة الشروع بالإصلاحات السياسية في الوقت الراهن في تحقيق وبناء الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي	١٢٥
جدول (٣٢): يوضح مدى مساهمة منظمات المجتمع المدني في بناء الهوية والولاء والانتماء للوطن	١٢٦
جدول(٣٣): يوضح مدى تأثير أزمة الانتماء والهوية على السلوك السياسي للفرد العراقي	١٢٦
جدول (٣٤): يوضح مدى مساهمة الاحزاب السياسية في العراق على خلق أزمة الانتماء والهوية	١٢٧
جدول (٣٥): يوضح مدى تركيز غالبية الاحزاب والكيانات السياسية على الثقافة الفرعية على حساب الثقافة الشاملة أدى إلى خلق أزمة هوية وطنية حقيقة	١٢٨

الجدول	الصفحة
جدول (٣٦): توضيح دور الصراع الطائفي القومي في بناء ميول صراعية لدى النخب السياسية بالشكل الذي ادى إلى خلق أزمة الهوية والانتماء	١٢٩
جدول (٣٧): يوضح أزمة الثقة والصراع وعدم توافر أرضية مناسبة للسلوك السياسي قد خلق بيئة ملائمة لبروز الهوية الفرعية	١٢٩
جدول (٣٨): يوضح ان أزمة الثقة المتبادلة بين المكونات السياسية انعكست سلبا على بناء سلوك سياسي قائم على الهوية والانتماء	١٣٠
جدول (٣٩): يوضح مدى مساهمة ضعف الوعي السياسي الوطني لدى الفرد العراقي في خلق أزمة الانتماء والهوية	١٣١
جدول (٤٠): يوضح مدى تأثير السلوك السياسي للنظام الدكتاتوري في تعميق أزمة الانتماء والهوية	١٣١
جدول (٤١): يوضح مدى مساهمة تفعيل قيم المواطنة سيسهم في تعزيز هوية وطنية	١٣٢
جدول (٤٢): يوضح مدى مساهمة سلوك النخب السياسية لفترة بعد عام ٢٠٠٣ في تعميق وتأزيم قيم الهوية والولاء لدى الفرد العراقي	١٣٢
جدول (٤٣): يوضح نوع الثقافة السياسية للفرد العراقي	١٣٣
جدول (٤٤) الفرضية الأولى	١٣٥
جدول (٤٥) الفرضية الثانية	١٣٦
جدول (٤٦) الفرضية الثالثة	١٣٦
جدول (٤٧) الفرضية الرابعة	١٣٧
جدول (٤٨) الفرضية الخامسة	١٣٨
جدول (٤٩) الفرضية السادسة	١٣٨

مُقَدِّمَةٌ

المقدمة:

أظهرت الدراسة في بيانها لواقع أزمة الانتماء والهوية على السلوك السياسي للفرد العراقي ان منشأ هذه الازمة وجود العديد من المشكلات إلاجتماعية والظواهر السلبية التي تنعكس سلباً على حياته إلاجتماعية فيعيش حالة من إلاغتراب إلاجتماعي يتمخض عنه شعور سلبي يجعله بعيداً عن التفاعل مع قضايا المجتمع ، بمعنى آخر إن الفرد العراقي أدرك ان استدامة إلازمات والصراعات جعلت منه شخصاً مأزوماً يعيش في مجتمع يحكم بنفسه بتوالد الأزمات، فأصبحت قضية انتمائه الوطني وهويته الجمعية المختزلة ضمن مفهوم المواطنة ذات بعد مثالي لا يُدرك بهما اهميته كفرد يعول على سلوكه في دعم مفاهيم التنمية والبناء والتنمية والتطور التي يتطلبها المجتمع. فالهوية الوطنية هي المفهوم المحوري الذي تقوم عليه الدولة كظاهرة اجتماعية تحمل في طياتها الانتماء والولاء، فالهوية تنتج عن تفاعل مختلف مكونات المجتمع مع بعضها البعض في بوتقة واحدة، فوجود الدولة ناتج عن وجود أربعة عناصر فيها ممتزجة ببعضها هي : إلامة المكونة للجماعة السياسية، القيم والقوانين المكونة للنظام، إلاقليم المكون للوطن، والمؤسسة إلادارية المكونة للسلطة، لذا تكون الهوية هي الرابط بين هذه العناصر المكونة للدولة، وكلما كان ارتباط هذه العناصر ببعضها قوياً، كلما زادت قوة الدولة وزاد تماسك المجتمع فيها.

فوجود الدولة مرتبط بوجود هوية قوية قادرة على البقاء والتجدد والتطور، فإن جميع المحأولات لبناء الهوية في المجتمع العراقي على أساس قومي وماركسي وإسلامي بعيداً عن انتماء وهوية الفرد الوطنية، أدى ذلك إلى تشكل مجموعة نخبوية في المجتمع العراقي، هويتها هي الهوية الفرعية الضيّقة كالعِرق والطائفة والقبيلة والعائلة، ولم تستطع تأسيس هوية وطنية جامعة لمختلف أفراد المجتمع، بل سلوكها السياسي شجع على الانتماء الخاص العرقي والطائفي والسياسي الذي أدّى إلى ترسيخ الهويات المجذرة للانتماءات والولاءات الضيقة، وأفرز إلانقسام والتصدع والتصارع الوطني بين المؤسسات التيارات في الوطن الواحد. فأن تعددية الانتماء وتناقضاته يؤدي إلى حالة من التشظي في الهوية، وإلى حالة من التمزق الوجداني الداخلي عند الفرد العراقي. وتنامي مشاعر الانتماء الطائفي والقبلي أدى إلى ولادة موجة عارمة من مشاعر الولاء بمستوياته المختلفة.. فأغلب المجتمعات العربية تعيش تحت تأثير القيم التعصبية، والتمييز الطائفي وإلاقليمي والعشائري والعرقي الذي ينخر بنية الوجود الثقافي في حياة الفرد العراقي.

الهوية العراقية التي يفترض أن تكون مرتكزة على المواطنة والانتماء والمشاركة بقضايا المصير والتاريخ المشترك، لكننا نجد أن المواطنة تعرضت لإسقاطات عرقية وطائفية سياسية ودينية وثقافية صادرت الهوية الوطنية كجوهر جامع ومظلة للمجتمع العراقي. فالمجتمع العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية إلاولى عام ١٩٢١ م وحتى سقوط النظام السياسي عام ٢٠٠٣ خاض تجربة سياسية في بناء مجتمع الانتماء والمواطنة لتكوين الهوية الوطنية، لذلك فإن المواطن العراقي مطالب بالمحافظة على هويته والخصوصية الثقافية بشكل يضمن الانتماء والهوية الحضارية للمواطن دون تصادم مع إلافكار الرائجة في محيطه.

و من هذا المنطلق ووفق هذه المسوغات باتت الظاهرة تستحق الدراسة في بيان مدى ما تقدمه ثقافة الانتماء والمواطنة لأفراد المجتمع من دعم ومعطيات ومتطلبات لتعزز إلاستقرار السياسي وبناء نظام ديمقراطي في المجتمع العراقي، وقد تفرز مشكلة الدراسة عدد من التساؤلات التالية : ما هو الانتماء والهوية ؟ ما هي العلاقة المتبادلة بين المجتمع والفرد ؟ وما هو واقعها ؟ ما هو مستقبلها ؟ ومن هو المسؤول عن تعزيزها وتنميتها ؟

الباب الأول

الإطار النظري

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المبحث إلاول: العناصر إلاساسية للدراسة

أولا: مشكلة الدراسة.

ثانياً: أهمية الدراسة.

ثالثاً: أهداف الدراسة.

المبحث الثاني: تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية

أولاً: الازمة.

ثانياً: الانتماء.

ثالثاً: الهوية.

رابعا: الهوية إلاجتماعية

خامساً: السلوك

سادساً: السياسة.

سابعاً: السلوك السياسي

الفصل الاول

الاطار النظري للدراسة

المبحث الاول: العناصر إلاساسية للدراسة

أولا: مشكلة الدراسة.

تنبع مشكلة الدراسة في بيانها لواقع أزمة الانتماء والهوية على السلوك السياسي للمواطن في المجتمع العراقي، فهذه الازمة منشؤها وجود الكثير من المشكلات إلاجتماعية والظواهر السلبية التي تسبب في أن يعيش الفرد العراقي في حالة اغتراب اجتماعي يُختزل في ظل شعور سلبي جعله بعيدا عن التفاعل مع قضايا المجتمع الذي أوجده، بمعنى اخر تيقن الفرد العراقي أن استدامة إلازمات والصراعات قد جعلت من مجتمعه مأزوما فأصبحت قضية انتمائه الوطني وهويته الجمعية المختزلة ضمن مفهوم المواطنة ذات بعد مثالي لا يُدرك بهما اهميته كفرد يعول على سلوكه في دعم مفاهيم التنمية والتطور والتقدم والبناء التي يتطلبها مجتمعه.

إزاء ذلك بدأ الفرد العراقي يعيش حالة انعدام الثقة بمن حوله في مجإلات الحياة كافة وخاصة السياسية منها والتي تسببت له بالكثير من المشكلات التي عوقت في جعله مواطنا فاعلا تقع على عاتقه مهمة رفع المستوى الحضاري لمجتمعه، فأصبح يعيش في ظل تقاطعات وتنازعات واختلافات جعلت من سلوكه السياسي مرهونا بفعل إلاستجابة السلبي فأصبح الوطن حبيس الازمة ونتج عنه مجتمعا تتعايش في ظله المتناقضات التي أوجدت لنا فردا مقيدا بأطر أزمة الانتماء التي تقدم له أبسط مقومات العيش وهوية وطنية عنونت مسماها بمقيدات الهويات الفرعية بعيدة عن الوطنية وتلك مساءلة لم تكن بالحديثة بل لها عمق تاريخي توالدت مع تواتر فترات إلاحتلال وحكم العائلات والحزب الواحد وإلانقلابات وجميع تمظهرات سلبيات السلطة وصولا إلى فترة ما بعد عام ٢٠٠٣ التي اعقبت سقوط النظام الديكتاتوري والتي عمقت كثيرا من واقع الازمة وسلبيات مخرجاتهما على السلوك السياسي للفرد العراقي التي أصبح متأثرا بنخب سياسية لا تجربة لها في عملية إدارة الدولة بل عولت على مفاهيم ضيقة كالمحاصصة والديمقراطية التوافقية التي مثلت أساسا لانعطاف المجتمع العراقي ودخوله في فترات عصيبة أثرت على بنيته إلاجتماعية التي أضحت تفكر بثقافتها الفرعية على حساب ثقافة المواطنة

الشاملة ما دفع الفرد العراقي يدرك جازما بأولوية العيش في ظل الكيانات الإجتماعية المتعددة والمتعارضة بدءاً بالقبيلة والطائفة حيناً وانتهاء بالدين والقومية.

وبمقتضى ذلك أضحت سلوكيات الإفراد السياسية ترهن نفسها بالولاءات المحلية لا الوطنية لينتج عنها تعدد الانتماءات والهويات التي دفعت باتجاه الإنشطار الإجتماعي الذي عمقته اكثر العملية السياسية التي اخذت نخبها تعول على تعددية الانتماء وتناقضاته وانشطار الهويات وتعظيمها خدمة لمصالحها الخاصة على حساب مصلحة الوطن والمجتمع العامة وهو ما دفع إلى تسييد حاله من التمزق الداخلي عند الفرد العراقي في ظل تعاظم أفضلية مشاعر الانتماء الطائفي والقبلي والتي أصبح في ظلها الواقع العراقي مأزوما والسلوك السياسي لجميع افراده متناقضا وسيبقى الإمر كما هو عليه حتى المستقبل القريب في ظل استمرار جدل أزمة الهوية والانتماء التي تنتج تفكيرا سياسيا وموقفا عقليا جمعيا يرهن السلوك السياسي للفرد وفق قاعدة الثقافة الفرعية لا الجمعية الشاملة التي لازال فعل تأثرها حاكما لواقع الوجود الثقافي في حياة الفرد العراقي. وبقصد تقصي الحقيقة العلمية التي تسند الحجج المبرّرة لموضوع دراستنا فان ذلك يتطلب امر دراستها على وفق إثارة تساؤل مركزي: (كيف أثرت أزمة الانتماء والهوية على السلوك السياسي للفرد العراقي) وللإجابة على ذلك عمدنا إلى طرح عدة تساؤلات فرعية:

- ماذا نعني بأزمة الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي وما مدى انعكاس ذلك على سلوكه السوسيو–سياسي؟
- ماهي العوامل التي عقدت من أزمة الانتماء والهوية الوطنية العراقية؛ وما دلإلات ذلك التعقيد؟ وكيف اثرت على سلوك الفرد السياسي في العراق؟
- ما تداعيات استمرار تعقد أزمة الانتماء والهوية على واقع ومستقبل السلوك السياسي للفرد العراقي؟ وهل يمكن الحد منها والتقليل من مخاطرها وانعكاساته السلبية؟

ثانياً: اهمية الدراسة.

تنبع أهمية دراستنا في قراءتها إلى واقع أزمة الانتماء والهوية وانعكاسها على السلوكيات السياسية للأفراد، فهذه الازمة جاءت نتاجا لمسار حالة الصراعات وإلازمات والحروب التي مر بها العراق وتحديدا في الفترة التي تلت تأسيس الدولة عام ١٩٢١ التي عمقت من واقع تأثيرها

عليه فأنتجت مواطنا يعيش صراع الإرادة مع قرارات سلطات الحكومات المتعاقبة التي لم تنصفه بأبسط مقومات العيش، فتولدت عنده حالة الإغتراب تجاه ما يقدمه لمجتمعه الذي لم يقدم له سوى توالد مخرجات الحروب والصراعات، ومن ثم أصبحت قضية انتمائه وهويته الجمعية مثار جدل لديه ؛ لأنه لم يجد فيهما إلا مفاهيم تربطه بالوطن لكنها ذات بعد مثالي وخيالي تصفه بالواقع شخص ينتمي لمجتمع مأزوم وينتمي لجماعة مجتمعية لها هوية وطن لاتسلم بأرجحيتها اذا ما قسنا عمق ارتباطها بالهويات الفرعية الضامنة لسلوكياتها السياسية وتلك الحالة لمسناها في ظل التحول الديمقراطي لفترة مابعد عام ٢٠٠٣، ازاء ذلك جاءت دراستنا في تحليلها لجوهر الموضوع لتكشف عن أهميتها في جانبين:

الأهمية النظرية: حأولت أن تشخص واقع مخرجات المجتمع العراقي المأزوم في تواتر أزمة الانتماء والهوية ومدى انعكاساتها على السلوك السياسي للفرد العراقي، وبالتالي أصبح واقعنا إلاجتماعي يفصح عن حقيقة أن مفاهيم الانتماء والهوية في ظل تأزمهما قد نتج عنهما مواطنا تحكمه الظروف المعقدة فأصبح في ظلهما غير فاعل ومنتج وبالتالي غير قادر على تبني وتطبيق برامج تعمل باتجاه بناء دولة عراقية فاعلة.

الأهمية العملية: حأولت الدراسة أن تبرز من الناحية العملية تحليل واقع أزمة الانتماء والهوية على توجهات الفرد العراقي السياسية وذلك من خلال قراءة مؤشرات واقعية كشفت عن طبيعة إلاداء السياسي للفرد ومدى تأثير الهويات الفرعية على سلوكه تجاه القضايا السياسية وإلاجتماعية التي يتأثر بمخرجاتها وهو ما كشفناه من خلال إجابة المثقفين على إلاسئلة التي اعتمدناها في الجانب الميداني والذي أوصلنا ان الفرد العراقي يسلم بواقع ازمات مجتمعه وهو ما أثر سلبا على مفاهيم الانتماء والهوية التي تربطه بالمجتمع/ الوطن الذي يعيش فيه.

وأخيرا تكشف دراستنا عن اهمية موضوع لازال يمثل مدار بحث خصب لكل الدراسين في علم إلاجتماع وهو ما لا يمكن ان نتعرف على مضامينه وما يختزله من مخرجات سلبية إلا عن طريق دراسة واقع السلوك السياسي للفرد العراقي والتي تعد مهمة لكشف واقع كيفية تصرف

الفرد تجاه ما يحيط به وكيف له التعامل مع تواتر الإزمات التي أضرت بواقعه الإجتماعي، لذا نعتقد أن ما قُدم من معلومات يمثل إضافة نوعية لمكتبة علم الإجتماع.

ثالثاً: أهداف الدراسة.

تأسيسا على ما تقدم تهدف دراستنا إلى تحقيق جملة من الإهداف التالية:

١. الكشف عن ماهية مفاهيم الانتماء و الهوية والولاء والهويات الفرعية الآخرى .
٢. التعرف على واقع أزمة الانتماء والهوية ؛علاقة تعقدهما بواقع مجتمعنا المأزوم وبالسلوك السياسي للفرد العراقي الذي يرتبط فكريا بمخرجاتهما.
٣. تبيان واقع أزمة الانتماء والهوية ومحأولة تحليل مضامينهما سوسيولوجيا في المجتمع العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١.
٤. التعرف على أهم العوامل التي أثرت في تأصيل واقع أزمة الانتماء والهوية وتأثيرها في السلوك السياسي للفرد العراقي.
٥. تبيان أهم التداعيات التي عقدت من أزمة الهوية والانتماء على السلوك السياسي للفرد العراقي؛ أثر ذلك في عدم وجود مواطن فاعل في مجتمعه.
٦. محاولة الوصول إلى الحلول الناجعة التي تحد من تأثير التحديات والتداعيات على الانتماء والهوية عبر صياغة اليات ووسائل كفيلة بتخطيها.

المبحث الثاني: تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية

أولاً: الازمة.

الازمة لغة: هي من الفعل "أزمَّ"، ويُقال أزم على الشيء أزماً، بمعنى عَضَّ بالفم كله عضاً، ومثلها أزمَّ الفرس على اللجام، وأزمَّ فلان على كذا أي لُزمهُ وواظب عليه، وأزمَّ الحبل: أحكَمَ فتله، وأزمَّ الباب: أغلقه، تأزمَّ، اي أصابته أزمة، والازمة تعني: الشدة والقحط، وجمعها أوازم، وأزمات وتعني الضيق والشدة، ويقال: أزمة مالية وسياسية ومرضية[١]. يشير مفهوم الازمة إلى الشدة، فيُقال أزمَّ عليهم العام أو الدهر أي اشتد قحطهُ وقل خيرهُ[٢]. وفي اللغة إلانكليزية فإن مفهوم الازمة(Crises) مشتق من الكلمة اليونانية (Krisis) والتي تعني لحظة القرار الخاصة بالمواقف التي تحتاج إلى صناعة القرار بشأن التغيير المفاجئ الذي تحدثه – وفي الغالب– نحو إلاسوأ[٣].

أما الازمة اصطلاحاً، عُرفت على أنّها: موقف خارج عن السيطرة وتحول فجائي عن السلوك المعتاد يؤدي إلى خلل في المجتمع وان مواجهته يتطلب اتخاذ قرار محدد سريع في ظل محدودية المعلومات والمفاجأة وضيق الوقت المقترن بالتهديد[٤]. وعرفها آخر بأنها: حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قراراً ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات إلاجتماعية ذات العلاقة[٥]. وتًعرف في قاموس وبستر(Webster's Dictionary) بأنّها: فترة حرجة وغير مستقرة تؤدي إلى خللاً في الوظيفة[٦]. وعُرفت كذلك بدلالة: الخلل

---

[١] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط٤،القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٦.

[٢] جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، المجلد الرابع، دار إحياء التراث، ط١ ، بيروت، ٢٠١٣، ص٢٩٥.

[٣] غسان قاسم داود، خالد عبدالله إبراهيم، إدارة إلازمات: إلاسس والتطبيقات، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩، ص١١.

[٤] نفس المصدر، ص١٢.

[٥] عباس رشدي العماري، إدارة إلازمات في عالم متغير، مركز إلاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٨.

[6] The New International Webster's comprehensive, Dictionary Of English Language, Third Edition, J. G Fregus Public Company, Chicago, 1999, P23.

الجوهري في المسيرة العادية لحياة فرد أو جماعة أو منظمة، والتي تنشأ عند حدوث موقف غير متوقع يكون الفرد أو الجماعة غير مستعدين له[١].

التعريف إلاجرائي للأزمة: موقف متوتر ينتج عن أوضاع غير مستقرة تقود إلى نتائج غير مرغوب فيها للأطراف المعنية بها مما يدفعهم إلى إدارتها وصولاً إلى تسويتها والتخلص من اثارها السلبية على جميع المستويات.

ثانياً: الانتماء.

الانتماء لغة : هي من كلمة (نما)، وتعني "الإرتفاع"، وكذا "إلانتساب" اذا جاءت بمعني انتسب، وفلان ينتمي إلى حسب، أي :"انتمى هو إليه وانتسب إليهم، وصار معروفاً بهم، ويقال: انتمى فلان إلى فلان إذا ارتفع إليه في النسب، وكل ارتفاع انتماء، وتنمى الشيء تنّمَّياً ارتفع"[٢].

أما الانتماء إصطلاحاً فيُعرفه أحمد زكي بدوي بـ: انتماء الفرد إلى جماعة ما يرغب فيها ويتقمص شخصيتها ويوحد نفسه بها كإلاسرة أو النادي أو الشركة أو المصنع ذي المركز الممتاز[٣]. وعُرفً على أنّه: انجذاب الفرد للآخرين بوصفه مصدراً للهوية إلاجتماعية وللواقع إلاجتماعي وإلاسناد إلاجتماعي وللحصول على موقع أو مكانة في الوطن [٤]. وعُرف كذلك بـ: انتساب الفرد لجماعة معينة قد تكون أسرة أو حزب أو مؤسسة عمل أو دولة بالقدر الذي يؤهله إلى أن يكون عضوا فيها، ويشعر في ضوئها بإلامن وإلاستقرار ويحقق حاجاته إلاجتماعية في علاقة مؤثر متأثر في الوقت نفسه[٥].

---

[1] Steve Albrecht, Crisis Mangement for Corporate Self-Defense: How to Protect Your Organization in a Crisis, AMACOM Division of American Management, 1996, P.45.

[٢] ابن منظور، لسان العرب، المجلد ١٣، دار صادر، بيروت، ١٩٨٩، ص ٤٥١.

[٣] أحمد زكي بدوي، معجم العلوم إلاجتماعية ، مكتبة ابن فارس، ط٢، بيروت، ١٩٩٢، ص٣٩.

[٤] بشرى عناد مبارك، الانتماء إلاجتماعي لدى العاملين في بعض مؤسسات الدولة وعلاقته ببعض المتغيرات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية إلاداب، قسم علم النفس، ١٩٩٦، ص٩.

[٥] أشرف سيد أبو السعود، مشكلة الانتماء والولاء، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٤٧.

وعُرف كذلك بدلالة: إهتمام الفرد الموجه نحو المشاعر وإدامه أو رعاية علاقة إيجابية مؤثرة مع أشخاص آخرين[١] . وهو أحد المفاهيم المهمة والتي تتعدى مفهوم الهوية، كونه لم يعد فقط مادة لمقارنات صغيرة بين الجماعات أو القبائل بل أصبح مع تطور الحضارة قضية انتقاء بين نظم التفكير[٢]. أي بمعنى ان الانتماء هو: وعي الإنسان الذاتي في حاجته إلى الإخرين والمشاركة معهم في صنع الحياة الإجتماعية فالانتماء إلى الوطن هو شعور يترجم على شكل سلوك يتماهى مع هوية هذا الوطن[٣]. وتحت مصطلح الانتماء يأتي مفهوم الانتماء الوطني الذي يُعرف بأنه: حاجة من الحاجات الهامة التي تشعر الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين أفراد مجتمعه، وتقوية شعوره بالانتماء للوطن، وتوجيهه توجيها يجعله يفتخر بالانتماء له، ويتفانى في حب وطنه ويضحي من أجله[٤] وعرفه اخر بدلالة: السلوك المعبر عن امتثال الفرد للقيم الوطنية السائدة في مجتمعه، كإلاعتزاز بالرموز الوطنية، وإلالتزام بالقوانين وإلانظمة السائدة، والمحافظة على ثروات الوطن وممتلكاته، وتشجيع المنتجات الوطنية، والتمسك بالعادات والتقاليد، والمشاركة في إلاعمال التطوعية، والمناسبات الوطنية، وإلاستعداد للتضحية دفاعا عن الوطن[٥]

التعريف إلاجرائي للانتماء: شعور المرء بأنَّه جزء من البيئة إلاجتماعية التي يمارس فيها كل انشطته على وفق مبدأ الحقوق التي اتيحت له ويلتزم بالواجبات التي تقع على عاتقة تأديتها للمجتمع الذي ينتمي إليه.

---

[١] بشرى عناد مبارك، الانتماء إلاجتماعي لدى العاملين في بعض مؤسسات الدولة وعلاقته ببعض المتغيرات، مصدر سابق، ص١٨.

[٢] مارغريت ميد، الثقافة وإلالتزام، ترجمة خير الدين عبد الصمد، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٦، ص٥.

[٣] اليكس مكشيللي، الهوية، ترجمة د. علي وطفة، دار الرسيم للخدمات الطباعية، دمشق، ١٩٩٣، ص٧٥ . ٧٦.

[٤] عبدالله بن ناجي آل مبارك، قراءة في مفهوم الانتماء الوطني، صحيفة الرياض، العدد ١٣٣٣٨، مؤسسة اليمامة الصحفية، الرياض، ١٣٢٧ هـ، ص٢٣.

[٥] حمد عطية أبو فودة، دور إلاعلام التربوي في `تدعيم قيم الانتماء الوطني لدى الطلبة الجامعيين في محافظات غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية إلاسلامية، غزة، ٢٠٠٧، ص ٣٢.

ثالثاً: الهوية.

الهوية في اللغة العربية ذكرت في (لسان العرب) بدلالة فلسفية، فهي منطقياً تدل على الوجود الفردي المتعين في مقابل الماهية، وكذا تدل على الذات العلية على أنّها هي دون حاجة إلى بيان صفة، هكذا تكون لفظة" الهُوية" قد دخلت إلى اللغة العربية كترجمة لـ(الوجود)، وهي "اسم مرادف لاسم وحدة الوجود، قال الفارابي: هوية الشيء هو غيبته وتشخصه وخصوصيته ووجوده المنفرد له، كلُ واحد، وقولنا إنه هو إشارة إلى هويته وخصوصيته ووجوده المنفرد له الذي لا يقع فيه اشتراك"[١] وهنا جاءت الهوية في اللغة للدلالة على الضمير "هو"، ومعناه "إلاتحاد بالذات" ويُشير إلى "مايكون به الشيء "، اي من حيث تشخصه وتحققه في ذاته وتمييزه عن غيره، فهو وعاء الضمير الجمعي، لأي تكتل بشري، ومحتوى لهذا الضمير بما يشمله من قيم وتقاليد وعادات ومقومات، تكييف وعي الجماعة وارداتها في الوجود، والحياة داخل نطاق الحفاظ على كيانها[٢].

اما الهوية اصطلاحا: فعرفت على أنّها: مركب من العناصر المرجعية المادية وإلاجتماعية والذاتية المصطفاة التي تسمح بتعريف خاص للفاعل إلاجتماعي[٣]. وعُرفت الهوية سوسيولوجياً بأنها: مفهوم لا تظهر إلا في مجتمع تكون أدواره إلاجتماعية في أدنى حدودها الممكنة، مما يفسح المجال واسعاً أمام نمطٍ جديد من العلاقات وفقا لمنظور الذات/إلاخر[٤]. وبنفس إلاتجاه تدل على أنّها: إحساس فرد أو جماعة بالذات المشتركة التي تحمل خصائص متشابهة ومميزة ككينونة تميزنا عن إلاخرين فهي تبرز في ضوء التفاعل مع إلاخرين في تحديد ما يماثلهم من أولئك إلاخرين وما يميزهم عنهم وهي ما يشكل بالتالي سلوك الجماعة [٥]. وتُعرف وتُعرف كذلك بأنّها: الصيرورة التي تمكن الفرد من القيام بدور في ضوء الجماعة المرجعية التي

---

[١] ابن منظور، لسان العرب، المجلد ١٥، ط٣، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٤، ص١١٦-١١٧

[٢] جميل صليبا، المعجم الفلسفي بإلالفاظ العربية والفرنسية وإلانكليزية واللاتينية، ج٢، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٣.، ص٥٣٠. وكذلك يُنظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، ط١، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤، ص٣٨٤.

[٣] أمين معلوف، الهويات القاتلة، ترجمة: نهلة بيضون، دار الفارابي للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٧ .

[٤] تقي ازاد ارمكي، العولمة واثرها على الهوية والثقافة إلايرانية، ترجمة علي طاهر الحمود، بيت الحكمة بغداد، ٢٠١٢، ص١٣٨.

[٥] شارلوت سيمور، موسوعة علم إلانسان، مجموعة مترجمين، المطابع إلاميرية، الكويت ١٩٩٨، ص ٧٣١.

يُحدد الفرد هويته عبرها وفي إطارها، فيستعير من خلالها قيمها ومعاييرها في ضوء التفاعلية الرمزية[١]. وتحت عنوان الهوية يأتي مفهوم الهوية الوطنية التي تعرف بأنها: الركيزة الإساسية التي ينطلق منها المرء في انتمائه لدولة أو أمة ما؛ وهي المحرك الذي يدفعه إلى تقديم كل ما يستطيع من أجل موطنه؛ رفعة له وحماية لمكتسباته[٢]. وعرفت كذلك بأنها: الكل والقالب البنيوي الذي يوحد بين الهويات الإجتماعية الفرعية في كل موحد " الانتماء العمود أو صيغة موحدة يشكل الانتماء الوطني العمود الفقري فيها[٣].

التعريف الإجرائي للهوية: شعور يكشف عن واقع الإستعدادات والتوجهات التي ينتظم من خلالها فرد ضمن مجتمع محدد يشعر بأنه يمثل الكل بالنسبة له على وفق معطى التفاعل الرمزي مع الإشخاص الإخرين.

رابعا: الهوية الإجتماعية

تعرف بأنها: جزء من مفهوم الذات لدى الفرد يشتق من معرفته بعضويته في الجماعة واكتسابه المعاني القيمية والوجدانية المتعلقة بهذه العضوية[٤]. وبنفس الإتجاه عرفت بأنها: الوعي الذي يميز الإفراد بعضهم عن بعض والخصائص التي تتميز بها جماعة ما، والتي تجعلها كيانا متمايزا عن باقي الجماعات[٥]. وعرفت أيضا: بانها سعي الفرد لإدامة ذاته وهويته ضمن الإطار الإجتماعي الذي ينتمي إليه عن طريق الحراك الإجتماعي والمنافسة الإجتماعية

---

[١] كاترين هالبيرن، مفهوم الهوية تاريخه واشكإلاته، ترجمة د. الياس بلكا، مجلة اتجاهات، العدد الإول، ٢٠٠٨، بغداد، ص ٣١.٣٠

[٢] جمال سند السويدي، الهوية الوطنية في عالم متداخل، صحيفة الإتحاد إلالكترونية، ٢٠٢٠/٩/١: https://www.alittihad.ae/opinion/4120843/

[٣] محمد قاسم عبدالله، الهوية الوطنية والانتماء وسلوك الانتماء: إلاساس النفسي التربوي في تشكيلها، مركز دمشق للأبحاث والدراسات(مداد)، دمشق، ٢٠١٨، ص٧.

[٤] احمد زايد، سيكولوجية العلاقات بين الجماعات، مجلة عالم المعرفة، العدد٣٢٦، المجلس الوطني للثقافة والفنون وإلاداب، الكويت، ٢٠٠٦، ص١٩.

[٥] عمر حمداوي، الهوية الجماعية لأفراد إلاسرة وعلاقتها بالتحولات إلاجتماعية الحديثة، مجلة العلوم إلانسانية وإلاجتماعية، العدد ١٩، جامعة محمد بوضياف/ المسيلة، الجزائر، ٢٠١٥، ص٩٧

وإلابداع إلاجتماعي[١]. وعرفت كذلك بـ: تصورنا حول من نحن، ومن إلاخرون، وكذلك تصور إلاخرين حول أنفسهم وحول إلاخرين من خلال علميات التفاعل إلانساني، وهي جزءً مكملٌ للحياة إلاجتماعية، وهى تتشكل فقط عبر التمييز بين هويات مختلف الجماعات التي يمكن ربطها بأناس آخرين[٢]. وعرفها آخر: هي عملية وجدانية تُيسر من إلارتباط بالجماعة، وهي تشتمل على درجة من الترابط الذي يجعل الفرد جزءا من تلك الجماعة والرغبة من جانبه في التوحد معها واعتبار ذاته جزءا منها وعضواً فيها، وبما يؤدي إلى الشعور إلايجابي بالذات والتقدير الذاتي[٣].

التعريف إلاجرائي للهوية إلاجتماعية: جزء من الذات إلاجتماعية لمجتمع ما والتي يدرك في سياقها الفرد عضويته في جماعة اجتماعية محددة تجعله قادرا على تحديد مفهومه لذاته ولمجتمعه الذي يعيش فيه.

خامساً: السلوك

السلوك لغةً: هو مصدر للعفل "سَلَكَ" وسلك طريقاً يسلكه مسلكاً، وسلكت الشيء في الشيء أَي أَدخلته فيه، يقال سلكت الخيط في المخيط أي أدخلته فيه، والمسلك الطريق[٤]

أما السلوك اصطلاحًا، فيُعرّف بأنّه: كل ما يصدر عن الفرد من استجابات حركية وعقلية واجتماعية عندما تواجهه أية منبهات[٥]. وبنفس الطريقة يشار إليه بدلالة: التصرفات والإفعال كلها التي تصدر عن الفرد، وتشمل أوجه النشاط جميعاً العقلي والحركي والإنفعالي

---

[١] نغم هادي حسين، نور محمد عزيز، ادارة الهوية إلاجتماعية وعلاقتها بالذات الرحيمة لدى العاملين بمهنة التمريض في محافظة الديوانية، مجلة كلية التربية إلاساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد ٤٢، كلية التربية إلاساسية، جامعة بابل، ٢٠١٩، ص ١٣٥٩.

[٢] هارلمبس و هولبورن، سوسيولوجيا الثقافة والهوية، ترجمة حاتم حميد محسن، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٠، ص٩١.

[٣] مهدي حمزة القصاص، الهوية الثقافية والعولمة: دراسة سوسيولوجية، ورقة عمل مقدمة ندوة (التراث الشعبي العربي: وحدة إلاصالة والهدف) للفترة ١٤-٢٠١٥/٥/١٦، المجلس إلاعلى لرعاية الفنون وإلاداب والعلوم إلاجتماعية، دمشق، ٢٠٠٥، ص٤.

[٤] إسماعيل بن حماد الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، ج٤، دار عباس الرشبتيل، ط٢. القاهرة:، ١٩٨٢، ص١٥٩١.

[٥] محمد قرغلي واخرون، السلوك السياسي: نظرة علمية، دار الكتب الجامعية، القاهرة:، د.ت، ص ١١.

وإلاجتماعي التي يقوم بها الفرد[١].وعرف كذلك على أنه: إلاستجابة الكلية التي يبديها الكائن الحي إزاء أي موقف يواجهه[٢]

سادساً: السياسة.

السياسة لغةً، من الفعل "ساس" يسوس سياسة وتعني القيام على الشيء بما يصلحه[٣]. وكذلك تعني الرئاسة وفي ذلك قولهم: ساسوهم سوساً، وإذا رأسوه قيل: سوسوه أو ساسوه، ورجل ساس وسوس، وسوسهُ القوم: جعلوه يسوسهم وجمعها السياسات[٤].

أما السياسة اصطلاحا: عرفت بأنها: السلوكيات المتعلقة بالسلطة العامة، كيفية الوصول إليها، وكيفية إلاحتفاظ بها، وكيفية إدارة شؤونها فيما يتعلق بتوزيع الموارد العامة، أي تحديد من يحصل على ماذا ؟ ومتى أو كيف وبالتحديد : عملية تحديد إلاهداف العامة للمجتمع[٥]. وبنفس إلاتجاه عبر عنها بدلالة: العمليات التي ينطوي عليها السلوك إلانساني يتم عن طريقها انهاء حالة الصراع بين الجماعات وغالبا ما يتضمن ذلك استخدام القوة أو أية صورة من صور الكفاح بقصد الوصول إلى طبيعة الحياة الخيرة[٦]. وتُعرف كذلك بدلالة: الحكم القائم على العلم الذي يتعامل مع شكل وتنظيم وادارة دولة أو جزء منها وتنظيم علاقاتها مع الدول إلاخرى[٧]. وبنفس إلاتجاه عُرفت على أنّها: دراسة الدولة وأهدافها ومؤسساتها التي تسمح بتحقيق بتحقيق هذه إلاهداف والعلاقات القائمة بينها وبين بقية الدول[٨].

---

[١] علي احمد علي، العلوم السلوكية مدخل لدراسة السلوك وفهمه وتطوره، مكتبة عين الشمس، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٥.

[٢] أحمد محمد عبدالخالق، معجم ألفاظ الشخصية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٠، ص٣٢٤.

[٣] محمد زكريا النداف، إلاخلاق السياسية للدولة إلاسلامية في القرآن والسنة، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٦، ص٢١.

[٤] محب الدين الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج٨، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٤، ص٣٢٢.

[٥] محمد السيد سليم، السلوك السياسي، محاضرات القيت على طلبة الدراسات العليا / الماجستير في قسم العلوم السياسية، كلية إلاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣.

[٦] محمد عاطف غيث، قاموس علم إلاجتماع، دار المعرفة الجامعية، للطبع والنشر والتوزيع، إلاسكندرية، ٢٠٠٦ ص ٣٠٩. ٣٠٩.

[٧] ستيفن تانسي وناجيل جاكسون، اساسيات علم السياسة، ترجمة محي الدين حمدي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٦، ص ٢٩

[٨] جان مينو، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة جورج يونس، منشورات عويدان، بيروت، ١٩٦٧، ص٨٣.

سابعاً: السلوك السياسي

يعرف بأنه: إلانشطة والفعاليات المتعلقة بالحكم والقيادة والتنظيم، وتنسيق المجتمع بغية تحقيق أهدافه وإشباع طموحات وتطلعات أفراده شريطة ان تنسجم هذه الطموحات والتطلعات مع طبيعة النظام إلاجتماعي الذي تحأول القيادة أو المشرع تعزيزه، والحفاظ على نهجه من إلاخطار والتحديات الداخلية والخارجية، وفي الوقت نفسه تعمل جاهدة على ترسيخه وتنميته وتطويره خدمة لأهداف النظام إلاجتماعي[١]. وعرف كذلك بأنه: عبارة عن مجموعة النشاطات العلمية لدى إلاطراف إلاجتماعية والتي ترتبط بفكرة المشاركة السياسية أي التي تحدث تأثيرا في طريقة الحكم الجماعية[٢]. فيما عرفه آخر بأنه: ذلك النشاط والفاعلية التي يمارسها فرد أو مجموعة أفراد يشغلون أدوارا اجتماعية معينة يستطيعون عن طريقها تنظيم الحياة في المجتمع، وتحديد مراكز القوى فيه، وتنظيم العلاقات بين القيادة والمجتمع، ويتم ذلك على وفق علاقة تفاعلية بين القيادة والمجتمع [٣].

وعرف كذلك بأنه: نشاط سياسي ينعكس بصورة ميول واتجاهات ومواقف سياسية يعمل على التأثير في الحكومة سواء أحدث هذا التأثير اثرا أم لم يحدث وذلك بحسب اختلاف أنماط ومستويات المشاركة السياسية من جانب المواطنين تبعا لاختلاف درجة الوعي لديهم[٤].

التعريف إلاجرائي للسلوك السياسي: هو النشاط السياسي المقصود الذي يقوم به الفرد بقصد الحصول على هدف محدد يتفق مع رغباته بشكل اساس وربما رغبات المجتمع الذي ينتمي إليه.

---

[١] احسان محمد الحسن المدخل الى علم الاجتماع ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٧٦، ص٦٩.

[٢] فيليب برو واخرون، قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة هيثم اللمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٣٩.

[٣] صادق إلاسود، علم إلاجتماع السياسي : أسسه وأبعاده, مكتبه دار الكتب للطباعة والنشر، ط١، بغداد، ١٩٨٦، ص ١٠٠

[٤]عبد الجبار احمد عبدالله، هدى محمد مثنى، السلوك السياسي لمراة العراقية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٦، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٨، ص٧٥.

الفصل الثاني

الإطار المرجعي للدراسة

المبحث إلاول: نماذج من الدراسات السابقة.

أولاً: دراسات عراقية.

ثانياً: دراسات عربية.

ثالثاً: دراسات أجنبية

خلاصة الدراسات السابقة ومناقشتها

المبحث الثاني : النظريات المفسرة لدراسة

أولاً: نظرية المعوقات الوظيفية (روبرت ميرتون)

ثانياً: نظرية الهوية إلاجتماعية (هنري تاجفل ١٩١٩١٩٨٢)

(جون تيرنر١٩٤٧٢٠١١)

الفصل الثاني

إلاطار المرجعي للدراسة

المبحث إلاول: نماذج من الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العراقية

الدراسة إلاولى : دراسة مازن مرسول محمد : " سيسولوجيا الازمة: المجتمع العراقي أنموذجا " جامعة بغداد ٢٠٠٨ [*].

مشكلة الدراسة :

لعل وجود مجتمع كالمجتمع العراقي الذي استقرت صورته إلانية على مشهدٍ مرعب وغامض المستقبل، نتيجة مخاضات عسيرة تعرض لها أحالته ربما إلى بقايا مجتمع، يدعونا للبحث في سيرة هذا المجتمع مع محأولة التنقيب عن العوامل التي ساهمت في وصوله إلى هذا الوضع المفكك.

لقد باتت هذه إلاشكالية المعقدة والعصية حتى على الفهم تجبرنا على الرجوع إلى الوراء قليلاً لمعرفة إلاساسيات التي بُني عليها المجتمع العراقي، وكيف مر بكل تلك المراحل، ولماذا يشهد إلان تفككاً وتبعثراً في انتماءاته وولاءاته وقيمهِ ومبادئهِ ؟

ربما الغوص كثيراً في متاهات تأريخ هذا المجتمع قد لا توصلنا بدقةٍ إلى ما نطمح الوصول إليه، لذا سوف لا نوغل في القدم كثيراً تلافياً للمتاهات التي قد ندخل فيها، إن محنة شعب كالشعب العراقي لا يمكن أن تُحدد بفترةٍ، فإن قمنا بتحديد الفترة التي تأزم بها المجتمع العراقي فقد نغفل الفترة التي قبلها والتي لها علاقة قوية بالتي جاءت بعدها، لذا فأن ما يمكن إلاشارة إليه هو أن المجتمع العراقي قد تعرض إلى أزماتٍ عديدة وفي الجوانب الحياتية كافة منذ

[*] مازن مرسول محمد، سيسولوجيا الازمة: المجتمع العراقي انموذجا، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية إلاداب، قسم علم إلاجتماع، ٢٠٠٨

فتراتٍ طويلة إلامد، وما الصورة الحالية إلا ترجمة حقيقية لترسبات مرت على هذا المجتمع، وأدت إلى أعادة بنائهِ على أنماط وتركيبات متناقضة تدعو للتسطح والتغريب والتفتت.

أهمية الدراسة :

أن ما آلت إليه صورة المجتمع العراقي إلان تحتاج إلى إعطاء فكرة واضحة عنها، إذ أن أيَ مجتمع مأزوم قد تعرض إلى صدماتٍ قوية ومستمرة، يحتاج إلى وضعه على طأولة النقاش المستمر، الذي ربما يكون فرصة للوصول إلى إلاساليب المنطقية للخروج من المحنة.

فأهمية هذهِ الدراسة تبرز من كونها تحأول معرفة الظروف التي أدت إلى وصول المجتمع العراقي إلى وضعه الراهن، ولماذا أخذ المجتمع يتقلد نموذجاً يناقض حياة إلاستقرار والثبات.

فضلاً عن ذلك فإن التمعن جيداً بالشأن العراقي وتتبع جذور الازمة فيه، ربما سيكون له إلاثر الكبير بالنسبة لأصحاب القرار في التعامل مع هذه التداعيات بدقة ورصد أسباب إلانحسار، وربما الوصول إلى علاجات ناجعة لذلك.

أهداف الدراسة :

هناك مجموعة من إلاهداف تحأول الدراسة سبر غورها، أهمها ما يأتي :

١. أماطة اللثام عن إشكالية الازمة في المجتمع العربي، وأثر ذلك في تبلور الازمة في المجتمع العراقي.
٢. محأولة تقصي إلاسباب التي جعلت من المجتمع العراقي مجتمعاً مأزوماً.
٣. تحديد أبرز النتائج السلبية لهذه الازمة على المجتمع العراقي.
٤. وضع آلية عمل جادة لتغيير الواقع الراهن على وفق تعاملات منطقية بناءة.

مناهج الدراسة : استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والمنهج التأريخي وهما يستخدمان من أجل تتبع أحداث أزمة الهوية والانتماء في المراحل المختلفة فتوضع نظرة مستقبلية لطبيعة السلوك السياسي في ظل هذه الازمة.

نتائج الدراسة :

١. أن صورة المجتمع العراقي الحالية تُشير إلى مجتمعٍ مريض أحالتهُ إلازمات إلى بقايا مجتمع يحأول النهوض (إن لم نكن مبالغين) بصورةٍ تحتاج إلى جهود كبيرة لذلك.
٢. لقد أرتبط تأزم المجتمع العراقي بتأزم المجتمع العربي (جزء من كل)، من خلال تداخل القيم والظروف والمواقع ؛ مما حفّز ذلك على انهيار الوضع وتكالب إلانتكاسات في المجتمع العراقي.
٣. وفقاً وارتباطاً بالنتيجة السابقة فقد أظهرت الدراسة أن هناك نقاط التقاء وتقاطع بين المجتمعين العربي والعراقي من ناحية إلاصابة بالازمة، فنقاط إلالتقاء تمثلت بتهشم وتمزق الهوية في المجتمعين العربي والعراقي وقلة الولاء والمواطنة وتعثر الشخصيتين العربية والعراقية.
٤. توصلت الدراسة وبشيءٍ من الوضوح إلى أن تكاتف هذهِ إلازمات قد خلق حياة غير مستقرة آنياً تشهد نوعاً من عدم الولاء للوطن وتناحرات كثيرة ودخول الشخصية العراقية في دوامة التأزمات وعدم ثبوت المواقف وتغير كبير في نمط حياتها ؛ إلامر الذي أنتج وولّد ما يسمى بعقدة الصمت وأنشأ ثقافة الخوف عند المجتمع.
٥. توصلت الدراسة إلى ضرورة تطبيق عدة منطلقات للخروج على إلاقل من أزمة المجتمع العراقي، كتفعيل التراث ونقد الذات العراقية لا جلدها وممارسة التعددية الفكرية والسياسية والحوار وتقبل إلاخر.

الدراسة الثانية : (دراسة هشام عز الدين مجيد) الموسومة بعنوان " دراسة في الهوية الوطنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ " [*]

مشكلة الدراسة :

كان العراق منذ نشأته أكثر من كيان ذي حدود مصطنعة، وأقل من دولة/ أمة ذات هوية واضحة المعالم، فالمجتمع العراقي يضم فئات ارستقراطية حديثة أخرى اعتمدت الحرف اليدوية في معيشتها إلاقتصادية، ويبدو أن تاريخاً من السلوك السياسي / إلاجتماعي تسبب بمشكلات خطيرة تراكمت منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، قد برزت بعد انهيار النظام السياسي في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣، فالنزوع إلى إلاحتماء بالدولة إلاقليمية، وعدم التورع عن التصادم المسلح بين الثقافات الفرعية، ورغبة الطبقات المتعلمة وغيرها في الهجرة إلى خارج الوطن، وبقاء الدولة في ذهنية البعض كياناً معادياً، ونوعاً من إلاخر الذي ينبغي الثأر منه، كل ذلك يدفع إلى الوقوف عند التشوهات المحتملة التي أصابت الهوية الوطنية العراقية في منظور إلانسان العراقي المعاصر، فما هي العناصر المشكلة للهوية الوطنية العراقية؟ أيعد العراق امة واحدة ام عدة امم؟ أو يمكن الحديث عن ثقافة عراقية واحدة؟ أم الفرق ان العراق ثنائي الثقافة؟ أم ربما متعدد الثقافات؟

أهمية الدراسة :

على الرغم من الطابع التجريدي الذي تتميز به كثير من الدراسات المتعلقة بالهوية، إلا ان خطورة الموضوعات التي تتنأولها هذه الدراسات ومساسها المباشر بإلامن الجماعي للأفراد

[*] هشام عز الدين مجيد، دراسة في الهوية الوطنية في العراق عد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٤.

يضفي اهمية خاصة على دراسة الهوية الوطنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، كما ان هناك اسباباً تضيف لهذه الدراسة اهمية متزايدة نذكرها على النحو إلاتي:

١. تأتي الدراسة ضمن المساعي المشهودة في العراق من اجل التعريف بهوية وطنية جديدة تمثل ثقافة مشتركة بين المكونات العراقية.
٢. جسامة إلاحداث التي شهدها العراق عقب انهيار النظام السياسي عام ٢٠٠٣، تستدعي اسهاماً نظرياً جديداً تعطي تفسيرات نحسب انها جادة لتحليل وتوضيح العديد من المشكلات إلاجتماعية ذات الطابع السياسي التي يعاني منها المجتمع العراقي.

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

١. التعريف ببعض إلابعاد إلاجتماعية / السياسية للهوية الوطنية العراقية وسماتها.
٢. الكشف عن بعض العوامل المساهمة في تعزيز / وتقويض الهوية الوطنية العراقية.
٣. التعرف على طريقة تفاعل الفئات إلاجتماعية مع بعضها في إطار الدولة العراقية أولاً، واسلوب تعاطيها مع " إلاخر" خارج إطار الدولة العراقية ثانياً.

مناهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على منهج التحليل النظمي، في وضع عوامل التغيير التي طرأت بعد العام ٢٠٠٣، في الجوانب السياسية وإلاجتماعية وإلاقتصادية والثقافية والنفسية كمدخلات (input) ضمن المرحلة اعتماداً على المعطيات على أرض الواقع تمثلت شخصيات سياسية وافدة من الخارج وظهور أحزاب وكتل وتيارات كان لها المصلحة إلاكبر في ايجاد صيغة إلاتكاء على الولاءات والانتماءات الفرعية دون الوطنية، ناهيك عن العوامل الخارجية وتأثيراتها السلبية على طبيعة العلاقات داخل المجتمع العراقي .

نتائج الدراسة :

١. ان هنالك ضبابية لدى نسبة كبيرة من المجتمع، سواء أكان من صناع الرأي أم المهتمين بشان مدى أمكانية أن يكون العراق دولة واحدة، لا تتوزع ولاءات مواطنيه على اسس فرعية كالعشيرة والمذهب أو العرق أو إلاقليم الجغرافي، وتأتي مثل هذه الرؤية في اطار التجربة التاريخية التي عاشها العراق في الماضي القريب فضلا عن اختزال تجارب الماضي البعيد في فهم السلوك السياسي الذي تنطلق منه النخب السياسية العراقية الجديدة.

٢. كما ان هناك عوامل عديدة ساهمت في صقل وأبراز الشخصية العراقية والهوية الجمعية، فإن هنالك أيضاً عوامل أخرى ساهمت في تشظي هذه الهوية، وكانت في إلاعم إلاغلب عوامل سياسية، ولم يتم أستثمار الجانب الفكري والثقافي لخلق تواصل وانسجام في بناء هوية عراقية وطنية واحدة.

٣. لقد بدت المشاهد التاريخية التي رسمت معالمها، وتركت بصماتها على الهوية العراقية واضحة عن طريق تركز السلطات بيد الدولة، ووجود دولة مهيمنة وقادرة وهو ديدن نظام الدولة العراقية منذ قرون مضت، كما كان لعصور إلاحتلال المتواصل، أثر كبير في إيجاد قدر كبير من المشاعر السلبية لدى الفرد العراقي.

٤. ولم يحصل في تاريخ العراق البعيد والقريب ان أجمع غالبية المجتمع العراقي على تقبل شخصية واحدة، أو رمزاً وطنياً يلتف حوله معظم أفراد المجتمع

الدراسة الثالثة : دراسة سليم مطر الموسومة بعنوان : الذات الجريحة (إشكإلات الهوية في العراق والعالم العربي "الشرق متوسطي") [*]

مشكلة الدراسة :

لعل عنوان الدراسة يُشير إلى وجود أزمة هوية في الذات العراقية، ومن المعروف أن أزمة الذات تتوالد من عدة تناقضات تخلقها ظروف وسجايا المجتمع؛ مما يؤدي إلى تصدعٍ في الهوية والبنية إلاجتماعية.

[*] سليم مطر، الذات الجريحة (إشكإلات الهوية في العراق والعالم العربي "الشرق متوسطي") ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ٢٠٠٠.

في هذه الدراسة تطرق الباحث إلى إشكإلات تمزق الهوية في العالم العربي الذي يضم العراق كجزءٍ منه، وتكلم عن عادات وتقاليد مجتمعاتنا وخاصة في العراق وكيف يُنظر لنا إلاخر وكيف ننظر نحن له؟

اهمية الدراسة :

تكلم الباحث عن تحديد الهوية الفكرية وما أعترى هذه الهوية من انقسامات في العالم العربي، ومن ثم عرض في الفصل الثاني تجديد الهوية التأريخية العراقية، وهنا تلتقي دراستنا الحالية مع دراسة الباحث، إذ خص بها المجتمع العراقي بشكلٍ كبير على اعتبار أن جوهر الدراسة هو شرح وتوضيح ملابسات أزمة الذات العراقية وانقسامات الهوية فيها. ويتكلم الباحث عن الهوية العراقية الممزقة وكيف استحالت إلى هذه الصورة، وما الذي جعلها مكبلة وممزقة.

أهداف الدراسة :

١. إلاشارة إلى مسألة التفريس باسم العروبة، وتأثير العقدة إلايرانية (كما يسميها) في الحاضر العراقي.
٢. التكلم بشكلٍ واسعٍ عن شاملٍ العالم العربي وتجديد الهوية (الشرق متوسطية)، ذاكراً لذلك قضية تجديد الهوية التأريخية للشعوب " العربية "
٣. تجديد الهوية الوطنية في الحالة العراقية متطرقاً إلى المعارضة العراقية والبناء الفكري الجديد من خلال التعمق في تأريخ العراق والدولة العراقية الحديثة.
٤. التأكيد على تجديد الهوية الوطنية الممزقة بين مكونات أثنية وعرقية عبر الرؤيا الحقيقية لمفهوم الديمقراطية والمواطنة ونبذ الطائفية.

نتائج الدراسة :

١. ان الفكرة إلاساسية التي يتوجب ان نؤكد عليها، أننا أبدأ لا ندعوا إلى بناء هوية وطنية على أساس التعارض والمنافسة مع شعوب البلدان الشقيقة والمجأورة.
٢. احترام خصوصية كل بلد عربي لتبرير العداء وإلاحتقار للبلدان إلاخرى.

٣. إننا مع وحدة البلدان الشرقانية، ولكن ليس على الطريقة (القومية العروبية) التي احتقرت الخصوصيات وضحت بالوحدة الوطنية باسم وحدة انفعالية (عابرة للقارات) لم تثمر غير الخيبات والمؤامرات وإلاجتياحات وغلق الحدود والحروب الدولية (مثال حرب الكويت).

٤. اننا ندعو لوحدة، على الطريقة إلاوربية، خارج الفهم (العرفي العروبي).. وحدة نافعة لجميع الفئات اللغوية والدينية والمذهبية في العالم الشرقاني (العربي).

ثانياً– دراسات عربيه –

الدراسة الأولى : دراسة هاني الجزار الموسومة (أزمة الهوية والتعصب دراسة في سيكولوجية الشباب) ٢٠١٠ (*)

مشكلة الدراسة :

من أهم إلاشكاليات المعاصرة التي تشغل الدوائر العلمية والثقافية إشكالية الهوية أو بإلاحرى إشكالية البحث عن الهوية، ولعلها أكثر حدة في بلدان العالم الثالث المهمومة بقضايا الحداثة والصراع بين القديم والجديد وإلاصيل والوافد والمهددة بشبح العولمة. . صيغة إلاستعمار الجديدة في عالمنا المعاصر. ومع بداية السبعينيات – بشكل خاص – صارت مسألة الهوية تمثل أطروحة بحث رئيسة تفرض نفسها بقوة على بساط البحث في كثير من فروع المعرفة، وقضية محورية لندوات ومؤتمرات محلية وإقليمية ودولية عديدة. . بها يعكس بجلاء إلاهمية التي باتت تمثلها إشكالية الهوية على مختلف المستويات بوصفها المدخل إلاساس إلى دراسة التنمية والتخلف.

أهمية الدراسة :

أزمة الهوية ذو أهمية كبيرة على مستوى الشعوب وإلامم، فإن هذا ذاته ينطبق على مستوى إلافراد. فإلانسان يقضي حياته باحثا عن هويته. . فهي تحقيق رسالة، وهي مشروع الوجود إلانساني برمته. وإذا كانت الهوية تمثل قضية مهمه في كل مراحل نمو إلانسان، فإن

(*) هاني الجزار، أزمة الهوية والتعصب : دراسة في سيكولجية الشباب، هلا للتوزيع والنشر، الجيزة، ٢٠١٠ .

أهميتها تزداد بدرجة كبيرة في مرحلة الشباب كمرحلة حرجة يمثل فيها تحقيق الهوية تحديا ومطلبا أساسيا للنمو، على اعتبار أن كل مرحلة من المراحل تتضمن مهام ومطالب رئيسة للنمو يؤدي النجاح في إجادتها إلى مزيد من النضوج النفسي وإلاجتماعي وتقدم النمو باتجاه السواء ونتيجة ما يطرأ على هذه المرحلة من تغيرات في معظم مجإلات النمو وزيادة ضغط كل من المطالب النفسية والتوقعات إلاجتماعية، تزداد حدة أزمة الهوية، على أنها ليست أزمة بقدر ما هي موقف.

أهداف الدراسة :

١. إن أزمة الهوية، بوصفها، تحديا رئيسا وإشكالية مهيمنة تقتضي حلا ملائماً إذا كان للنمو أن يتحقق ويسير في إلاتجاه السوي. وافتراضنا بقدرة المفهوم على تفسير كثير من إلاعراض المرضية التي قد يعاني منها الشباب يأتي ليس فقط من منطقية هذا إلافتراض، بل أيضا على ضوء شواهد كثيرة أكدت هذا إلافتراض.
٢. إن أزمة الهوية مفهوم محوري يمكن أن ندرس من خلاله كثيرا من قضايا ومشاكل المراهقين والشباب، وأن كثيرا من البحوث والدراسات قد تعرضت بالفعل لمسألة نمو الشخصية بأبعادها المختلفة استنادا إلى مفهوم الهوية.
٣. أن رتب الهوية التي تمثل حلولا غير سوية لأزمة الهوية يمكن أن تجعل الفرد أكثر استعدادا للتعصب، فإن ذلك انطلاقا من تصور خاص للتعصب بوصفه – في مجمله إجراء دفاعيا ضد الشعور بتشتت الهوية أو ارتباك الدور، بما يعني أن إلاتجاهات التعصبية قد تمنح الشاب نوعا من الهوية، هذه الهوية – وإن كانت زائفة – فإنها تجنّبه ألم الشعور باللاهوية.
٤. ان الهدف إلاساسي وهو اختبار العلاقة بين رتب الهوية وإلاتجاهات التعصبية، فإنه يهدف كذلك إلى التعرف على ترتيب أفراد العينة على كل من رتب الهوية وإلاتجاهات التعصبية الدينية والجنسية والرياضية التي يتنأولها المؤلف. كما يهدف أيضا إلى اختبار فرضية عمومية إلاتجاهات التعصبية التي يثار الجدل بشأنها.

عينة الدراسة :

اعتمدت الدراسة على عينة طبقية مكونة من (١٥٨) طالباً واجريت الدراسة على الطلبة المسلمين فقط، الذين تتراوح اعمارهم بين ١٨- ٢٥ ممن يحق لهم المشاركة في الرأي لمواجهة أزمة الهوية والتعصب.

نتائج الدراسة :

١. إن اختبار العلاقة بين رتب الهوية وإلاتجاهات التعصبية، فإنه يهدف كذلك إلى التعرف على ترتيب أفراد العينة على كل من رتب الهوية وإلاتجاهات التعصبية الدينية والجنسية والرياضية التي يتنأولها المؤلف، كما يهدف أيضا إلى اختبار فرضية عمومية إلاتجاهات التعصبية التي يثار الجدل بشأنها.
٢. إن رتب الهوية إلاقل نضجا أو التي تمثل حلولا غير سوية لأزمة الهوية ترتبط إيجابا بإلاتجاهات التعصبية، وبالفعل أيدت نتائج تحليل إلانحدار البسيط هذا إلافتراض حيث أشارت إلى أن كلا من تشتت الهوية وانغلاق الهوية ينبئ بشكل موجب دال بإلاتجاهات التعصبية.
٣. إن رتب الهوية إلاكثر نضجا لا ترتبط بإلاتجاهات التعصبية، وحققت النتائج – جزئيا – صحة هذا إلافتراض حيث لم يتنبأ تعليق الهوية بإلاتجاهات التعصبية.
٤. إن تحقيق الهوية – وعلى خلاف المتوقع تماما – تنبأ بشكل موجب دال بإلاتجاهات التعصبية، إلا أن هذه النتيجة كما أشرنا عند مناقشتها تتناقض مع افتراض الدراسة فقط على المستوى الظاهري / السطحي.
٥. تكون القوالب النمطية وإلاتجاهات اللاتسامحية عناصر أساسية في الهوية المحققة بفعل التأثير الثقافي الذي يؤثر كثيرا في كيفية تحقيق الفرد لهويته.

الدراسة الثانية : دراسة العياشي عنصر الموسومة بـ : سوسيولوجيا الازمة الراهنة في الجزائر (الخلفيات السياسية وإلاجتماعية وإلاقتصادية والثقافية) [*]

مشكلة الدراسة :

[*] العياشي عنصر، سوسيولوجيا الازمة الراهنة في الجزائر الخلفيات السياسية وإلاجتماعية وإلاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦.

حأول الباحث في هذه الدراسة رصد الازمة التي تُعاني منها الجزائر، وهي أزمة تُهدد بنسف أسس المجتمع وتقويض أركان الدولة إن لم يتم تداركها ومعالجتها في الوقت المناسب وبطريقةٍ جذرية، النظر أن أزمة الجزائر لم تبلغ أشدها فكان هناك أمل كبير لتداركها ومعالجتها وبالطرق المعقولة، وفي البعد إلاقتصادي الذي بدأ الباحث دراسته بهِ تطرق إلى فشل نماذج التنمية في الجزائر التي اعتمدتها النخبة الحاكمة بعد فترة من إلاستقلال وأستمر خلال الفترة من (١٩٦٧ – ١٩٧٩). ويشير الباحث أيضاً إلى مشاريع أقتصادية فاشلة زعزعت استقرار القاعدة إلاقتصادية الجزائرية بأكملها، فبرزت نتائج متمثلة بعجز شبه كامل في الجهاز إلانتاجي، فضلاً عن إلارتفاع الملحوظ في معدلات البطالة وتقهقر الدخل الوطني وارتفاع معدل التضخم.

اهمية الدراسة :

إن أهم ما يميز أزمة الجزائر هو أنها متعددة الجوانب وإلابعاد، بحيث إن كل واحدٍ منها يكاد يشكّل أزمة قائمة بذاتها، ويسلط الباحث الضوء أيضاً على البعد الثقافي للأزمة من خلال التطرق إلى مسألة الهوية والتمادي في استخدام عناصرها ومكوناتها إلاساسية (الدين، اللغة، الانتماء الحضاري) واستغلال السلطات الحاكمة لها لتسيير مخططاتها.

أهداف الدراسة :

١. يقدم المؤلف تحليلا سوسيولوجيا لعوامل الازمة الراهنة في الجزائر وقد حصرها في ثلاثة أبعاد رئيسة : البعد إلاقتصادي، البعد السياسي والبعد إلاجتماعي– الثقافي.
٢. توضيح أسباب فشل التجربة التنموية في الجزائر وتأزم إلاوضاع منذ منتصف الثمانينات معللا ذلك بفشل المؤسسات إلاجتماعية وعجزها عن أداء دورها ووظائفها بفعالية.
٣. يتطرق إلى فشل الجمعيات المهنية والمدنية التي عرفت حالة اضطراب واختلال قصوى نظرا لعمق التحولات التي شهدها المجتمع وتسارعها من جهة، والمنأورة وإلاستعمال إلاداتي لها من قبل النظام من جهة ثانية.
٤. عرض إلافكار إلاولية بغرض تجأوز الازمة، ترتكز إلى جانب التنمية إلاقتصادية على عمليات تحديث المجتمع وبناء الدولة الديمقراطية العصرية التي تقتضي، حسب الكاتب، فصل السلطات وتوضيح الحدود بين مؤسسات الدولة وأجهزتها حسب إلادوار والوظائف.

نتائج الدراسة :

١. تجأوز محنة الجزائر الحالية يكمن في توسيع الممارسة الديمقراطية وترسيخها دون أن يعني ذلك إلغاء حق المجتمع في الدفاع عن كيانه ومؤسساته في مواجهة القوى الساعية إلى تحطيمه متجاهلة كل القيم والمعايير.
٢. الدفاع عن سيادة الدولة الوطنية وشرعية مؤسساتها من خلال الرفض القاطع للتدخل إلاجنبي، وتصديه لمحأولات تدويل الازمة. ومحملا بالمخاطر عندما يتعلق إلامر بتوسيع وترسيخ التجربة الديمقراطية.
٣. ان حظوظ تجأوز المحنة بسرعة تتناقص يوما بعد يوم، ويزداد عمرها طردا مع تفاقم الفقر، إلاستبداد والظلم إلاجتماعي. وجميعها ظواهر تجد جذورها في تلك الخيارات التي يعتبرها النظام استراتيجية للخروج من وضعية إلانسداد، بينما هي في الواقع السبب الرئيسي في تعميق الازمة وإطالة عمرها.
٤. ان ضعف تمثيل النساء حيث يشير إلى مسؤولية العوامل الثقافية وإلاجتماعية المميزة لبنية المجتمع، والمؤثرة في ذات الوقت في صياغة العلاقات إلاسرية التي تتميز بسيطرة نمط أبوي متسلط.

الدراسة الثالثة : دراسة سماح خالد عبد القوي زهران الموسومة بعنوان :دراسة مقارنة لأثر بعض المتغيرات في تشكيل هوية انتماء طفل الروضة للوطن بعصر العولمة [*]

مشكلة الدراسة :

تنصب مشكلتها في محأولة الوقوف على أثر بعض المتغيرات في تنمية أو تدعيم سلوك الانتماء، وفي تثبيط أو التقليل من هذا السلوك ومن ثم الشعور به، ثم مردود ذلك تربويا في تنشئة طفل الروضة ؛ إذ تقارن هذه المرحلة العمرية المهمة بمرحلة عمرية أخرى متقدمة عنها – في المراهقة المتأخرة – ويضاف إلى متغير العمر متغيرات أخرى هي النوع ودائرة إلاتصإلات إلاجتماعية، وأخيرا متغير آخر مهم هو التنقل داخل نفس البلدة أو السفر من البلدة إلام إلى

[*] سماح عبد القوي زهران، دراسة مقارنة لأثر بعض المتغيرات في تشكيل هوية انتماء طفل الروضة للوطن بعصر العولمة، كلية التربية البنات ، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١٢.

بلدان أخرى، وذلك بمرحلة الطفولة المبكرة، وأثر ذلك كله في بلورة هذا الانتماء، ودراسة الانتماء تمثل إشكالية كبرى ؛ إذ هي تدرس إلانسان في علاقته بالبيئة، لتصبح قضية الانتماء هي قضية الوجود كله أو الحياة بأسرها. وفضلا عن ذلك فإنها تمثل إشكالية كبرى لأننا ندرس إلانسان في وعيه بذاته والذي يتحدد بوعيه بإلاخر وما يتضمنه من علاقات ورؤى متبادلة.

أهمية الدراسة :

تنبثق أهمية الدراسة الحالية من عدة زوايا، تتمثل في :

١. أهمية الموضوع نفسه ؛ إذ إن الانتماء كمكون نفسي اجتماعي يعكس رؤية الفرد لذاته، ولمجال هذه الذات ومدى اتساعها (مصطفى فهمي في زهران : ٢٠٠٤ : ٩٤)، كما يعكس علاقة الفرد بإلاخر ورؤيته له، وأخيرا علاقته ببيئته وسلوكه نحوها.
٢. أهمية المرحلة العمرية، وأعني بها مرحلة طفل الروضة حيث الطفولة المبكرة وما لخبراتها المبكرة من أثر في تشكيل الشخصية فيما بعد. وفيما بعد بهذه الدراسة هو مرحلة المراهقة المتأخرة، حيث الرغبة في السفر والترحال. لذا فإن أهمية مرحلة الطفولة المبكرة هنا تأتي من أهمية تأثير خبرة السفر بهذا العمر المبكر في الانتماء للوطن في هذا السن من المراهقة ذي الطبيعة الخاصة.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية إلى :-

١. التعرف على طبيعة الانتماء للوطن عند طفل الروضة، بعصر العولمة الذي نعيشه بكل ما فيه من تغيرات جديدة وسريعة وشديدة.
٢. المقارنة بين عدد من المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في الانتماء للوطن، ومعرفة أثر التفاعل بينها في تثبيط أو تدعيم هذا الانتماء.
٣. محأولة الوقوف على ما ينمي الانتماء للوطن وما يعيقه ؛ من أجل التركيز عليه في تربية ورعاية الطفل والنشىء.

عينة الدراسة :

استخدمت الباحثه العينة القصدية، فالباحثة قامت بالبحث وانتقاء أفراد مروا بخبرة السفر والتنقل أو الهجرة، سواء كانت داخلية من الريف للمدينة أم خارجية خارج الوطن إلام مصر. تم تقسيم أفراد العينة إلى ثلاث مجموعات : مجموعة أطفال الروضة، عمر ٥-٦ سنوات، من الذكور والإناث، اجريت على (١٥) طفل وطفلة.

نتائج الدراسة :

١. التركيز على تنمية هوية الطفل الوطنية المحلية وإلاقليمية العربية، ويتحقق ذلك من خلال تفاعل ثلاث وظائف هي : تأكيد التماسك إلاجتماعي، وقبول التنوع، وإلانفتاح إلايجابي.
٢. تنمية الهوية لا يعني إلانغلاق على الذات، لأنها تتضمن إلانفتاح إلايجابي، وهذا إلانفتاح لا يعني قبول كل شيء دون تنقيح، بل إن التربية على الفكر الجيد إلانتقائي تعمل على فلترة ما هو مناسب لأخذه من الغير دون ضياع الهوية الذاتية.
٣. ضرورة أن تقوم مؤسسات الدولة برعايتها للأفراد ؛ فهذا هو الشق المعضد لدور إلاسرة.
٤. ضرورة أن يتضافر العالم بأسره في حل مشكلاته، بدلا من التصارع وافتعال إلازمات، إلامر الذي سيعضد تلقائيا من توسعة مجال الانتماء، بحيث يؤدي هذا لتنمية ذات الفرد للاستفادة من تجارب وثقافات إلاخرين.

ثالثاً- دراسات اجنبية -

الدراسة الأولى : دراسة صموئيل هنتغتون الموسومة بعنوان :(من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية إلامريكية) [*]

مشكلة الدراسة :

ينطلق هنغتينغتون من استنفار الهوية الوطنية إلامريكية عقب أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ أخذاً نماذج من السلوك الرمزي للمواطن إلامريكي (مثل عدد إلاعلام الموجودة في الشوارع أو إلاشعار والمقإلات الوطنية المنشورة في الصحف والمجلات) وإعتمادها مؤشرات

[*] صموئيل هنتنغتون، من نحن: التحديات التي تواجه الهوية إلامريكية، ترجمة حسام الدين خضور، دار الرأي للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٥.

على تفاعل المواطنين إلامريكيين بوصفهم أمة. وعلى الرغم من ذلك يؤكد هنغتينغتون إن مشكلة البحث في الهوية الوطنية إلامريكية هي أعمق من تلك الرموز بكثير، فإن الهوية إلامريكية تواجه تحديات من القوميات الوافدة التي باتت تشكل خطراً حقيقياً على الهوية إلامريكية التي عرفت بأنها مسيحية، بروتستانتية، أنغلوساكسونية، بيضاء والتي تعرف اختصاراً بـ (SWAP). ثم إن تحدي العولمة الذي أنتج من الشركات إلامريكية شركات متعددة الجنسيات وعابرة للقارات، ووفود الجاليات الناطقة بإلاسبانية (خاصة المكسيكية) فضلا عن صعود نجم إلافارقة إلامريكيين، يجعل من سؤال الهوية إلامريكية سؤإلا حقيقيا.

أهمية الدراسة :

والسمة البارزة هي إلاهمية التي يعزوها إلامريكيون لهويتهم الوطنية مقارنة بهوياتهم الكثيرة إلاخرى. أما الجوهر فيشير إلى ما يظن إلامريكيون أنهم يتملكون بشكل مشترك ويميزهم عن الشعوب إلاخرى.

أهداف الدراسة :

١. أخذت فكرة إلامة إلامريكية تترسخ على نحو متعثر في القرن التاسع عشر.
٢. وقد غدت الهوية الوطنية بارزة بالمقارنة مع الهويات إلاخرى بعد الحرب إلاهلية.
٣. وازدهرت النزعة القومية إلامريكية خلال القرن التالي.
٤. يكون لدى إلامريكي إحساس عال بالانتماء إلى الهوية، وإذا تلاشى شعورهم بالخطر فقد تتقدم هويات أخرى على الهوية الوطنية ثانية.

منهجية الدراسة :

وقد استعمل الباحث منهجاً تحليلياً في دراسته للهوية إلامريكية ضمن إطار علم النفس إلاجتماعي، مستشهداً أيضا برؤى تنطبق على علم إلاجتماع السياسي تحديداً.

نتائج الدراسة :

١. عرف إلامريكيون وخلال قرون، في درجات مختلفة، جوهر هويتهم بلغة العرق وإلاثنية وإلايديولوجيا والثقافة.
٢. تقلص العرق وإلاثنية إلى حد كبير ؛ فإلامريكيون يرون وطنهم مجتمعاً متعدد إلاثنيات وإلاعراق.
٣. تركيز على أهمية الميثاق إلامريكي (الدستور) في صياغة الهوية الوطنية إلامريكية التي أمنت بحقوق وواجبات غدت فيما بعد من ثوابت الثقافة إلامريكية.
٤. أما فيما يخص المسيحية فيرى الباحث أن إلامريكيين باتوا أكثر تديناً مما مضى، وهو يؤشر إلى أن الدين والميثاق إلامريكي سيبقيان عنصرين مهمين في تعريف الهوية الوطنية إلامريكية.

الدراسة الثانية : دراسة ليورا لوكيتز الموسومة بعنوان :(العراق والبحث عن الهوية الوطنية)[*]

مشكلة الدراسة :

أن العراق اليوم يمر في مرحلةٍ من أدق مراحلهِ منذ تشكيلهِ في أوائل العشرينيات من القرن الماضي، وهي ترى أن ما يتمخض عن العملية السياسية الجارية لإعادة بناء الدولة على أسس جديدة لابد من أن تأخذ بنظر إلاعتبار تبعات إلاخطاء السابقة وإزالة آثارها ونبذ سياسة الهيمنة وإلاستعلاء القومي والطائفي وإلغاء إلاخر، التي كانت السمة المميزة للحقب السابقة واستيعاب التأريخ والحقائق الموضوعية والذاتية على أرض الواقع.

تساؤلات الدراسة :

لقد أشارت الباحثة إلى عدة تساؤلات وقد ركزت على أسباب ضعف وهشاشة الكيان العراقي :

١. هل أن الحفاظ على وحدة الكيان العراقي كان نتيجة لمراعاة بريطانيا لمصالحها في المنطقة ثقافية لسكانها ؟
٢. كيف استطاعت سلطات بغداد بسط نفوذها وسلطتها على إلاقاليم إلاخرى ؟
٣. ماذا كان دور هذه السياسات في صقل الهوية العراقية غير المتبلورة ؟

---

[*] ليورا لوكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ترجمة : دلشاد ميران، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠٤.

أجابت الباحثة عن التساؤلات :

في ان تحليل ديناميكية السياسة في العراق منذ تأسيسهِ ككيان في عام ١٩٢١، وهي محأولة لفهم أكبر لبعض الحوادث التي مرت على العراق والتي تظهر للعيان وكأنها مشكلات مستعصية من الوجهة التأريخية، وهي أيضاً قراءة وتحليل للتأريخ من أجل فهم أفضل للحاضر.

اهمية الدراسة :

أن أهمية هذا الكتاب الذي هو في إلاساس إطروحة دكتوراه قدمتها المؤلفة إلى جامعة هارفارد إلامريكية تكمن في أنه يشكل مراجعة تاريخية واجتماعية للوقائع والسياسات وإلاخطاء التي رافقت عملية نشوء وبناء الدولة العراقية المعاصرة.

ويدور الكتاب حول طبيعة مكونات الشعب العراقي وخلفيته التاريخية وثقافاته المتنوعة وانعكاس ذلك على كيانه السياسي الذي حأول عبر الحقبة الماضية من تاريخ العراق القفز على كل خصوصيات الهوية العراقية المتنوعة، وأحالتها إلى هوية تمر في ضوء النظام السياسي وسلطته الحاكمة.

أهداف الدراسة :

١. تشير الباحثة إلى وجود أزمة تتمثل في هوية ضائعة أو ممزقة بفعل تناقضات كثيرة مر بها المجتمع العراقي.
٢. إعادة بناء الدولة على أسس جديدة لابد من أن تأخذ بنظر إلاعتبار تبعات إلاخطاء السابقة وإزالة آثارها ونبذ سياسة الهيمنة وإلاستعلاء القومي والطائفي وإلغاء إلاخر.
٣. قراءة وتحليل لتأريخ العراق من أجل فهم أفضل لحاضر.
٤. أن العوامل القومية وإلاسلامية كلها عوامل متداخلة ومتشابكة ويؤثر بعضها بالبعض إلاخر في بناء الدولة العراقية المعاصرة.

نتائج الدراسة :

١. ركزت هذه الدراسة على عملية تشكيل دولة العراق، وكذلك على إلاتفاقيات والمعاهدات التي شكلت إلاطار الرسمي لعملية خلق الدولة.

٢. البحث عن النماذج الثلاثة المختلفة لمفهوم الوطنية العراقية التي تبلورت من خلال : أولاً المعارضة تجاه بريطانيا كنموذج نظام بُنيت على أساسهِ مؤسسات الدولة العراقية، وثانياً التأثر بالنموذج إلالماني للوطنية والشعور القومي، وثالثاً التيار الذي تبنى شعار " العراق أولاً " متأثراً بالنموذج التركي.

٣. إعادة تقييم تأثيرات عملية بناء الدولة في مراحلها المتوسطة، وكذلك البدائل المتوافرة وإلايديولوجية وغيرها – التي تبناها سكان إلاقاليم.

٤. البحث عن الهوية العراقية التي تمزقت بفعل السياسات الحاكمة وتسلطها.

الدراسة التاسعة : دراسة منشورة على إلانترنيت والموسومة : " الازمة العراقية – نظرة عامة"(*).

مشكلة الدراسة :

النظر إلى الازمة العراقية بكونها أزمة سياسية بين العراق ومحتليه من إنكليز في السابق وإلان بينه وبين إلانكليز والولايات المتحدة، فأن العراق يتكون من ثلاث مجموعات رئيسية فيه هي : المسلمون السنة والشيعة وإلاكراد، وتتوزع نسب سكان العراق بين هذه المجموعات، فضلاً عن إلاقليات إلاخرى المنتشرة فيه كإلاشوريين والتركمان. كما تذكر الدراسة بأن هذه إلاقليات كغيرها قد حُرِمت من حقوقها الوطنية في هذا البلد.

أهمية الدراسة :

تشير الدراسة أن من المهم هو التطرق إلى المصالح البريطانية وإلاميركية في العراق منذ القدم بعد إلاكتشافات الكبيرة للنفط فيه، ومحأولة هذه القوى من السيطرة عليه؛ مما شكل خرقاً لسياسة ونظام هذا البلد مع تعأون السياسات الحاكمة في أغلب فتراتهِ لنهبهِ وسلب خيراتهِ وتفتيت وحدة نسيجهِ، والتعأون مع هذه القوى لمصالح شخصية ضيقة.

أهداف الدراسة :

(*)The Iraq crisis - An overview : – 53 -. htm//: www. Mideastweb. org / Iraq

١. شرح سياسة بريطانيا في العراق آنذاك وفي عهد الملك فيصل ونوري السعيد، وكيف كانت العلاقة بين هذه إلاطراف في وقتها.
٢. توضيح النزاعات على السلطة بوجود التدخل إلاجنبي وإلانقلابات التي حدثت وكيف لعبت دوراً جوهرياً في تفتيت وتأزم العراق.
٣. ذكرت الدراسة الفترات إلاخيرة في حكم العراق، أي حكم النظام البعثي خلال العقود الثلاثة المنصرمة.
٤. وتشير إلى كيفية بدء الحرب مع إيران نتيجة خلاف حدودي كلّف المجتمع العراقي الكثير.

نتائج الدراسة :

١. توتر العلاقة بين العراق والولايات المتحدة إلاميركية ولاسيما بعد أحداث سبتمبر، وما لحق ذلك من اشتداد أزمة هذا المجتمع.
٢. قرار الولايات المتحدة بإزالة النظام العراقي السابق بدعوة تبنيه للإرهاب.
٣. طرح قضية إلاسلحة النووية وغيرها من القضايا، واستمرت المماطلة بين الطرفين على حساب مجتمعٍ مريض ومفكك.
٤. إن أزمة المجتمع العراقي مع ما حملته من تناقضات طوال الفترات السابقة، قد انتهت بسقوط النظام العراقي السابق، ولكنها تؤكد ظهور أزمة جديدة قد بدأت بكيفية أعادة بناء هذا البلد مع قوى محتلة وصراعات عديدة لا تعود إلا بالضرر على هذا البلد.

خلاصة الدراسات السابقة ومناقشتها :-

بعد اكمال دراستنا الحالية تمت مناقشتها مع الدراسات السابقة لتبيان اوجة الشبة والاختلاف ، لذا يتضمن الفصل الثاني نماذج من الدراسات السابقة العراقية / العربية / إلاجنبية، والتي تناولت موضوع أزمة الهوية والانتماء التي ترتبط بموضوع دراستنا بشكل مباشر وغير مباشر، ويمكن ان نقسم الموضوع إلى قسمين وهما :-

أولاً :- مضامين الدراسات السابقة التي تتعلق بأزمة الهوية والانتماء وانعكاساتها على السلوك السياسي، تكاد تجمُع على اهمية أزمة الهوية والانتماء في العراق، وان هذه الدراسة اضافت عنصراً مهما في سبيل النهوض بواقع النظام السياسي والثقافي والديمقراطي في جميع المجتمعات إلانسانية، كما أشارت هذه الدراسات إلى ثقافة المجتمع في مواجهة أزمة الهوية ودوره في عملية ايجاد الحلول لهذه الازمة، وإلى أي مدى تساهم النظم السياسية في تحقيق هذا الهدف، من خلال التشريعات والقوانين كقانون إلانتخابات الذي يساهم في عملية ابداء الرأي للفرد العراقي والمشاركة في العملية السياسي التي سوف تحقق مطالبه مستقبلاً، هذا فضلاً على ان بعض الدراسات اشارت إلى معوقات تحقيق الهوية والانتماء التي تواجه الفرد العراقي وهذا ينعكس سلباً على سلوكه السياسي، قد تكون نتائج الدراسات غير دقيقة فتصبح عقبة امام الباحث في اطلاق تعميمات على كل إلافراد.

ثانياً : أن موضوع دراستنا لأزمة الانتماء والهوية، يجعل هذه الدراسة أقرب إلى الدقة من زوايا مختلفة وهي:-

١. فالدراسة إلاولى تذكر سيسولوجيا الازمة التي تعمقت في أسباب أزمة الهوية وأرجعتها إلى عدة عوامل وظروف، ولم تكتف بسببٍ واحد معين، وتطرقت الدراسة إلى التصدعات التي تعرضت لها الذات العراقية ولاسيما هوية الفرد العراقي، بسبب التناقضات الكثيرة التي مرت عليها.

٢. والدراسة الثانية كانت (الذات الجريحة) لسليم مطر فعنوان الدراسة يُشير إلى وجود أزمة هوية في الذات العراقية، ومن المعروف أن أزمة الذات تتوالد من عدة تناقضات تخلقها ظروف وسجايا المجتمع؛ مما يؤدي إلى تصدعٍ في الهوية والبنية إلاجتماعية، وهنا تلتقي دراستنا الحالية مع دراسة الباحث، إذ خص بها المجتمع العراقي بشكلٍ كبير على اعتبار أن جوهر الدراسة هو شرح وتوضيح ملابسات أزمة الذات العراقية وانقسامات الهوية فيها.

٣. الدراسة الثالثة : (أزمة الهوية والتعصب دراسة في سيكولوجية الشباب) دراسة هاني الجزار من أهم إلاشكاليات المعاصرة التي تشغل الدوائر العلمية والثقافية إشكالية الهوية أو بإلاحرى

إشكالية البحث عن الهوية، ولعلها أكثر حدة في بلدان العالم الثالث المهمومة بقضايا الحداثة والصراع بين القديم والجديد وإلاصيل والوافد والمهددة بشبح العولمة، وهذه الدراسة تتنفق مع دراستنا في توضيح سبب أزمة الهوية لدى الشباب.

٤. الدراسة الرابعة : (سيسولوجيا الازمة) للباحث العياشي عنصر في هذه الدراسة رصد الازمة التي تُعاني منها الجزائر، وهي أزمة تُهدد بنسف أسس المجتمع وتقويض أركان الدولة إن لم يتم تداركها ومعالجتها في الوقت المناسب وبطريقةٍ جذرية، وتطرقت الدراسة إلى دور روابط الدم والعلاقات القرابية في تردي قيام البنى إلاجتماعية بقيمها القائمة، وفي هذه النقطة تتفق دراستنا مع هذه الدراسة من خلال ضعف القيم إلاجتماعية في المجتمع العراقي ؛ مما أدى إلى قيام المؤسسات الحكومية على روابط الدم وصلات القرابة ؛ إلامر الذي عوّق عملية البناء المؤسسي المناسب. من خلال عدم وضع إلاشخاص المناسبين في أماكنهم المناسبة، ومراعاة المحسوبية والرشوة والزبونية وغيرها من العادات إلاجتماعية المرضية.

٥. الدراسة الخامسة : دراسة سماح خالد عبد القوي زهران الموسومة بعنوان : دراسة مقارنة لأثر بعض المتغيرات في تشكيل هوية انتماء طفل الروضة للوطن بعصر العولمة حيث تلتقي هذه الدراسة مع دراستنا في أن الانتماء كمكون نفسي اجتماعي يعكس رؤية الفرد لذاته، ولمجال هذه الذات ومدى اتساعها، كما ان هذه تدرس تشكيل هوية الطفل بينما دراستنا تدرس هوية وانتماء الفرد العراقي.

٦. دراسة السادسة : ليورا لوكيتز بعنوان " العراق والبحث عن الهوية الوطنية " ويدور الكتاب حول طبيعة مكونات الشعب العراقي وخلفيته التاريخية وثقافاته المتنوعة وانعكاس ذلك على كيانه السياسي الذي حأول عبر الحقبة الماضية من تاريخ العراق القفز على كل خصوصيات الهوية العراقية المتنوعة، وأحالتها إلى هوية تمر في ضوء النظام السياسي وسلطته الحاكمة. حيث تلتقي مع دراستنا الحالية التطرق لأغلب هذه إلاسباب من دون إغفالها، لمعالجة وتطويق ما يعانيه المجتمع من كافة النواحي وما يغلب على هذه الدراسة أيضاً الطابع السياسي في المعالجة، أي من زأوية سياسية من دون الخوض في قضايا

اجتماعية وثقافية واقتصادية مهمة مزقت الهوية والنسيج إلاجتماعي العراقي، على النقيض من دراستنا التي وضحت جميع هذه القضايا على إلاغلب.

٧. الدراسة السابعة : دراسة صموئيل هنتينغتون بعنوان (من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية إلامريكية) يمكن القول بأن الكاتب الذي هو إنما عالم اجتماع يتعامل من خلال كتابه هذا مع التغيرات الجارية في سمات وجوهر الهوية الوطنية إلامريكية البارزة. وغدت الهوية الوطنية بارزة بالمقارنة مع الهويات إلاخرى بعد الحرب إلاهلية، وازدهرت النزعة القومية إلامريكية خلال القرن التالي، تكون لديهم إحساس عال بالانتماء إليها على إلارجح. وإذا تلاشي شعورهم بالخطر فقد تتقدم هويات أخرى على الهوية الوطنية ثانية. وهكذا فان هذه الدراسة تلتقي مع دراستنا في الهوية التي تشكل جزء من الفرد في المجتمع العراقي.

٨. الدراسة الثامنة : دراسة منشورة على إلانترنيت والموسومة " الازمة العراقية – نظرة عامة "، الدراسة للتطرق إلى المصالح البريطانية وإلاميركية في العراق منذ القدم بعد إلاكتشافات الكبيرة للنفط فيه، ومحأولة هذه القوى من السيطرة عليه؛ مما شكل خرقاً لسياسة ونظام هذا البلد مع تعأون السياسات الحاكمة في أغلب فتراتهِ لنهبهِ وسلب خيراتهِ وتفتيت وحدة نسيجهِ، والتعأون مع هذه القوى لمصالح شخصية ضيقة. وتذكر أيضاً أن أزمة المجتمع العراقي مع ما حملته من تناقضات طوال الفترات السابقة، قد انتهت بسقوط النظام العراقي السابق، ولكنها تؤكد ظهور أزمة جديدة قد بدأت بكيفية أعادة بناء هذا البلد مع قوى محتلة وصراعات عديدة لا تعود إلا بالضرر على هذا البلد، أن ما يلاحظ على هذه الدراسة أنها ركزت على المحور أو السبب السياسي المباشر لتأزم المجتمع العراقي، تاركةً الكثير من إلاسباب والتي لا تقل أهمية عن السبب السياسي في المساهمة في تحطيم وتأزم وتفكك وتبعثر مقومات هذا المجتمع بينما أشارت دراستنا إلى أكثر من محور قد تأزم في المجتمع العراقي وهي أزمة الهوية والانتماء، والولاء، والمواطنة.

المبحث الثاني : النظريات المفسرة لدراسة

أولاً: نظرية المعوقات الوظيفية (روبرت ميرتون)[*]

ينتمي "روبرت ميرتون" إلى الإتجاه البنائي الوظيفي، إذ يؤكد أن المجتمع بوصفه نسقا مركبا من أجزاء مختلفة ذات وظائف متباينة، يكمل كل منهما الإاخر، وبداية "ميرتون" يرى أن فكرة المنظور الوظيفي تعتمد على فرضية أساسية تدور حول تكامل الإجزاء في نسق كليٍ واحد، والإعتماد المتبادل بين الإنساق الإجتماعية المختلفة، ويرى أنصار هذه الفكرة أن المجتمع هو نسق يتألف عددًا من الإجزاء المترابطة والمتناسقة فيما بينهما، كما ينظر للمجتمع بوصفة شبكة منظمة من الجماعات المتعأونة التي تتجه نحو الإستقرار والتوازن وتتفق حول القيم المرتبطة بالإهداف ووسائل تحقيقها[١].

يتضمن مفهوم ميرتون للمعوقات الوظيفية فكرتين متكاملتين ولكنهما منفصلتان عن بعضهما، **الفكرة الإاولى :** قد يمتلك شيء ما نتائج تعد بوجه عام معوقاً وظيفياً، وبتعبير ميرتون، فان العنصر قد يمتلك نتائج تقلل من تكيف أو توافق النسق، **الفكرة الثانية :** ان هذه النتائج ربما تختلف حسب من يتحدث عنها ولذلك على علماء الإجتماع ان يسألوا هذا التساؤل الحاسم "وظيفي ومعوق وظيفي بالنسبة لمن ؟" [٢].

حاول روبرت ميرتون التطرق إلى ما لم يتطرق اليه بارسونز في ما اطلق عليه الخلل الوظيفي، اذ نجد أنه قد أضاف إلى الوظيفية مفاهيم دعت إلى هذا التوجه ومن أهمها : الخلل الوظيفي أو المعوقات الوظيفية داخل النسق الإجتماعي[٣].

---

[*] ولد ميرتون في عام ١٩١٠ حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة هارفارد تأثر بالعديد من العلماء الذين عاصرهم أمثال بيترم سوروكن وهاندرسون وخاصة تالكوت بارسونز حيث كان واحدا من أبرز طلابه البارزين الذين يرتبطون بعلاقة وطيدة حتى قال بارسونز لقد أصبحنا أنا وميرتون معرفان كقادة للمدرسة البنائية الوظيفية من بين علماء الإجتماع الإمريكان وبالرغم من ذلك كله فقد نحى ميرتون منحا مختلفا عن أستاذه لا من حيث المبدأ ولكن من حيث الرؤى والإتجاهات المتعاكسة، أما معلموه غير المباشرين فهم إميل دوركهايم وجورج زيمل وجلبرت موري.

[١] طلعت إبراهيم لطفي، وكمال عبد الحميد الزيات: النظرية المعاصرة في علم الإجتماع، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٩م، ص٧٤.

[٢] رث وإلاس، ألسون وولف: النظرية المعاصرة في علم الإجتماع تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية، ترجمة: محمد عبد الكريم الحوراني، دار مجدلاوي، إلاردن، ٢٠١٢م، ص٩٩.

[٣] د.علي ليلة، روبرت ميرتون والتجديد داخل البنائية الوظيفية، المكتبة المصرية، ط١، إلاسكندرية، ٢٠٠٦، ص٥.

فقدم ميرتون تصورا "جديدا" لخصائص ونطاق إلاتجاه الوظيفي المحافظ، إذ أعاد تنظيم مسلمات الفكر الوظيفي، وحدد فيه ما هو صحيح من المسلمات الوظيفية، بعدها عمل على تحديد القضايا والمشكلات التي يجب توافرها لدى الوظيفية لصياغة حلول مناسبة لها، وتكمن أهمية تحليلاته في تصور إلاتجاه الوظيفي بإلاضافات والتفسيرات الجديدة في محأولة منه للتعرف على العلاقة المتبادلة بين البناء والوظيفية من منظور مختلف عن البنائية الوظيفية البارسونية [١] وهذا ما دفعه إلى تصنيف الوظائف التي تعد بمثابة أدوات تحليلية بالنسبة له[٢] :

١. **الوظائف الظاهرة** : وهي ذلك النوع من الوظائف التي يمكن ملاحظتها وتسجيلها بصورة يسيرة وسريعة، التي تعكس عموما " اهداف محددة للحفاظ على النسق أو إلاعضاء الذين يشاركون فيه، أو هي تلك الوظائف الموضوعية التي تساهم بصورة إرادية في تكيف كيان معين.

٢. **الوظائف الكامنة** : وهي الوظائف التي تقابل الوظائف الظاهرة والتي لا يمكنها أن تظهر بصورة مباشرة بل مستترة وغير مقصودة ومتوقعة.

ولكنها تكشف عن اجمالي الوظائف التي يمكن أن تتسم بصورة ايجابية أو سلبية في نفس الوقت سواء للأعضاء أم للنسق أم للتنظيم إلاجتماعي ككل، وكيفية التعرف بوضوح عن نوعية إلاداء الوظيفي لهذه إلانساق واليته وأهدافه ووظائفه ككل، مما يفسر إلاسباب الكامنة وراء استمراره، أو أخفاق النسق كنسق فرعي يشارك بعدد من الوظائف العامة، فلكل نسق وظائفه الظاهرة، إذ يعمل على المحافظة على الحقوق والواجبات للفرد أو إلاعضاء في التنظيم إلاجتماعي، فهناك عدد وأخرى كامنة تعد بمثابة إلانحراف عن القواعد التنظيمية المعيارية والتي تشكل عموما مظاهرا سلبية أو كما أطلق عليها ميرتون المعوق الوظيفي[٣]. فالمعوق الوظيفي هو نتاج يقلل من أمكانية تحقيق هذا التوافق والتكيف[٤].

---

[١] السيد الحسني، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية، إلاسكندرية، ١٩٩٢، ص٨٠.

[٢] رث وإلاس، ألسون وولف: النظرية المعاصرة في علم إلاجتماع تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٠.

[٣] سعيد عيد مرسي، إلايديولوجيا ونظرية التنظيم (مدخل نظري)، دار المعرفة الجامعية، إلاسكندرية، ٢٠٠٠، ص ١١٢

[٤] السيد الحسني، نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص٢١٣

ولم يهتم ميرتون بالجوانب إلاستاتيكية في البناء إلاجتماعي وفي هذا الصدد طرح فكرة المعوق الوظيفي، فيوضح أهمية هذا المفهوم بقوله " أن المعوقات الوظيفية بما يتضمنه من ضغط وتوتر على المستوى البنائي يمثل أداة تحليلية هامة لفهم ودراسة الديناميكية والتغير"[١]

فيقول كي نستطيع تفسير وجود ظاهرة اجتماعية معينة علينا أن نبحث عن وظيفتها، أي النتائج المترتبة عليها بالنسبة للنسق إلاجتماعي إلاكبر، الذي تمثل جزء منها،

وفي هذا يقول " أن محور اهتمام البنائية الوظيفية هو تفسير البيانات عن طريق الكشف عن نتائجها بالنسبة للبناءات الكبرى التي تضمها"[٢]. فالنظام إلاجتماعي عموما المكون بطبيعة الحال من اجراء وانساق قد انتج أزمة على مستوى الانتماء والهوية وبهذا تكون الازمة ميكروووية اثرت على سلوكيات الفرد.

فنظرية ميرتون تعد من النظريات متوسطة المدة والتي يعرفها بأنها تلك التي تقع بين طرفين **إلاول** يتمثل في مجموعة إلافتراضات العلمية البسيطة، التي تقابلها عند إجراء البحوث الميدانية، **الثاني** يتمثل في النظريات الشاملة الموحدة التي تسعى على تفسير كل ملاحظة عن إلانتظام في السلوك إلاجتماعي والتنظيم، بعبارة أخرى نستطيع القول أن ميرتون يقترح مستوى للنظرية إلاجتماعية أعلى قليلاً من مستوى الفروض التي تعتمد عليها البحوث إلامبيريقية، والتي لا تتضمن قدراً يذكر من التجريد، ولكنه أقل مستوى من النظريات الكبرى، والتي تتضمن قدراً كبيراً من التجريد، وبرر ميرتون دعوته هذه إلى المستوى المتوسط من التجريد بأنه يسمح بإخضاع ما يتضمنه من قضايا للاختبار إلامبيريقي نظرا لقرب هذه القضايا من الوقائع إلاجتماعية الملموسة. وعلى ذلك فإن النظرية متوسطة المدى تتناول بإلاساس جوانب معينة من الظاهرات إلاجتماعية، وليست الظواهر في عموميتها، فيمكن مثلا أن تكون لدينا نظرية عن الجماعات المرجعية ونظرية عن الحراك إلاجتماعي، ونظرية عن صراع إلادوار ونظرية عن

---

[١] السيد الحسني، علم اجتماع التنظيم، مصدر سابق، ص ٨٣.

[٢] علي عبد الرزاق جلبي، إلاتجاهات إلاساسية في نظرية علم إلاجتماع، دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية، مصر ٢٠١١.

تكون القيم. ... الخ. وبعد أن تصبح لدينا هذه النظريات المتعددة ذات المدى المتوسط يمكننا في المستقبل أن نصوغ منها نظرية عامة موحدة[١].

كما ذهب إلى تحديد مجموعة من الوحدات التي يجب أن تمثل بؤرة الإهتمام للتحليل في النظرية الإجتماعية متوسطة المدى مثل : الإدوار الإجتماعية، العمليات الإجتماعية، الإنماط الثقافية، الإنفعالات المحددة ثقافيا، المعايير الإجتماعية، تنظيم الجماعة، البناء الإجتماعي، وأساليب الضبط الإجتماعي. . الخ [٢]، وبهذا اشار إلى أن الإدوار الإجتماعية وتنظيم الجماعة والبناءات الإجتماعية تعد بمثابة ميكانيزمات تكمل الهوية والانتماء للفرد العراقي الذي يعاني من عدم توافر العناصر الإساسية التي تبني أسس مستقبله وتبني هويته الوطنية في المجتمع، لذا ان هناك أزمة ثقة بين المجتمع والحكومات المتعاقبة نتجت عنها جملة من الإزمات كان أبرزها أزمة الانتماء والهوية التي ألقت بظلالها على السلوك السياسي للفرد العراقي الذي عانى التهميش والحرمان وعدم تحقيق الحد الإدني من مطالبه وحقوقه المشروعة الإمر الذي أدى إلى عدم إستغلال طاقاته الفكرية والجسدية وعدم إعطائه الدور المناسب في بناء المجتمع ما دفع إلى تعزيز أزمة الانتماء والهوية التي تعد من أهم التحديات التي تواجه بناء الهوية العراقية نتيجة للظروف والتحديات غير المحدودة التي مر على المجتمع العراقي وهذا ما تجسد في بروز ظاهرة إلانومي وفقدان للمعايير بشكل جلي لدى معظم أفراد المجتمع العراقي ما تسبب في تكوين صورة سودأوية وغير واضحة عن حاضرهم ومستقبلهم.

وفي هذا الصدد يرى مارتنديل أن من أهم نماذج التحليل الوظيفي عند ميرتون تتمثل في دراسته عن البناء الإجتماعي واللامعيارية. ففهي هذه الدراسة طبق نظريته الوظيفية في تحليل المصادر الإجتماعية والثقافية للسلوك المنحرف، وان هدف ميرتون من هذه الدراسة أن يبين كيف يمارس البناء الإجتماعي ضغوطا محددة على أشخاص معيينين في المجتمع تجعلهم يمارسون سلوكيات غير امتثالية بدلا من ممارستهم للسلوك إلامتثالي المطابق لمعايير المجتمع،

---

[١] محمد عبد الكريم الحوراني، النظرية المعاصرة في علم إلاجتماع تمدد أفاق النظرية الكلاسيكية. ط ١. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، إلاردن، ٢ـ نفس ٢٠١٢، ص ١٠٦.

[٢] محمد عبد الكريم الحوراني، النظرية المعاصرة في علم إلاجتماع تمدد أفاق النظرية الكلاسيكية. مصدر سابق، ص١٠٦.

وفي مقاربة مع ما جاء به الدكتور الوردي في هذا الصدد بين أن الفرد العراقي ما قبل نشأة الدولة العراقية قد تعرض إلى ضغوطات مجتمعية وعلى راسها السلطة الحاكمة مما يعزز لدى الفرد العراقي الانتماءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية والثقافية.

وتأسيسا على ما تقدم اعتمد ميرتون على مسلمة مهمة وهي: (أن الإبنية الإجتماعية والثقافية تصوغ صفة المشروعية على أهداف معينة، من خلال تحديد أساليب معينة مقبولة اجتماعيا لتحقيق تلك الإهداف)، أي أنه ميز بين عنصرين رئيسين فيما اسماه بالبناء الثقافي للمجتمع والإساليب النظامية لتحقيق هذه الإهداف، وفي هذا الصدد يشير إلى فرضية مؤداها ان السلوك المنحرف يحدث عندما يكون هناك صراع بين ((آمال محددة ثقافيا ومصائر محددة اجتماعيا)) [١].

وقد صنف ميرتون الإستجابات التوافقية تجاه حالة اللامعيارية (الخريطة الإجتماعية للامعيارية) والتي تتمثل في صياغة مخطط تصنيفي يوضح المواقع البنائية التي يوجد فيها الإنفصال وعلى النحو التالي[٢] :

جدول (١) يوضح أنواع التكيف الإجتماعي لدى الإشخاص بحسب تحليل روبرت ميرتون[*]:

ت	نموذج التكيف	الإهداف الثقافية	الوسائل المؤسسية
١.	**المطابقة أو المماثلة**	+	+
٢.	**التجديد أو الإبداع**	+	−
٣.	**الطقوسية**	−	+

[١] احمد جاسم مطرود، انهيار النظام السياسي في العراق وانعكاساته على واقع الجريمة، ط١، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، إلاردن، ٢٠٢١، ص٦١. ينظر : سامية محمد جابر، الفكر الإجتماعي نشأته واتجاهاته وقضاياه، ط١، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٩، ص٢٥٥.

[٢] احمد جاسم مطرود، مصدر سابق، ص٦١. ينظر : معن خليل عمر، انشطار المصطلح إلاجتماعي، مطابع التعليم العالي، الموصل، ١٩٩٠، ص ٨٣؛ مصطفى عبد المجيد كاره، مقدمة في إلانحراف إلاجتماعي، ط١، معهد إلانماء العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٥، ص٢٥٤. رباح مجيد محمد الهيتي: ثقافة الفساد إلاداري في العراق، مؤسسة مسارات التنمية الثقافية وإلاعلامية، بيروت، ٢٠١٢م، ص٤٨-٤٩.

[*](+ مقبول أو ايجابي) (− مرفوض أو سلبي) (± يرفض القيم والمعايير السائدة ويحل محلها قيما جديدة بدلا عنها). سامية محمد جابر، الفكر الإجتماعي، مصدر سابق، ص٢٩٠.

٤.	إلانسحاب	−	−
٥.	التمرد	+	±

١. **المطابقة أو المماثلة (conformity)** يوضح هذا إلانموذج مطابقة وسائل الفرد المؤسسية مع طموحاته وأهدافه الثقافية، فلا يجعل في هذه الحالة انحرافاً أو انحلإلا خلقياً أو معيارياً، بحيث يتمكن الشخص من مجاراة الظروف التي يعيشها.

٢. **التجديد أو إلابداع (Innovation)** يؤدي التأكيد الثقافي العظيم على((هدف النجاح)) إلى هذا إلانموذج التوافقي، وذلك من خلال استخدام الوسائل الممنوعة نظاميا[١]. فإلاشخاص عندما لا يستطيعون تحقيق طموحاتهم وغاياتهم فأنهم من الممكن أن ينحرفوا في سلوكهم عن المعايير الثقافية [٢]. لذلك فهم يعملون على إيجاد سبل وطرق جديدة لتحقيق أهدافهم حتى إذا إذا كانت هذه السبل غير مشروعة أو منحرفة.

٣. **الطقوسية وتعني إلافراط في الشعائر أو في إلالتزام بالمعايير(Ritualism)** إذ ينطوي هذا إلانموذج على التخلي عن أهداف النجاح ذات الطابع الثقافي أو التقليل من أهميتها، في نفس الوقت الذي يؤكد على إلامتثال المظهري للمعايير النظامية. إذ يبدي إلافراد وحسب هذا النموذج طاعة عمياء للشعائر والطقوس والمعايير إلاجتماعية والتعليمات والضوابط البيروقراطية إلى درجة تجعل منها أهدافاً بحد ذاتها تنسيهم أهدافهم الثقافية إلاصلية.

٤. **إلانسحاب (Retreatism)** يتمثل هذا إلانموذج في رفض إلاهداف الثقافية والوسائل النظامية في آن واحد، وهو أقل النماذج انتشاراً، حيث يتميز إلاشخاص الذين يتمثلون بأنهم لا ينتمون إلى المجتمع، وان كانوا يعيشون فيه وهم عبارة عن ((المغتربين الحقيقيين)) لأنهم لا يشاركون في إلاطار العام لقيم المجتمع، فيهربون من الواقع إلاجتماعي لعدم تمكنهم من تحقيق أهدافهم، لا بالطرق المسموح بها ولا بالطرق الممنوعة. لذلك فهم يرغبون بإلانعزال عن المجتمع لفقدانهم الرغبة بإلاندماج فيه. وهذا ما يفسر سلوك العديد من إلافراد بعدم مشاركتهم في انشطة العملية السياسية كافة.

---

[١] معن خليل عمر، انشطار المصطلح إلاجتماعي، مصدر سابق، ص٨١

[٢] احمد جاسم مطرود، انهيار النظام السياسي في العراق وانعكاساته على واقع الجريمة، ط١، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، إلاردن، مصدر سابق، ص٦٢.

٥. **التمرد (Rebellion)** إن هذا الانموذج من الاستجابات التوافقية يجعل الاشخاص خارج محيط البناء الاجتماعي ويدفعهم إلى البحث عن بناء اجتماعي جديد، أو بناء يتميز بالتعديل الجوهري. فهم يتمردون على المعايير الإجتماعية رغبة منهم بإيجاد معايير اجتماعية جديدة يتوافقون معها على أن تعمل هذه المعايير(الجديدة) على توفير الوسائل أمام جميع الإفراد بطريقة متسأوية. ويتصف هذا النمط بالتغيير الجريْ والإنقلاب على الواقع الإجتماعي، فهو يضع بدائل أكثر قناعة ونزاهة كما يقترح بدائل أكثر مرونة وعدالة لاستيعاب الطموحات الجديدة رافضا الواقع النظامي المتصلب ذات القوالب النمطية المقيتة.

ويبدو واضحاً أن أفكار نظرية المعوقات الوظيفية لروبرت ميرتون تنسجم بدرجة كبيرة الدراسة وفي الوقت ذاته مفسرة لمشكلة الدراسة التي شهدها المجتمع العراقي بشكل ملموس لاسيما بعد عام٢٠٠٣ إذ حالات الفوضى واللاقانون التي تجسدت في أفعال وسلوك عدد كبير من أفراد المجتمع والتي أدت بدورها إلى زيادة الهوة بين ما يطمح الفرد العراقي وبين واقعه المعاش.

ثانياً: نظرية الهوية الإجتماعية (هنري تاجفل ١٩١٩-١٩٨٢) (جون تيرنر١٩٤٧-٢٠١١)*

نشأت هذه النظرية على يد كل من "تاجفل" و"تيرنر" Tajfel & Turner 1979 من أجل فهم الإسس النفسية للتعصب بين الجماعات، عبر تحديد الحد الإدنى من الشروط التي تقود افراد جماعة معينة للتعصب لصالح جماعتهم الداخلية ضد الجماعات الإخرى الخارجية ويؤرخ

(*) هنري تاجفل (هيرز موردش سابقا) : عالم نفس اجتماعي بولندي اشتهر بعمله الرائد على الجوانب المعرفية للتحامل أو الحكم المسبق ونظرية الهوية الإجتماعية، وهو أحد أبرز مؤسسي الرابطة الإوروبية لعلم النفس الإجتماعي التجريبي، استندت نظريته إلى أعماله المبكرة في الإدراك الإجتماعي والتعصب، إذ تمكن من دمج عمليات التصنيف Categorization، بعمليات المقايسة الإجتماعية، بدافعية تعزيز الذات – Self Enhancement Motivation، بمعتقدات الإفراد عن العلاقات ما بين الجماعات، في إطار واحد قادر على تفسير السلوك ما بين الجماعات، وكيفية نشوء الذات الجمعية Collective Self، أي الهوية الإجتماعية جامعة لهم. جون تشارلز تيرنر(John Charles Turner) : (سبتمبر ١٩٤٧ – ٢٤ يوليو ٢٠١١) عالم نفس اجتماعي بريطاني، وضع جنبا إلى جنب مع زملائه نظرية التصنيف الذاتي. والتي تنص على أن الذات ليست جانبا أساسيا من الإدراك، بل أن الذات هي نتيجة العمليات المعرفية والتفاعل بين الشخص والسياق الإجتماعي. تم تطوير نظرية التصنيف الذاتي كنظرية مصاحبة لنظرية الهوية الإجتماعية، والنظريات التي تم جمعها معا تعرف باسم نهج الهوية الإجتماعية.

Hogg 2001 أن "تاجفيل" قدم تنظيراته في العام 1972، ثم صاغها بعد ذلك تحت عنوان "نظرية الهوية الإجتماعية" بالإشتراك مع "تيرنر" في العام 1979، ليفسرا كيف تستمد الذات معناها من السياق الإجتماعي الذي يحدث في العلاقات بين الجماعات، وليفسرا كيف يحدد التصنيف الإجتماعي مكان الفرد في المجتمع، ومحددينِ معنى "الجماعة الإجتماعية" بمصطلحات تصنيف الذات، بإنها ((مجموعة من الإفراد يدركون أنفسهم على أنهم أعضاء في الفئة الإجتماعية ذاتها)). وهؤلاء الإفراد يعرّفون أنفسهم ويصفونها ويقوّمونها بمصطلحات تلك الفئة، ويطبقون معايير السلوك فيها على أنفسهم. وهذه الفكرة تنطبق تماما مع ما قدمه كولي في نظرية مرآة الذات المنعكسة وكيف يحأول الفرد أن يكون صورة مقبولة عن ذاته لدى الإخرين مما يشكل عاملا مهما من عوامل تكوين الهوية لدى الفرد في المجتمع.

قدم تاجفيل أول تعريف لمفهوم " الهوية الإجتماعية " سنة 1972، وصاغ مفهوم الهوية الإجتماعية ليشير إلى الطريقة التي يتصور بها الشخص ذاته بناء على الجماعات الإجتماعية التي ينتمي إليها، ثم تبعه جون تيرنر سنة 1979 بهدف وصف العمليات المعرفية التي تدفع بالإفراد إلى تعريف عضويتهم في الجماعة، والعمليات الدافعة التي تمكنهم من تكوين هوية اجتماعية إيجابية من خلال الإعلاء من قيمة وقدر ومكانة الجماعة التي ينتمون إليها على الجماعات الإجتماعية الإخرى فتبلورت نظرية الهوية الإجتماعية على يديهما من خلال ما قدماه من اسهامات علمية ومعرفية في المجال[١].

وقد أرست النظرية أسسها مع بدايات ثمانينيات القرن الماضي، بوصفها نظرية اجتماعية بعد أن أكملت عمليات تعريف الذات المرتبطة بالهوية الإجتماعية، وحاجة الإفراد إلى تقدير الذات وإلى التميز الإيجابي، ثم شهدت التسعينيات من القرن ذاته انطلاقة في الإهتمام بهذه النظرية، إذ جرى تطبيقها في الكثير من موضوعات المقاربة، كأبحاث المسايرة الإجتماعية، والمعايير، ونفوذ الجماعة، والتعصب، والإفكار النمطية، وبروز الهوية، ودوافع الجماعة، ومفهوم

[١] هنري تاجفل، الهوية الإجتماعية والسلوك بين المجموعات، معلومات العلوم الإجتماعية، القاهرة، ١٩٧٤، ص٦٥-٩٣.

الذات، إلامر الذي جعلها تفرض نفوذها ليس على علم النفس إلاجتماعي فحسب، ولكن أيضاً على علم النفس التنظيمي، والسريري، والصحة النفسية، والعلوم السياسية واللغوية [١].

إن السؤال الجوهري المتعدد إلابعاد الذي انطلقت منه موضوعة "الهوية إلاجتماعية"، صاغه "تيرنر"Turner بالشكل التالي: ((هل يتضمن سلوك الجماعات عمليات اجتماعية أم سيكولوجية؟ وهل إن هذا السلوك مختلف عن الخصائص الفردية التي يتميز بها إلافراد؟ وهل الجماعة موجودة في خيالنا أم إنها واقع حقيقي؟ وهل الجماعة حقيقة واقعة بالطريقة الحية الملموسة نفسها التي يكون بها إلافراد واقعيين وحقيقيين؟)) وقد جاءت إلاجابة عن هذا السؤال على نحو متدرج طبقاً للتطورات المنهجية والنظرية التي مر بها تأريخ علم نفس الجماعة. فقد برزت أهمية "الجماعة" في أفكار "لوبون" Le Bon 1896 و"ماكدوجال" McDougall 1920 و"فرويد" Freud 1922 الذين عدّوا "العقل الجماعي" معطىً شعورياً بدائياً وغير مُسَيطَرٍ عليه، محأولين تفسير عدم العقلانية والتطرف اللذين تتصف بهما الجماعة، كما سلط "فونت" Wundt 1916 الضوء على تلك "المنتجات العقلية" Mental Products التي يخلقها المجتمع في الحياة البشرية، والتي يصبح من المتعذر تنأولها في ضوء الوعي الفردي فحسب ما دامت تقتضي مقدماً وجود سلوك متبادل بين إلافراد. وأكد أن الظواهر الجمعية كاللغة والدين والتقاليد وإلاساطير، هي ظواهر اجتماعية لا يمكن فهمها في ضوء علم النفس الذي يدرس الفرد معزولاً عن الجماعة، أما "دوركهايم" Durkheim 1898 فجزم بأن القوى المجتمعية تسمح بانبعاث المعاني الجمعية التي تطغي بقوتها على أي نزعات فردية.[٢] وهذا ما اطلق عليه بـ(ترانسندنتالية) * صفة السمو والتعالي الذي يتسم به المجتمع على إلافراد أي أن الفرد يولد

---

[١] أحمد زايد، سيكولوجية العلاقات بين الجماعات. مصدر سابق، ص ١١-١٥-١٧، ٢٩.

[٢] فارس كمال نظمي، الحرمان النسبي والهوية إلاجتماعية وعلاقتهما بسلوك إلاحتجاج لدى العاطلين عن العمل، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص١١٠.

[*] تعني الفلسفة المتعالية وهي حركة فلسفية تطورت في نهايات عشرينيات القرن الثامن عشر وثلاثينيات القرن الثامن عشر في الولايات المتحدة الشرقية وبرزت كرد فعل للاحتجاج ضد الحالة السائدة من الفكرانية والروحانية في ذلك الوقت. كان مذهب الكنيسة التوحيدية كما يُدرس في مدرسة هارفارد واللاهوتية محور اهتمامها على وجه الخصوص.

والمجتمع موجود والفرد يمضي والمجتمع موجود لذا فصفة الديمومة والإستمرارية والعلو للمجتمع لا للأفراد.

إن الوعي الجماعي والشعور المشترك بالانتماء للجماعة هو الذي يشكل العامل النفسي إلاهم في تعريف أي تكتل بشري أو فئة اجتماعية بوصفها جماعة لها هوية مشتركة بالمعنى النفسي لمفهوم الهوية إلاجتماعية. كما إن السؤال: ((لماذا يصنف إلافراد أنفسهم في جماعات اجتماعية؟)) يشبه في الواقع السؤالَ: ((لماذا الناس يأكلون ويتنفسون؟))

فتصنيف الفرد للناس أو الحيوانات أو إلالوان أو إلاصوات إلى فئات أو جماعات، يعد عملية معرفية أساسية تكيفية تجري تلقائياً بهدف اختزال تعقيدات العالم إلى فئات يمكن استيعابها وفهمها. ودون هذا التصنيف. إذن ترى النظرية أن بروز الهوية إلاجتماعية لدى الفرد يعتمد على ثلاثة آليات نفسية متسلسلة، هي : "التصنيف"، و" التماهي"، و"المقايسة". وإن الفرد لا يمتلك ذاتاً شخصية واحدة فحسب، بل ذواتاً متعددة بعدد الجماعات التي ينتمي إليها. فالسياقات إلاجتماعية المختلفة قد تحفّزه على التفكير والشعور على أساس ذاته الشخصية أو العائلية أو الوطنية. وفي هذا السياق يمكن مقاربة ذلك مع ما جاء به ارفنج كوفمان فيما قدمه في نظريته عرض الذات على مسرح الحياة اليومية فالهوية هي نتاج اجتماعي لذا ويكافح إلافراد لتحقيق مفهوم إيجابي عن ذواتهم عبر إجرائهم لمقايسات مؤاتية بين جماعتهم والجماعات الخارجية ذات الصلة. إلا إن المقايسات غير المؤاتية تدفعهم لتجنب هويتهم السلبية أو التخلص منها عبر ثلاث إستراتيجيات، هي: "الحراك الفردي" أي انفصال إلافراد عن جماعاتهم السابقة بهدف تسلق السلم إلاجتماعي وإلانتقال إلى جماعات أعلى مكانة، أو "إلابداع إلاجتماعي" أي محأولة إلافراد تغيير عناصر المقايسة الموقفية من أجل الحصول على مقايسات أخرى لصالح جماعتهم، أو "التنافس إلاجتماعي" أي تنافس أفراد الجماعة الداخلية مباشرة مع الجماعة الخارجية لإنتاج تغيرات اجتماعية حقيقية في الموقف النسبي للجماعتين لصالح جماعتهم. وتعد إلاستراتيجية إلاولى فرديةً فيما إلاخريان جمعيتين. ويوجد عاملان يحددان نوع إلاتجاهات والسلوكيات التي

يمكن أن تنجم عن الهوية الإجتماعية السلبية، هما: الشرعية المُدرَكة، والإستقرار المُدرَك للنظام الإجتماعي القائم [١].

ويلخص "تاجفيل" و"تيرنر" مقولاتهما الإساسية على النحو التالي[٢]:

١. يكافح الإفراد لتعزيز تقديرهم لذواتهم والمحافظة على هذا التقدير، إذ يسعون للحصول على مفهوم ايجابي عن الذات، ولذلك فإنهم يسعون إلى إنجاز هوية اجتماعية ايجابية.
٢. إن عضوية الإفراد في جماعات معينة، تأتي مصحوبة بتضمينات ايجابية أو سلبية القيمة. فالهوية الإجتماعية للفرد تستمد ايجابيتها أو سلبيتها من التقويمات التي يجريها لجماعته وللجماعات الخارجية الإخرى.
٣. يتحدد تقويم الفرد لجماعته عبر مقايستها اجتماعياً بجماعات أخرى معينة في ضوء صفات وخصائص ذات قيمة. فالمقايسات الإيجابية بين الجماعات الداخلية والخارجية تولّد شعوراً عالياً بالهيبة Prestige (أي هوية اجتماعية ايجابية)، فيما تولد المقايسات السلبية شعوراً واطئاً بالهيبة (أي هوية اجتماعية سلبية).
٤. عندما تغدو الهوية الإجتماعية غير مُرضية، يتجه الإفراد إما إلى مغادرة جماعاتهم الداخلية والإنتساب إلى جماعات أخرى أكثر إيجابية، و/ أو إلى العمل على جعل جماعاتهم الداخلية أكثر إيجابية.

فيما تقدم أشار تاجفيل إلى أن الهوية الإجتماعية تحدد هويتنا الإجتماعية في المجتمع أي إنها تكون هويتنا التي ننتمي إليها داخل الجماعة،

فالجماعة التي ننتمي إليها، مثل: الإسرة أو فريق كرة القدم أو الطبقة الإجتماعية، تمنحنا شعورًا بتقدير الذات، ما يقابل الشعور (بالهوية والانتماء) إلى العالم الخارجي فنظرية الهوية الإجتماعية تقسِّم العالَم إلى "نحن" و"هم"، بناءً على عملية التصنيف الإجتماعي، إذ نضع نحن الإخرين في مجموعات اجتماعية، وكذلك يفعل الإخرون، ولذا أُطلِق عليها "نظرية التصنيف

---

[١] فارس كمال نظمي، مصدر السابق، ص ١٤٦.

[2] Tajfel, H., & Turner, J. C., The Social Identity Theory of Intergroup Behavior. In J. T. Jost & J. Sidanius (Eds.), Political psychology: Key readings,Psychology Press, 2004, pp. 26-60

إلاجتماعي فالهوية إلاجتماعية على سبيل المثال ترتكز على جملة من الخصائص التي يمكن من خلالها تصنيف الفرد نفسه (أو كما يصنفه إلاخرون) تبعًا لإحدى الجماعات، وتشير تلك الخصائص إلى هوية الفرد إلاجتماعية طبقًا لنظرية الهوية إلاجتماعية. بينما تجمع الهوية الوطنية أفرادًا لهم نفس السمات وهي حب الوطن من اجل المصلحه العامة، وممارسة الحقوق المشروعة لهم في الدستور العراقي، والتي من اهمها هي ان الفرد العراقي يعيش بكرامته في مجتمعه، كما يحق للفرد العراقي ممارسة حقه السياسي المتمثل العمل السياسي والترشيح وإلانتخاب وكذلك حقّ المواطنة والحصول على الجنسية دون تمييز عرقي أو اثني أو طائفي. .. الخ.

إلا أن الفرد العراقي نجده قد عاني من العديد من إلازمات التي مر بها المجتمع لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ والتي انعكست بصورة مباشرة على سلوكه السياسي بشكل سلبي متمثلا في عدم المشاركة الفاعلة في العملية إلانتخابية نتيجة امتعاضه وعدم قناعته بمن سيمثله في مجلس النواب والحكومة فكانت أزمة انتماء وهوية في المجتمع العراقي كمحصلة نهائية نتيجة الحقوق المسلوبة والتوزيع غير العادل للثروة والدخل واهمال المجتمع وتركه يرزح تحت وطأة الفقر والحرمان.

الفصل الثالث

"تداعيات أزمة الانتماء والهوية على السلوك السياسي للفرد في المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣: اشكالية التأثير والتأثر"

المبحث إلاول :التحليل السوسيولوجي لتطور أزمة الهوية والانتماء منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١

المبحث الثاني :العوامل المؤثرة في أزمة الانتماء والهوية واثرها في السلوك السياسي للفرد في المجتمع العراقي

المبحث الثالث: تداعيات تعقد أزمة الهوية والانتماء على السلوك السياسي للفرد العراق

الفصل الثالث

"تداعيات أزمة الانتماء والهوية على السلوك السياسي في المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣: إشكالية التأثير والتأثر"

المبحث إلاول: التحليل السوسيولوجي لتطور أزمة الهوية والانتماء منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١

تُعد مفاهيم الانتماء والهوية أحد أبرز تعبيرات المواطنة التي تُعرف بها ذات الفرد، وهي لا تُدرك إلا من خلال إنتاج صور ذهنية تُسبغ المعنى على إلاشياء والظواهر وتؤسس معايير لفهمها من خلال ترتيب العلاقة بين عناصرها، بحيث تتضح الغاية منها انّ الواقع إلاجتماعي المتنوع هو منشأ الانتماءات والهويات برغم صيغ إلاختلافات والتباينات التي تختزلها كل المجتمعات. فالهوية والانتماء هي الكاشفة عن استجابات إلانسان وتفاعله وإدراكه للواقع الذي يعيش فيه وذلك عبر ما ينشئه ويُكونهُ من شبكة معقدة من المعاني والرموز والدلإلات وطرق التفكير والشعور ودوافع العمل التي يُحّددْ من خلالها غاياته وسلوكياته [١]

بالنسبة للعراق يرى (د.على الوردي) بأن افراده قبل نشوء الدولة لم يعرفوا شيئاً من تلك المفاهيم السياسية الحديثة، بل كان جل ما يشغل بالهم إلاحساس الديني المتمثل بقضايا التعصب المذهبي [٢].

وبذلك يمكن القول بأن المذهبية والطائفية السياسية والولاء للهويات الفرعية دون الوطنية ليست شيئاً مستجداً أو مستحدثا في العراق كما تدعي بعض إلاراء القائلة بأنها مسائل جاءت مع إلاحتلال إلامريكي للعراق بعد عام ٢٠٠٣، بل انها ذات بعد تاريخي طويل فالسلطة السياسية في العراق وعلى مدى تاريخه الطويل هي من دفعت إلافراد إلى إلاحتماء بالهويات الفرعية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وهي من أوصلت إلامر إلى ضعف الترابط

---

[١] مهتدى ابو الجود، سؤال الهوية فى حمَى التحاصص الطائفي، مجلة الترا عراق، ٢٤/فبراير/٢٠١٩ https://t.me/ULIQUltraIraq

[٢] علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٥، دار الكتاب، دمشق، ٢٠٠٥. ص١٥.

إلاجتماعي والسياسي بين ابناء البلد الواحد، فسُيدت بفعل ذلك حالة التباعد والنشوز وإلاقصاء والصراع بدل التعأون، والنزاع بدل التلاقي، فاندفع إلافراد إلى الركون كل إلى فئته إلاجتماعية وإلاحتماء بها على وفق ما يطلق عليه سياسة إلاحتماء أو " سايكولوجيا إلاحتماء" [١].

اثرها حالة من التكتل أو التقوقع الفئوي (المذهبي أو القومي) داخل المجتمع العراقي الواحد هو ما ادى به إلى ان تكون سمة التوحد وإلاندماج هشة ما جعله مجتمعاً مفككاً ومجزءً ومأزوماً [٢].

تاريخيا تولدت أزمة الهوية والانتماء الوطني في المجتمع العراقي نتيجة لاستبداد الحكام وإلامراء الذين ابدعوا بوسائل التعذيب بدل من اعمار النفوس وبناء المجتمع وهو ما يعني استبدال الطغيان بالحرية. فتشير المصادر التاريخية إلى ان سلوكية حكام مملكة آشور في اخضاع العراقيين كانت المشي على إلاطراف إلاربعة وسياسة الحجاج بن يوسف الثقفي يتفنن في التعذيب ويقول ارى روؤساً ايعنت وحان قطافها، وسياسة هارون العباسي اجل والله انما العاجز من لا يستبد ومن بعده وشعار العثمانيين جز صوف قطعان الغنم واخيراً سياسة النظام السابق العين بالعين والسن بالسن. وهكذا اثرت طريقة الظلم وإلاستبداد والدكتاتورية من قبل الحكام بشكل كبير على واقع وطبيعة الهوية والانتماء وهو ماسينعكس بشكل كارثي على السلوك السياسي في الحاضر والمستقبل بسبب عدم الثقة بالسلطة السياسية فأصبح لدى الفرد العراقي أزمة هوية وانتماء وولاءات متعددة. وعليه ما يحدث في العراق هو ان افراده يعيشون جدل وأدلجت مفاهيم تتداخل ضمنها قضايا (الانتماء، الهوية، المواطنة، المشاركة المجتمعية) ، والتي غالباً ما تخضع إلى مقاربات موروثة أو معولمة. لذا فالفرد العراقي يعيش حالة وعي (هوياتي) موروث، فهو ينتمي لمجتمع يخلق حالة الولاء لكنه يدرك في نفس الوقت أنه لايمكن له ان يتقدم ويتطور إلا من خلال مفاهيم معولمة(كالهوية الوطنية، الديمقراطية، السلوك

---

[١] قاسم حسين صالح، المجتمع العراقي، تحليل سيكوسوسيولوجي لما حدث ويحدث، الدار العربية ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٤٤.

[٢] عبد إلاله بلقزيز، دور الدولة في مواجهة النزاعات إلاهلية، منشور في عدنان السيد حسين واخرون: الحروب إلاهلية العربية: دراسة في العوامل الداخلية والخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص٥٥.

السياسي)، وهنا اقتضى الإلامر إن الفرد العراقي أصبح يدرك ان المجتمع العراقي ليكون محدثا اجتماعياً وسياسياً لابد من سلوك سياسي فاعل يخدم به المجتمع [١].

بداية نقول ان حاضر العراق ومستقبله انما هو نتاج ماضيه الذي يمدهما بارث توالد مخرجات إلازمات التي مر بها المجتمع العراقي ، وشهد تنافساً واحتكاكاً بين المكونات إلاجتماعية على النحو الذي أوصل المشروع العراقي في مراحل لاحقة إلى إلانسداد السياسي وكان سبب ذلك غياب حقيقيتين اساسيتين [٢] : **أولهما**، تعثر المشروع الوطني بسبب افتقار السلطة إلى إلادوات التي تجعل من التنافس على العصبي بين الوحدات إلاجتماعية سلميا وطبيعياً وركون السلطة في احيان كثيرة إلى إلاساليب غير الديمقراطية في تثبيت قواعدها الدستورية والسياسية، مما دفع إلى تحول غالبية الشعارات التي رفعت حول الوحدة الوطنية والتحرر والمسأواة إلى نوع من إلارتزاق السياسي وإلانقلابات المتكررة والمصالح الشخصية التي اضرت بالمصالح العليا للشعب. **وثانيهما**، ضعف مفهوم المواطنة، وذلك المفهوم الذي يشرع المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ويقوي من ولائهم للدولة بصفتها القوة التي تدافع عن الكيان إلاجتماعي بكليته. لذلك بقي لأزمة الهوية والانتماء والولاء حضورها الفاعل من بين اكثر القضايا والمشكلات التي عاناها العراق منذ استقلاله إلى اليوم الحاضر، نظراً لارتباطها بطبيعة العلاقة البنيوية السائدة بين وحدات المجتمع العراقي من جهة، والسلطة السياسية من جهة اخرى، التي امتازت بضعفها في ادارة إلاختلافات إلاثنية في العراق، وبالتالي فقد عجز النظام السياسي فيه عن بناء أطر سياسية جامعة، ومؤسسات رضائية مشتركة، تنزع إلاثر السلبي عن ظاهرة التعددية المجتمعية، وهو ما يعني ان النخب السياسية فشلت في بناء الشرعية السياسية على اسس المواطنة الكاملة[٣]. فمثلا مثلت هيمنة طائفة معروفة في العراق في فترات الحكم السابقة مشكلة رئيسة، فقد دفعت إلى بروز مشاعر إلاستياء والغضب لدى فئات الشعب

---

[١] بلقيس محمد جواد، تفكيك السلوك السياسي للشخصية العراقية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٦، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٨، ص١٦١.

[٢] عبد إلاله بلقزيز، دور الدولة في مواجهة النزاعات إلاهلية، مصدر سابق، ص٥٣-٥٤.

[٣] دهام محمد العزاوي، إلاحتلال إلامريكي للعراق وابعاد الفيدرالية الكردية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢٢-٢٣.

العراقي إلاخرى من الشيعة وإلاكراد وغيرهم وهو ما يفسر اصطفافهم بشكل معارضة سياسية منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة [١].

إذاً يمكن القول، إن المشروع الطائفي– إلاثني المؤسس في العراق، والصورة المشوهة التي تمَّ فيها اقتسام السلطة على أسس طائفية واثنية ودينية قادتْ إلى استحضار الانتماءات التقليدية لدى القاعدة الشعبية ومن ثم التمسك بها، مما قلل من فرص التفاف الهويات الفرعية على الهوية الوطنية العراقية كهوية شاملة ومشتركة. إن جهود تعزيز الهوية الوطنية العراقية يجب ان ينصب في هذه المرحلة على ضرورة إقرار الهوية الوطنية إلام الحاضنة بشرعية وحق وجود للمكونات الفرعية المتنوعة من جهة وإقرار كل المكونات الفرعية هذه واتفاقها على المصالح المشتركة وتشخيص التهديدات والمخاطر التي تواجهها في إطار الهوية الوطنية إلام والتفاعل إلايجابي داخل هذه الهوية الوطنية [٢].

على وفق ما تقدم نؤكد ان أزمة الانتماء والهوية هي أزمة أزلية، فالقارئ المتمعن يرى انها ترافقت مع كافة فترات الحكم السياسي للعراق سواء من قبل القوات الغازية أو المحتلة أو من قبل النخب السياسية في الداخل وبدأت تلك إلازمات تشتد مع تعاقب الحكومات وتحديدا مع ظهور دولة العراق الحديثة في العام ١٩٢١ اذ ظهرت أزمات سياسية واجتماعية كثيرة اثرت بمجملها على بنيته المجتمعية وهو ما انعكس سلبا على وحدته الوطنية، والحقيقة العلمية تشير إلى ان تلك إلازمات كانت نتاج عدة اسباب رئيسة يأتي في مقدمتها – كما ذكرنا سابقا– طبيعة النظم السياسية التي حكمته فحكوماته المتعاقبة كانت سببا رئيسا وليس وحيداً فيما عاناه العراق من ازمات اثرت بشكل كبير على هوية افراده الوطنية، اضف إلى التحديات الداخلية والخارجية مثلت دافعا رئيسا لحإلات عدم إلاندماج وعدم إلاستقرار سواء فيما يتعلق في علاقاته الداخلية والخارجية على حد سواء، ازاء ذلك بقي العراق يعاني وعلى الدوام من عدم استقرار في نظامه السياسي وإلاجتماعي إلى جانب تداعيات التدخلات الخارجية حتى يومنا هذا ما جعله مثقل بكثير من الصراعات والنزاعات والتقاطعات التي صاغتها ظروف خارجة عن إرادة مجتمعه

---

[١] علي محمد الشمراني، صراع إلاضداد : المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، دار الحكمة، بغداد، ص ١٠١.

[٢] رياض عزيز هادي، التعليم والهوية الوطنية في العراق، الندوة العلمية لجامعة بغداد، ١٧ شباط ٢٠١٠، بغداد، ص٥.

والذي لازال يدفع ثمنها ويتحمل سلبية مخرجاتها حتى المستقبل القريب، لذلك ولدت دوامة التناقضات إلاجتماعية لدى الفرد العراقي أزمة انتماء وهوية اثرت على توجهاته وسلوكياته بمختلف المجإلات وخاصة السياسية منها، وهو ما عد مبدأً رئيساً يرافق الحياة السياسية للفرد طيلة العقود الماضية وحتى المستقبل المنظور.

نتفق مع القول الذي يرى ان مفاهيم الهوية الوطنية والانتماء كانت ذا بعد مثالي ولا يؤشر إلى حقيقة ان العراق جامع لها وفق مبدأ المواطنة الذي اريد له في المشروع السياسي لـ(الملك فيصل إلاول) ان تمثل اطار مرجعيا ضامن لوحدة تلك الفئات بمجملها. وهكذا ولد العراق منثلم الهوية خاصة وان دبلوماسية الملك فيصل إلاول وحنكته السياسية لم تفلح في جذب الفئات المتوجسة إلى مشروعه السياسي الرامي إلى خلق هوية عراقية موحدة، ولذلك بقي يصرح في مناسبات متعددة ان مهمة التوفيق بين فئات الشعب العراقي ليست بإلامر الهين، وان اقامة توازن وتفاعل بين مكوناته الرئيسة، لاسيما السنة والشيعة وإلاكراد هي مهمة عسيرة، وشهادة التاريخ على ذلك في المذكرة التي رفعها الملك فيصل إلى مجلس الوزراء في العام ١٩٣١، حيث تنأول الملك فيصل المشاكل القومية والطائفية التي يعاني منها العراق، فالعراق وفق تصوره، " من جملة البلدان التي ينقصها اهم عنصر من عناصر الحياة إلاجتماعية، ذلك هو الوحدة الفكرية والدينية، فالحالة هذه مبعثرة القوى، منقسمة على بعضها ويحتاج ساستها إلى ان يكونوا حكماء مدبرين وفي عين الوقت اقوياء مادة ومعنى، وعلى جانب كبير من إلاحترام لتقاليد إلاهالي [١].

لذلك كان (الملك فيصل) يصف شعوره إزاء هذا الوضع "وقلبي ملآن أسى، إنه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد كتل بشرية، خالية من أية فكرة وطنية، متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية لا تجمع بينهم جامعة، سماعون للسوء ميالون للفوضى مستعدون دائما للانتفاض على أية حكومة كانت، فنحن نرى، والحالة هذه، أن نشكل من هذه الكتل شعباً نهذبه، وندربه ونعلمه، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف، يجب أن

[١] علي محمد الشمراني، صراع إلاضداد، مصدر سابق، ص٥٧-٥٨.

يعلم عظيم الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين وهذا التشكيل" [١]. بمعنى آخر لقد أدرك الملك فيصل الاول أنه لم يكن يوجد في العراق شعب عراقي بالمعنى الصحيح، وأن سكان العراق كانوا وقتئذ مؤلفين من فئات متعددة متنافرة متباينة في طرق تفكيرها ومصالحها ولاءاتها الدينية والمذهبية والعشائرية والإقليمية والعنصرية، وتتفأوت فيما بينها تفأوتاً كبيراً في مستوياتها الحضارية، وان مهمة الملك إلاولى هي توجد هذا التشتت وصهره في وحدة وطنية وتكوين شعب موحد منه يصلح أن يكون أساسا قوي لبناء دولة عصرية.

وكانت خطته لتحقيق هذا الهدف تتألف من اثنتي عشرة فقرة تتفأوت في درجة أهميتها. ويمكن من جهة أخرى أن نفسر هذا النص بأنه تعبير عن إلاحباط الذي اعتل في نفس الملك فيصل إلاول جراء فشل مشروعه لبناء هوية وطنية عراقية حديثة واعتقاده أيضاً بان فكرة التماسك والتجانس في العراق هي محض خرافة وغير واقعية. ويؤيد هذه الفكرة العديد من الكتابات والدراسات والبحوث حول العراق الحديث [٢]. إلى جانب ذلك كان النظام الملكي بحد ذاته يمثل مشكلة سياسية لدى العديد من ابناء المجتمع العراقي، ذلك أن هذا النظام قامت شرعيته على يد إلاجانب القادمين من خارج البلاد، ثم انه عمد إلى تبني قرارات له قوة القانون عمقت من واقع أزمة الهوية والانتماء حينما عمل على إسقاط الجنسية العراقية عن المواطنين لأسباب سياسية وعنصرية وعرقية ومذهبية عبر تشريع السلطة انذاك قوانين اضرت بالتنوع المجتمعي وخالفت حقوق إلانسان المكفولة في الدساتير العراقية ومبادئ القانون الدولي، ولم يتغير واقع التمييز الممارس ضد المواطنين إلا في عهد الجمهورية إلاولى بعد قيام ثورة ١٩٥٨/٧/١٤ ودستورها المؤقت الذي أكد على قيام الشراكة الحقيقية بين العرب والكرد، ولم يدم طويلاً نتيجة وقوع انقلاب ١٩٦٣/٢/٨' وعليه مثلت فترة حكومة عبد الكريم قاسم، والتوجه الكامل إلى الشعب بكل طوائفه أعطى الناس شعورا بالانتماء، خاصة بصدور قانون إلاصلاح الزراعي الذي منح إلالاف من الفلاحين ملكية إلارض من ناحية، وتوزيع البيوت السكنية من ناحية اخرى، وقد أضفى ذلك قناعة شعبية بان الحكومة الجديدة هي لكل الشعب رغم عدم

---

[١] للتفاصيل ينظر: عبد الكريم إلارزي ، مشكلة الحكم في العراق : من فيصل إلاول إلى صدام ، بلا مطبعة، لندن ، ١٩٩١، ص١٠.

[٢] سعد سلوم، عراق الدولة ١٩٢١– ٢٠٠٣: من صدمة الهوية إلى صحوة الهويات، مجلة مسارات، العدد إلاول، السنة الثالثة ، بغداد ، ربيع ٢٠٠٧، ، ص٢٦، ٢٧.

تمكن الدولة من الوصول إلى درجات كبيرة من النمو خلال الفترة ما بعد عبد الكريم قاسم وحتى الصفحات الاولى من تاريخ البعث التي تبنت اليات كارثية عمقت من واقع أزمة الهوية والانتماء لدى الفرد العراقي فقد عملت على ضرب المكونات المجتمعية التي لا تتوافق معها مذهبيا وقوميا، وتبنت لأجل ذلك سياسات اضعفت بها حالة المقأومة لديهم فزجت بإلالاف منهم في المعتقلات الرهيبة دون محاكمة أصولية، وشرع بعد ثلاثة أشهر من هذا إلانقلاب قانون الجنسية العراقية رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٣ وكان أشد وطأة من سابقه بمغإلاته في انتزاع الجنسية على نحو تعسفي [١].

وكما يبدو كان للمحيط إلاجتماعي الضيق الذي نشأ فيه عبد السلام عارف أن جعلت منه شخصاً لا تغلب عليه النزعة القبلية فقط وإنما كذلك النزعة الطائفية فقد كان عبد السلام عارف سني طائفي، وذلك ليس لأنه متصل في إلاسلام السني، وإنما لأنه كان يسأوي بين المذهب السني وبين استئثار السنة بالحكم [٢]. لذلك كانت النزعة الطائفية والعنصرية التي كان عليها عبد السلام عارف، سببا لإيمانه بوجوب استئصال ثلاث جماعات وهم إلاكراد والمسيحيون والشيعة وحرمانها من مواقع في السلطة [٣]. ازاء ذلك أصبح الشغل الشاغل لعبد السلام عارف هو المحافظة على استمراره في السلطة ودرء أي خطر محتمل يهدد موقعه فيها ومن أي جهة كانت وكانت الوسيلة المثلى بالنسبة إليه لتحقيق ذلك الهدف هو إلارتكاز على الرابط القبلي والطائفي والقومي من خلال إلاعتماد على عناصر تدين له بالولاء من أفراد عائلته وقبيلته ومذهبه ومنحها مركز القوة والسيطرة على مواقع الدولة الحساسة عموماً ومراكز الجيش إلاساسية خصوصاً، وتشكيلات الحرس الجمهوري على الوجه إلاخص التي استعان بها عبد السلام عارف

---

[١] قاسم حسين صالح، المجتمع العراقي، تحليل سيكوسوسيولوجي لما حدث ويحدث، مصدر سابق، ص١٤٤. وكذلك ينظر: دهام محمد العزاوي، إلاقليات وإلامن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي وإلاقليمي والدولي، دار وائل، عمان، ٢٠٠٣، ص١٥.

[٢] ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ في العراق، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ط٢، ١٩٨١، ص٣٤٤.

[٣] فرهاد ابراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي نموذج الشيعة في العراق، مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٦، ص٢٩٧.

لتثبيت دعائم حكمه [١] وعلى هذا الإساس، فقد تحولت وظيفة المؤسسة العسكرية على عهد الرئيس عبد السلام عارف من أداة لحماية البناء الإجتماعي ووسيلة لبناء الهوية الوطنية إلى قوة مسيسة يغلب عليها الطابع الريفي هدفها المحافظة على سلطة النخبة الحاكمة. وبقدر ما يمثل الإعتماد على القبيلة التي أصبحت المحور الرئيس لنظام الحكم الرغبة في المحافظة على السلطة، بقدر ما يعكس من جانب آخر عدم تبلور مفهوم الهوية الوطنية العراقية في ذهنية عبد السلام عارف وعدم وعيه وإدراكه لها. ويمكن أن نعزو سبب ذلك إلى التنشئة الإجتماعية التي نشأ عليها عبد السلام عارف في بيئة قبلية متعصبة لأعرافها وقوانينها التقليدية التي تميل للإنحياز إلى (ذوي القربى) وتضعهم في أعلى مراكز الحكم في الدولة، وفي قمة مواقع المسؤولية حتى ولو كان ذلك على حساب المؤهلات والكفاءة أو حتى الشعور الوطني.

لذلك فأن صعود نخبة حاكمة بعقلية مترفة يطغى عليها الولاء للهوية القبلية قد أعاق بشكل كبير ظهور هوية وطنية عراقية على أن الطابع القبلي والمذهبي للحكم بدأ يتخذ شكلاً أوسع مع تزايد ضيق القاعدة التي يرتكز عليها نظام حكم عبد السلام عارف فقد كانت المدة الاولى التي تولى فيها عبد السلام عارف الحكم تتكون من ثلاث مجموعات متنافسة وغير متجانسة وهي العارفيين والبعثيين (العسكريين) والناصريين وهكذا، فقد تحول الحكم في العراق خلال العهد الجمهوري الثالث إلى حكم قبيلة وطائفة، فالهوية القبلية والطائفيه كانت هي الطاغية على أعضاء النخبة الحاكمة الذين لم ينظروا للعراق إلا من خلال قبيلتهم ومذهبهم ولذلك فهم لم يعملوا على توفير الظروف الموضوعية الملائمة لبناء هوية وطنية من حياة سياسية مدنية ومؤسسات سياسية دستورية، وحياة حزبية ومؤسسات مجتمع مدني من ذلك يتضح، بأن ترّيف السلطة وخضوعها لتوجيه نخب قبلية وطائفية تطغى على سلوكياتها العصبيات القرابية والمحلية الضيقة كان أحد أبرز العوامل إلاشكالية في بناء هوية وطنية عراقية، وبذلك تكون الطائفية السياسية اضعفت إلى حد بعيد الهوية الوطنية العراقية [٢]. والدليل في ذلك هو ضعف تمثيل

---

[١] حنا بطاطو، العراق والطبقات إلاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة إلابحاث العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٢، ص٣٤٢.

[٢] المصدر نفسه ، ص٣٤١.

الشيعة والكرد في مراكز القوة في الدولة [١]. فعلى صعيد المؤسسة العسكرية مثلا لم يكن عدد الضباط من الشيعة يشكلون أكثر من (٢٠%)، بينما كان العرب السنة يشكلون (٧٠%)، في حين توزعت الـ(١٠%) المتبقية بين الاكراد والمسيحيين والاقليات الاخرى، وظل دخول مدرسة الاركان مقتصراً في الغالب على الضباط السنة [٢]. وبحسب الوثائق السرية البريطانية فقد وصل حجم السخط والاستياء لدى الشيعة بسبب طائفية الجيش ذروته، ما دفع عبد السلام عارف وأخاه عبد الرحمن إلى تحصين انفسهما بالاعتماد على عدد من العشائر السنية المتشددة وخصوصاً في العاصمة بغداد، وكان ذلك من المقدمات التي عملت على تأزيم واقع المجتمع العراقي في المستقبل القريب [٣].

لذلك فقد أيقظت الطائفية السياسية لنظام حكم الاخوين عبد السلام وعبد الرحمن عارف الشعور الطائفي لدى الشيعة وأسهمت في إنهاض الهوية الطائفية الشيعية التي رأت نفسها في ظل السياسات الطائفية التمييزية للنظام بأنها عرضة للتذويب والمسخ مما دفعهم إلى التمسك بها بشكل أكبر، مما أثر بشكل سلبي على عملية بناء الهوية الوطنية العراقية وقد امتد ذلك طوال فترة نظام حكم البعث حتى سقوطه عام ٢٠٠٣، وكان من نتائج ذلك أن أصبح المجتمع العراقي في مواجهة أزمة خطيرة تمثلت بتغييب قادة البعث لأي نظرية سياسية للمجتمع المدني. إذ تجلت هذه الازمة بأوضح صورها في سعي البعثيين لتأسيس الدولة بطابعها القومي من خلال الإستعانة بأدوات الإنقلاب ذاتها التي لا تؤمن سوى بالعنف ولا تفهم معنى للبناء النظري للمؤسسات المدنية فقد أفرز البعثيون واقعاً جديداً اختلطت فيه الفكرة القومية الفاقدة للإطار السياسي مع الرؤية العسكرية التي لا تفهم من السلطة سوى كونها غاية في حد ذاتها دون أن تكون وسيلة لبناء الدولة المدنية الحديثة [٤]. التي تبلور مشاعر الانتماء الوطني لدى الإفراد وتسهم في تأسيس هوية وطنية عراقية وبحسب شهادات البعثيين، فأن حزب البعث لم يكن يمتلك لحظة

---

[١] فرهاد إبراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي نموذج الشيعة في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٤.

[٢] أحمد الزيدي، البناء المعنوي للقوات المسلحة، بيروت، ١٩٩٠، ص١٥٨.

[٣] حامد البياتي، شيعة العراق بين الطائفية والشبهات في الوثائق السرية البريطانية ١٩٦٣-١٩٦٦، مؤسسة الرافدين للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٧، ص٧٨.

[٤] عدنان الحلفي، تأسيس المجتمع المدني، دراسة في التقاليد السياسية العراقية، دار البراق، ، ط١، دمشق ، ١٩٩٧، ص١٩٨.

وصوله السلطة أي فكرة عن شكل البناء السياسي، وإلاجتماعي، وإلاقتصادي القادم، ولم يكن بين يديهم أي برنامج مؤقت أو ثابت يمكن وضعه موضع التطبيق واكتفى بجلب هموم قومية ورومانسية لم تكن تتسق مع طبيعة الواقع العراقي، ولم تكن لتضيف إلا مشهداً آخر من مشاهد العنف على الساحة السياسية العراقية [١]. ولم يجد نظام البعث سنداً يعتمد عليه في أيديولوجية الحزب، لا بل إن أيديولوجيته نفسها التي اعتمدعلى أفكار منظر الحزب ميشيل عفلق التي صاغها خلال عقدي إلاربعينيات والخمسينيات كانت من العمومية وعدم التحديد أن يعجز المرء –وحتى البعثي نفسه– على أن يجد تحليلاً علمياً ولو واحداً لأي من مشكلات العراق، وسيجد بدلاً من ذلك مجموعة من الشعارات العريضة والغامضة [٢].

ويقود إلامعان في الفكر البعثي إلى إلاستنتاج بأن هذا الفكر هو نتاج المفاهيم الرومانسية القديمة المغلفة بإلافكار الطوبأوية، وإنها بمجموعها تشكل فكراً هجيناً وخليطاً غير متجانس من أفكار (ماركس)، (وهيجل) و(نيتشه) ومن ثم لم يكن منبع حزب البعث من العراق، بل إنه تأسس خارج حدود العراق في سوريا على يد شخص مسيحي (ميشيل عفلق) أتخذ من فكرة (القومية العربية) التي صاغها بأسلوب رومانسي إلاساس النظري لفكر حزبه، إذ يؤكد على أن جميع مواطني البلاد العربية يمثلون شعباً عربياً واحداً ويجمعهم شعار واحد، وتلك كان الفكرة الرئيسة طوال فترة حكم المقبور صدام من عام ١٩٧٩ وحتى سقوطه عام ٢٠٠٣ وقد سعى هو من قبله من قادة البعث في السلطة إلى صهر مجتمع العراق في بوتقة القومية العربية فاصبح المواطن يعيش أزمة هوية أو لنقل انه كان بلا هوية وطنية تجمعه من العراقي إلاخر وتلك فكرة لم يسلم بها ميشيل عفلق وقادة البعث في السلطة الذين غرقوا في مثالية عفلق التي تؤمن إنه لا يمكن أن يتم بعث عربي حقيقي ما لم تتوحد جميع إلاقطار العربية [٣]، لقد أثار الفكر القومي الظلامي للبعث وتحديدا للفترة التي تلت عام ١٩٧٩ التي تسلم بها الديكتاتور صدام السلطة في العراق يتكون من غالبيته من أفكار هجينة ومستعارة لم تنبثق من صميم الواقع العراقي فهو لم يقم بتمتين أواصر النسيج إلاجتماعي ولم يعمل على بناء هوية وطنية للعراق، بل إنه على

---

[١] علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط من حوار المفاهيم إلى حوار الدم مراجعات في ذاكرة طالب الشبيب، دار الكنوز إلادبية ، ط١، لندن ، ١٩٩٩، ص١٥٣.

[٢] المصدر نفسه، ص٣٢٩.

[٣] ميشيل عفلق. في سبيل البعث، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٤، ص١٩٢.

العكس قد عمّق من حدة الشرخ المجتمعي بتعميقه لحدة النزاع بين العرب والكرد والسنة والذشيعة وهو ما اثار سخط واستياء غالبية العراقيين، وقد كان ذلك بسبب افتقاد قادة البعث لمفاهيم التأسيس المدني لنظرية عمل سياسي في العراق وهو ما دفع ان تسير إلاحداث باتجاه الصراع العنيف وليس الصراع إلايجابي المبني على اساس التنافس السلمي الذي يخلق نظام سياسي يقوم على إلاسس الحزبية والمؤسساتية ويسمح بتوفير المعالجات السوسيولوجية للأزمات التي تعاني منها البلاد [١]. وبذلك يكون نظام البعث قد رسخ ظهور نمط جديد من أنماط العلاقات يقوم على أساس العلاقات الضيقة أو المنحدرين من الخلفية إلاجتماعية الواحدة، مما عزز من نمو روابط المصلحة الخاصة أو المجموعات حول إلاشخاص وبذلك، فقد انتعشت الهويات التقليدية (الطائفية، المناطقية، المحلية، الفئوية) على حساب الهوية الوطنية العراقي [٢]. وعليه عدت إلاخيرة من المشاكل المستعصية في العراق، فالدكتاتوريات المستبدة وتحديدا دكتاتورية نظام صدام المقبور لا تكتفي بالهيمنة على مقاليد إلامور وتجريد إلامة من حق الرأي والحكم والحرية والتمتع بالحقوق، بل نجدها تختزل إلاوطان وتجعل من الولاء لها هو العلاقة الوحيدة للانتماء للوطن، بحيث تسلخ حق الانتماء من كل المعارضين، فهي لا تكتفي بتخوينهم ووصفهم بالعملاء، بل تدعي عدم انتمائهم للوطن أصلاً، لذلك كان نظام صدام سببا رئيسا لأزمة الهوية والانتماء في المجتمع العراقي بعد تسلمه للحكم مباشرة عام ١٩٧٩ اذ اقدم على صهر العراقيين جميعاً في بوتقة الحزب الواحد واختزال إلامة بأكملها في شخصه. وكان من نتائج تلك السياسة إلاستبدادية المتراكمة أن أدت إلى ضعف النضج السياسي لغالبية العراقيين [٣]. كما انه عمد في الوقت عينه إلى توزيع السلطة بشكل دقيق وضمن دوائر محسوبة، حيث كانت تشكل الدائرة إلاضيق المقربة من صدام عائلية ثم قبلية ثم حزبية بحسب الترتيب، كانت إلاجهزة إلامنية خاصة الرئيسية منها ميدانا للهيمنة السنية. وكان هذا إلاسلوب في توزيع السلطة هو الضامن إلاهم لبقاء السلطة واستمراريتها بالنظر لحجم إلانقسامات الطائفية والقومية وإلايديولوجية في

---

[١] عدنان الحلفي، تأسيس المجتمع المدني، دراسة في التقاليد السياسية العراقية ، مصدر سبق ذكره، ص١٩٩.

[٢] حسن لطيف الزبيدي واخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف إلاشرف_بيروت، ٢٠٠٨، ص٥٢٠.

[٣] عبد الجبار أحمد عبد الله، واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق، مركز الخليج للأبحاث، ط١، العراق، ٢٠٠٥، ص٥٨.

المجتمع العراقي[١]. بكلمةٍ أخرى نقول أن سلطة البعث قد تمكنت من ابتلاع الدولة العراقية بالكامل، وهو ما أتاح لها إمكانية الإبقاء على نوع من "التوحد القسري" بين المكونات المجتمعية العراقية تحت غطاء الكبت. ولكن ما أن انهارت السلطة في ٢٠٠٣/٤/٩م حتى انهارت معها الدولة بالكامل، وتمت تصفية مؤسسات السيطرة والضبط سواء أكانت إدارية مدنية (الحكومة)، أم سياسية (حزب البعث)، أم أمنية (أجهزة الإمن والمخابرات)، أو عسكرية (الجيش)، وتفككت وسائل اللجم القسري التي كانت ناجحة في إبقاء لحمة "شظايا الشقاق" الطائفي والعرقي.

وباختفاء السمات المركزية (المتلاحمة) من حكم البعث انفتح الطريق أمام انبعاث القوى الإجتماعية–السياسية المكبوتة، التي خضعت طويلاً للجم الدولة، بوسائل الإكراه والترغيب [٢]، وهنا نقول ان سياسة البعث المقبور اضرت بواقع المجتمع العراقي في سنوات حكمه وما بعدها إذ كانت سببا رئيسا في تراكم عدة مشكلات وازمات لازال المجتمع العراقي يعاني منها، وبذلك نجد ان البنية الإجتماعية أصابها التشضي والإنشطار نتيجة للسياسات الخاطئة وغير المدروسة من قبل القوى الخارجية المتمثلة بقوات الإحتلال والدول الإقليمية أو القوى السياسية الداخلية التي عملت على تقوية ادوارها السياسية عبر تفتيت التنوع لاجتماعي بما يتفق وضمان مصلحتهم الذاتية على حساب مقتضيات وحدة الانتماء والهوية الوطنية التي تصب أولا واخيرا في خدمة مصالح عموم المجتمع العراقي، وقد ادى ذلك إلى ان تتحول مفاهيم الانتماء والهوية إلى اشكاليات تثير جدلا معرفيا حول ما مدى اهميتها في بناء الوطن في ظل فاعلية القوى الخارجية والداخلية التي اخذت تعول على تفعيل الانتماء والهوية إلى مشكلة بنيوية ومصطنعة تدعم مسارات الإنقسامات القائمة على الثقافات الفرعية ليكون المفهومان مقتربين يدعما مفارقة تحول المرجعية الروحية المتجسدة تاريخياً وثقافيا في الإفكار والقيم والمشاعر المتعلقة بقضايا الانتماء الوطني والهوية والتاريخ إلى مصادر تفرقة واختلاف [٣]. وعليه عُد الانتماء والهوية مفاهيم باعثة على تأزيم المجتمع العراقي في ظل وجود نخب سياسية لا تدرك قيمتهما في بناء الوطن الواحد

---

[١] علي طاهر الحمود، العراق من صدمة الهوية إلى صحوة الهويات، مؤسسة مسارات، للتنمية والثقافة والإعلامية، بيروت، ٢٠١٢، ص١٧٦.

[٢] غاريث ستانسفيلد، الإنتقال إلى الديمقراطية، الإرث التاريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية، ضمن مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي حفريات سوسيولوجية، ص ٣٥٨.

[٣] ميثم الجنابي، العراق ورهان المستقبل، دار المدى للثقافة والنشر، ط١، سورية– دمشق، ٢٠٠٦، ص٨٩.

مع تسليمهم بواقعية وجدية الثقافات والهويات والانتماءات الفرعية، وعليه فان أزمة هذه المفاهيم تمثل من أهم الإشكاليات التي لم تستطع تجربتنا الحديثة حلها ومن ثم فهي بالنسبة للفرد والمجتمع معا إشكالية بنيوية في العمق أكثر من كونها إشكالية مصطلح، ورثها العراق قبل وبعد تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ وحتى يومنا هذا.

ومن ثم فالإشارة إلى الذات الوطنية على مستوى الهوية تشكل أزمة على مستوى الخطاب والممارسة السياسية لدى اغلب المكونات العراقية وما ذاك إلا انعكاس للفشل في التعاطي مع استحقاق بناء الدولة الوطنية كواقع جديد على الإرض، ذلك الفشل البنيوي الذي أضر بهوية الدولة ونظامها السياسي وبرامجها الوطنية وبالتالي قاد إلى كوراث لازال المجتمع العراقي يدفع ضريبتها [١].

على اساس ما تقدم تبقى قضية الهوية والانتماء تعيش في ظل أزمة هوية وطن، وبالتالي سيبقى المجتمع العراقي كما كان منذ مطلع القرن العشرين لم يكن بلداً موحداً ولا شعباً متجانساً ولا مجتمعاً متكاملاً ينضوي تحت هوية وطنية واحدة [٢]، وتلك حالة يسلم بها الفرد والمجتمع معا بدليل انّه ومع كل ظرف قسري يمر به المجتمع العراقي تعود مسألة أزمة الانتماء والهوية لتقض مضجع العراقيين ولتضرب سلمهم إلاهلي وتقوض اسس مجتمعهم السياسي [٣]، وبالتالي سيكون لهذا إلانقسام والتشظي دوره الكبير في الحيلولة دون نجاح الدولة العراقية الحديثة منذ بدايات تأسيسها وحتى المستقبل القريب في بناء روح المواطنة القائمة على الشعور بالانتماء للبلد الواحد الهوية الوطنية الجامعة [٤].

---

[١] حسين درويش العادلي، المواطنة، ط٢، دار المرتضى، بغداد، ٢٠٠٦، ص١٧.

[٢] حميد فاضل حسن، الهوية العراقية وبناء الدولة: الممكنات والمحددات: مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٤، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٧، ص١٥٣.

[٣] علي حسن الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية، صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية، في مجموعة باحثين، إلاحتلال إلامريكي للعراق: المشهد إلاخير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٧، ص١٠٠.

[٤] حميد فاضل حسن، مصدر سابق، ص١٥٣.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في أزمة الانتماء والهوية واثرها في السلوك السياسي للفرد في المجتمع العراقي.

ان واقع أزمة الهوية والانتماء في المجتمع العراقي ترجع إلى تنوع مكوناته مذهبياً واثنياً وعرقياً ودينياً بالإضافة إلى اختلاف الطبيعة الجغرافية والبيئية للجماعات الإجتماعية المكونة لبنائه الإجتماعي وقد أدى ذلك تأثيراً سلبياً على قيم الانتماء والهوية والولاء وكل المفاهيم التي يختزلها مفهوم المواطنة كاسم جامع والتي تأثرت كثيرا بالمشكلات ثقافية واجتماعية والدينية والمذهبية وغيرها والتي كان من اهم اسبابها الإستبداد الذي مارسته الحكومات وسعيها إلى شخصنة الدولة في الحزب أو الفرد الحاكم، وعدم احترامها لهوية الثقافات الفرعية إلى جانب الهوية الوطنية وذلك من خلال محأولتها فرض ثقافة وايديولوجيا الدولة على مختلف المكونات في المجتمع، باعتبارها ثقافة وطنية شاملة للهوية الوطنية على حساب الهويات الفرعية. لقد أسهم هذا الحال بشكل أو بآخر بانكفاء الفرد باتجاه الجماعة وثقافته الفرعية على حساب الولاء والانتماء لثقافته العامة وهو ما اثر سلبا على سلوكه السياسي [١]. الذي يفترض أن يكون محكوماً بصيغ الثقافة السياسية الشاملة الجامعة المشتركات الثقافية بين الثقافات الفرعية، لكن الذي حدث هو ان المجتمع العراقي رفضها في احيان كثيرة وذلك بسبب إلاستجابة إلاجتماعية للأيديولوجيا السياسية للحكومات التي حكمت العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة. لذا اتسمت ادارة التنوع بنتائجها السلبية، إلامر الذي سبب انعدام التجانس، وصعوبة قبول إلاخر وهو ما ادى للفوضى وعدم إلاستقرار السياسي في الكثير من الحإلات التي تغيب أو تضعف فيها قوة الدولة وما الديمقراطية التوافقية إلا مثإلا واضحا لأيديولوجية النظام السياسي بالمجتمع العراقي بعد التحول الذي حصل عام ٢٠٠٣ والذي ساعد بدوره على تكثيف انتشار الطائفية بين افراد المجتمع إلامر الذي انعكس السلوك السياسي هو ما لا يمكن ان يسهم ببناء دولة ديمقراطية [٢].

---

[١] كريم عبد، الدولة المأزومة والعنف الثقافي : عراق ما بعد الحقبة الثورية واسئلة المستقبل، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٣٧.

[٢] حميد فاضل حسن، الخيار الديمقراطي في العراق بين إلاستبداد واستيعابه، مجلة إلاسلام والديمقراطية، العدد ٦، بغداد، ٢٠٠٦، ص٥٧-٥٨

طالما ان هناك مجتمع يعتمد على إلاخيرة كشعار يؤسس بها لمبادئ قافزة على وحدة الهوية والانتماء في مقابل تسليمه بالعصبيات الطائفية والمناطقية والدينية وإلاثنية والحزبية الضيقة[١]. وتشير الدلائل ان هناك جملة من الأسباب التي دعمت من واقع أزمة الهوية والانتماء وهي بجملها مثلت تحديات رئيسة اثرت بشكل كبير على سلوك الفرد السياسي في المجتمع العراقي وهي تتمثل بما يلي:

١. عدم قدرة السلطة السياسية على ادارة التنوع المجتمعي في العراق.

لم تدرك الحكومات العراقية المتعاقبة بأنظمتها السياسية المختلفة منذ تأسيس الدولة عام ١٩٢١ فضلا عن حكومات الدولة المحتلة التي سبقتها واقع التنوع إلاجتماعي في العراق وان عملية عدم ادارته بما يدعم إلاستقرار المجتمعي الذي يوظف مفاهيم الانتماء الوطني والهوية الوطنية والولاء للوطن التي يختزلها مفهوم المواطنة كضامن لذلك إلاستقرار، وبالتالي نجد ان ذلك التنوع حمل دلإلات الازمة المجتمعية التي عدت على وفق اطروحات علم إلاجتماع خطر كان ولايزال يهدد المجتمع العراقي، ذلك ان الثقافات المتعددة كسمة اجتماعية تاريخية/معاصرة لجميع الجماعات تمر بأزمة ثقة ما جعلها تقف حائلاً بين هذه التعددية وبين تحولها إلى تنوع اجتماعي الذي يعني بدوره صعوبة القبول إلايجابي بالتعددية الثقافية التي كان من المفترض على النخب السياسية على مدى تاريخ العراق الطويل تبني مجموعة من السياسات إلاجتماعية تتبعها في التعامل مع الجماعات إلاجتماعية المختلفة ثقافياً بالقدر الذي يضمن المسأواة والتسامح وإلاعتراف بإلاخر، عندئذ تصبح الهوية والانتماء فضاءاً اجتماعيا يجعل من التعدد وإلاختلاف حقيقة واقعية تدعم العيش المشترك كالحال في العديد من المجتمعات الغربية المعاصرة التي ذهبت إلى إلاعتراف بواقعية التعددية على الصعيد إلاجتماعي العام بوصفها الشرط إلاساسي للتكامل إلاجتماعي، اي انها ركزت على ادارة التنوع إلاجتماعي من خلال وجود سياسات إلاعتراف في الفضاء العام للمجتمع القائم على إلاعتراف بالتنوع العرقي والطائفي الذي يحق لجماعات الثقافات المتعددة التمتع على وفق مضامين الحرية والحقوق إلاساسية للإنسان.

---

[١] حسين درويش العادلي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الحوار والتعايش إلاجتماعي، مجلة المواطنة والتعايش،العدد ٥، بغداد، ٢٠٠٧، ص٦.

وهنا سيقل تأثير العرقية والعنصرية والمذهبية إلامر الذي سيسهم وبشكل مباشر في تعميق اسس الممارسة الديمقراطية اجتماعياً خصوصاً في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية كالمجتمع العراقي[١].

لذلك نرى ان الحكومات التي حكمت العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة اتسمت ادارتها للتنوع بشكل سلبي إلامر الذي سبب انعدام التجانس، وقبول إلاخر وهو ما ادى للفوضى وعدم إلاستقرار السياسي في الكثير من الحإلات التي تغيب أو تضعف فيها قوة الدولة، ودليلنا في ذلك حالة المجتمع العراقي بعد التحول الديمقراطي الذي حصل عام ٢٠٠٣ ساعد بدوره على تكثيف انتشار الطائفية بين افراد المجتمع إلامر الذي إنعكس على السلوك السياسي فلا يمكن ان يسهم ببناء دولة ديمقراطية[٢].

٢. تعميق التنوع إلاجتماعي وادلجته نحو تعزيز واقع المحاصصة السياسية مؤسساتيا.

لابد من إلاعتراف بحقيقة ان التنوع إلاجتماعي للعراق يدفع باتجاه الثقافات الفرعية على رأسها الطائفية التي تعد الطائفية مفهوما باعثا على الوعي الذاتي الفردي / الجمعي الخاص بجماعة محددة، وهي بحالتها هذه تعد مفهوما مضادا لتاريخ وحدة المجتمع العراقي بوصفه، فهي ممارسة تتعارض كليا مع منطق العقل والعقلانية مما يجعلها شكلا من اشكال البنية التقليدية المنغلقة، وتكمن خطورتها في انها في المجتمع العراقي تعمقت اكثر بعد العام ٢٠٠٣ من فترات الحكم التي سبقتها التي كانت سببا في التعويل عليها وتغذيتها كالحالة مع النظام الديكتاتوري للبعث. ومن ثم نجدها تنتقل من على مستوى الجماعة إلى مستوى منظومة مؤسسات النظام الديمقراطي، فأصبحت واقعة اجتماعية– سياسية تحكم مسار العراق حتى المستقبل القريب، وما ينطبق على الطائفية ينطبق – ولو بدرجة اقل–على واقع إلاثنية والعرقية والقومية وإلايديولوجية، فكانت كل واحدة منها داعما لمسار جماعة اجتماعية أو طرف سياسي على حساب جماعة أو طرف سياسي اخر فهي أصبحت المناعة التي تتوقع بها جهة على حساب جهة اخرى لتعزيز مكاسبها من خلال الحصول على اكبر قدر من المناصب السياسية التي تعزز من قيمة ادوارها

---

[١] ويل كيمليكا، اوديسيا التعددية الثقافية سير السياسيات الدولية الجديدة في التنوع، الجزء إلاول، ترجمة: امام عبد الفتاح امام، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠١١، ص ٣٥.

[٢] حميد فاضل حسن، الخيار الديمقراطي في العراق بين إلاستبداد واستيعابه ، مصدر سابق، ص٥٨.

في ادارة الدولة، وبالتالي أصبحت سببا رئيسا لتوالد إلازمات على المجتمع العراقي الذي أصبح مع مخرجات سلبية المحاصصة بلا هوية وانتماء ويشعر بحالة اغتراب تجاه وطنه الذي يفقد فيه الفرد واقع صيغة المصلحة العامة التي اختزلت بالمصلحة الخاصة للنخب السياسية التي تدير المكون بذريعة حماية حقوقه، لذلك نقول السلوك السياسي للفرد لم يعد سلوك مواطنة وانما هو سلوك الثقافة الفرعية للجماعة إلاجتماعية التي ينتمي لها في الوقت الذي يتطلب ان يكون ذلك السلوك مدعاة لوحدة وطن بدلالة ثبات فكرة تاريخية تقول " لو ان الشيعة والسنة توحدوا بعضهم مع بعض كما حدث في العام ١٩٢٠، في اثناء التمرد ضد البريطانيين فهذا سيعني ان العراق فعليا سيكون متحدا" [١].

ان التجاهل الذي وسم السياسات إلاجتماعية والثقافية لأهمية إلاعتراف بالثقافات الفرعية الذي لامس العناصر الثقافية للجماعات المجتمعية العراقية عمل على خلق نوع من الصراع القيمي الذي ادى بدوره إلى سلب هذه الجماعات شعورها بالانتماء الوطني نتيجة ما اعتبرته من عمليات مقصودة للإقصاء والتهميش ومحأولات محو الهوية الثقافية الذي قاد بدوره إلى خلق نوع من الشعور بإلاغتراب بين افراد هذه الجماعات عن الواقع إلاجتماعي الذي يعيشونه وبالتالي جعل فكرة إلانفصال وإلاستقلال هي الهدف الوجودي الثقافي لهذه الجماعات وهذه الحالة تكررت عبر ما يطرح اقليم المنطقة الغربية أو اقليم الوسط والجنوب أو الدولة الكردية، وعليه فان حالة التركيب العرقي والديني الذي يعيشه العراق يدفع نحو ثبات مركزية الصراع القيمي الذي ينشأ نتيجة اتجاهات عقائدية عززتها نمطية الثقافة السياسية المفتتة التي القت بظلالها على تكوين إلاحزاب السياسية وتنظيمها فساهمت بشكل مباشر في تفتيت الثقافة العامة للمجتمع، وفقدان إلاندماج إلاجتماعي، فضلاً عن تفعيل الدور التفكيكي للثقافات الفرعية إلاخرى المتقابلة والغير متلاقية أو تنميها وتغذيتها والذي يعد أحد أهم إلاسباب الرئيسة بإعاقة تحقيق الوحدة الوطنية التي تتطلبها مفاهيم الانتماء والهوية الموحدة، وقد ادى ذلك إلى تمزيق المجتمع العراقي وزجه بصراعات داخلية ومشاكل زعزعت كيانه الوطني وتماسكه وقادته لحالة شديدة ومستمرة من عدم إلاستقرار. وقد تم ذلك بفعل الجماعات إلاجتماعية التي لم تدرك قيمة المواطنة أولا اضافة إلى عمل إلاحزاب السياسية الدؤوب في الحفاظ على مناطق نفوذها من خلال تأجيج الروح التعصبية

[١] ميثم الجنابي، العراق: حوار البدائل، مطبعة جعفر العصامي، بغداد، ٢٠٠٩، ص٢٣٠.

التي كرست العزلة والتقوقع داخل الجماعات المختلفة ثانيا. إلامر الذي منح هذه التنظيمات السياسية ان توظف توجهات الجماعات المجتمعية إلى تعزيز قدر كبير من إلاستقلالية على حساب الوحدة الوطنية ليتحول العراق بذلك لمجتمعات عدة لا إلى مجتمع واحد داخل الدولة العراقية[١].

وهنا نقول أن لأزمة الهوية والانتماء أثراً على السلوك السياسي الذي بدأ يرهن نفسه إلى أزمة التعددية الثقافية التي غيبت بتجذيرها فاعلية الثقافة للثقافة العامة مما سبب عدم انصهارهما – أي الجماعات الفرد معا – بوتقة الولاء السياسي للدولة العراقية، وهو ما يؤكد فشل النظام السياسي باختيار استراتيجية وطنية ملائمة لإدارة التنوع والذي تسبب بقدر كبير من المعاناة والتوتر في علاقات الجماعات في المجتمع إلامر الذي تطلب انهاء مصادر التوتر عن طريق العنف احياناً كلما توافرت الفرصة لذلك [٢].

وكانت النتيجة ان أصبح إلاف العراقيين مهجرين منذ العام ٢٠٠٥، وازدادت اعدادهم بصورة بالغة بعد حادثة تفجير مرقد العسكريين(عليهما السلام) في سامراء شباط ٢٠٠٦، ومع ما طرأ من تحسن في الوضع إلامني بعد العام (٢٠٠٧)، مما يفترض عودة موجات من المهجرين في وقت قريب، إلا انّ العودة محفوفة بالمخاطر، فالسلامة تبقى غير اكيدة، والخدمات العامة غير وافية، وكثير من البيوت إستولى عليها آخرون أو مدمرة أو موجودة في أحياء أو قرى خاضعة لسيطرة جماعات مسلحة من طائفة اخرى [٣].

وهنا نقول ان الصراع القيمي عمق من أزمة الهوية والانتماء والسلوك السياسي للفرد العراقي وذلك بحكم ما عكسته معدل سرعة التهجير الناتجة عن نمط الحرب في العراق، فحين

---

[١] محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية السياسية : دراسة تطبيقية، المكتب الجامعي الحديث، إلاسكندرية، ٢٠٠٥، ص٤٤١

[٢] عبد المطلب عبد المهدي موسى، ظاهرة العلف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في إلاسباب وسبل المواجهة، دار غيداء للنشر والتوزيع، بغداد ، ٢٠١٧، ص١٣٨.

[٣] مجموعة باحثون، المجموعة الدولية للازمات، المسؤولية المقصرة: اللاجئون العراقيون في سوريا وإلاردن ولبنان – خلاصة تنفيذية وتوصيات،في كتاب انتوني كوردسمان واخرون، العراق تحت إلاحتلال – تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٢٢٥–٢٢٧.

تصاعد العنف فر كثير من الناس من محافظاتهم. اما لانهم كانوا مستهدفين مباشرة أو مذعورين بسبب عنف معمم أو عاجزين عن مواصلة تدبير امور معيشتهم [١].

وعليه نقول ان السلوك السياسي للفرد العراقي لم يكن بمستوى قيم الانتماء والهوية الموحدة بل هو نتاج أزمة إلاخيرين اللتين لم تكشفا عن واقع التفاعل المؤمل بل هما نتاج الصراع بين الذات وإلاخرين افرادا وجماعات[٢].

٣. انعدام إلامن المجتمعي بسبب إلاثار السلبية للحروب والصراعات في المجتمع العراقي.

تعد إلازمات والحروب من اخطر التحديات المهددة للأمن إلانساني والتنمية البشرية المستدامة كونها إلاداة التي تهدم مكتسبات التنمية، وتنتهك حقوق إلانسان، واذا دققنا النظر بما يحدث في العراق قديما وحتى يومنا هذا، نرى ان اشكإلا متعددة من إلانتهاكات بعضها عرضي لكن اثارها مباشرة كما في حإلات عمليات العنف المباشرة التي يكون إلانسان موجودا في دائرة مخاطرها، وفي بعضها إلاخر يكون إلانسان ذاته هدفا لها كما في عمليات استهداف الناس عن طريق الخطف وإلاغتيال، وعليه فإن المرحلة التي يخوض غمارها المجتمع العراقي اليوم تعد إلاصعب في مراحل تاريخه الحديث، فثمة مخاطر جِسام تسد عليه إلافاق، سيما وان التدخلات الخارجية وإلاقليمية والدولية تترك بصماتها على مساراته التنموية، فتجربة السنوات الماضية التي اعقبت إلاحتلال في العام ٢٠٠٣، بقدر ما عمقت وعقدت مشكلات كانت قائمة، فإنها في الوقت نفسه خلقت مشكلات لا تقل خطورة وتعقيدا، اذ إلى جانب تدهور إلامن بعد إلانهيار المؤسسي الشامل الذي شهده المجتمع العراقي فرضت البطالة على إلاف العراقيين، واتسعت دائرة الفقر فضلا عن الدمار الذي لحق بالنظامين التعليمي والصحي والشلل الذي اصاب شبكات إلامان

---

[١] اليزابيث فيريس، عودة اللاجئين العراقيين إلى ديارهم – دلائل واخطار كامنة، المستقبل العربي، العدد ٣٧٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠، ص١٣٥-١٣٧.

[٢] فائز صالح، اشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات اقليمية، العدد ١٣،مركز الدراسات إلاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص٣٨-٤٠

إلاجتماعي والنظام إلاقتصادي فدمرت البنى التحتية، واشيعت حالة من الفوضى وغياب إلامن وتلك أسباب رئيسة عمقت من أزمة الانتماء والهوية لدى المواطن العراقي[١].

على وفق هذا يتفق العديد من الباحثين ان أزمة الانتماء والهوية والوحدة الوطنية العراقية منشؤها استدامة حالة الفتن والحروب والصراعات التي مر بها المجتمع العراقي منذ زمن بعيد، فهذه الظواهر السلبية حكمت بمخرجاتها الكارثية واقع البنية المجتمعية التي تأثرت بها فأنعكس ذلك سلبا على مكوناتها الدينية والعرقية والمذهبية وإلايديولوجية وهو ما ادى إلى غياب إلاتفاق الوطني داخل الدولة العراقية وعليه أصبحت مفاهيم الانتماء والهوية الوطنية والمواطنة وغيرها عنأوين لا تدرك قيمتها الجمعية واقعياً بل اخذت بعداً ثالثا لدى النخب السياسية والمواطن العادي على حد سواء، وعليه عدت مفاهيم الحرب والصراع الطائفي وإلاثني والعرقي مدعاة لصياغة توجه وسلوك سياسي يعتمد على مساحة صغيرة من التفكير الطائفي أو العنصري القبلي أو القومي أو الحزبي، مما يتعذر فيه رؤية إلاهداف الحقيقية الممثلة بالمواطنة والانتماء للهوية الوطنية، ففقد المواطن العراقي هوية انتمائه لمصلحة تبني هوية انتماء جديدة ودخيلة هي: (الطائفية أو القبلية أو الحزبية المتعصبة)[٢]، وبذلك ضعفت الهوية الوطنية التي ترى في العراق هو ملك الشعب الذي ينتسب اليها قديما وحديثا، وبالتالي سيدت مفاهيم الفوضى والجهل والتخلف والتنازع على المنافع الذاتية، واستباحة المرافق العامة، وإلاستخفاف بحقوق إلانسان التي بمجملها تعني هوية الوطن[٣] التي تمثل عنواناً بارزاً لسلوك سياسي وطني لايرصن نفسه لواقع إلازمات والفتن والحروب طالما يدفع باتجاه المصلحة العامة التي تستلزم تعزيز حالة الشعور

---

[١] عدنان ياسين مصطفى، إلامن إلانساني والمتغيرات المجتمعية في العراق، تحليل سيسيولوجي، معهد إلابحاث والتنمية الحضارية العراق، المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٩، ص٥-٧ .

[٢] محمود سالم السامرائي، المواطنة والديمقراطية، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، العدد ١٣، مركز الدراسات إلاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص٢٦-٢٨.

[٣] عامر حسن فياض، افكار في الشان السياسي العراقي في المرحلة الدستورية، مجلة المستقبل، العدد٣، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، بغداد، ٢٠٠٦، ص٩

والانتماء وإلاندماج الوطني على وفق شروط قانونية وسياسية وعرفية تحقق الولاء للوطن الواحد دون تمييز بين افراده[١].

أزاء ذلك يجب على النخب السياسية والشعب معاً إدراك حقيقة ماثلة تقوم على ضرورة إلاعتراف بالهويات في تمازجها وبالمعتقدات في تعدديتها لأنها ستمد اصحاب السلطة بآليات تسلم انه كلما كان هناك تعددية كانت هناك شرعية اكثر، وبذلك يشكل التسامح اللامحدود الفضيلة المثلى التي يجب ان يتحلى بها حكامنا في العلن، اذا كانوا يفقهون مدى دورهم في المجتمع المختلط والمتنافر[٢].

٤. تزايد اثار المعوقات إلاقتصادية على الفرد في المجتمع العراقي.

ممإلا شك فيه ان فترة حزب البعث المقبور اضرت كثيرا بواقع البنية إلاقتصادية للعراق بفعل سنوات الحصار والحروب العبثية التي قادها النظام البعثي المنحل والذي كان سببا رئيسا لتعقد واقع إلازمات إلاقتصادية وتزايدها اكثر بفعل سياسته الطائشة التي تسببت باحتلال العراق عام ٢٠٠٣ بعد غزو الولايات المتحدة إلامريكية والتي تسببت بأضرار كبيرة في واقع البنية إلاجتماعية العراقية وتحديدا إلاقتصادية منها، فكانت سببا رئيسا لتعميق مشكلات وازمات الفرد العراقي ما أثرت على توجهاته السياسية والمجتمعية خاصة في ظل وجود نخب سياسية ليس لها تجربة بإدارة امور البلاد، وكان من سلبيات ذلك هو عدم اقرار سياسات اقتصادية كفوءه، في الوقت الذي كان عليها ان تعمد إلى تبني خطط اقتصادية تقوم على اعتماد اجراءات تحرير السوق التي تتطلب ان تأخذ في نظر إلاعتبار إلاهمية إلاستراتيجية لتنمية القطاعات غير النفطية، وتنويع مصادر الدخل الوطني، ولكن على الرغم من إلانفاق العام الكبير، وتوفر الموارد المالية استمر الفشل إلاقتصادي لسنوات ما بعد عام ٢٠٠٣، وكان من نتائجها أن الغالبية العظمى من الشعب ماتزال تعيش في أوضاع قاسية أو ماتزال فقيرة، فخلال فترة ما بعد سقوط النظام الديكتاتوري أظهرت التجربة ان النخب السياسية وإلاحزاب الحاكمة والحكومات المتعاقبة

---

[١] عبد الصمد سعدون، جدلية العلاقة بين الدولة والمواطنة في تفعيل التنمية المستدامة، مجلة دراسات اقليمية، العدد ١٣، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص١٧٢-١٧٣

[٢] مارسيل غوشيه، الدين والديمقراطية، ترجمة د.شفيق محسن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٢٦

لا تمتلك رؤى وطنية مستقبلية، ولا برامج للتطور الإقتصادي والإجتماعي مدعمة بالتزامات سياسية واضحة لمعالجة المشكلات المتفاقمة السائدة.

بل والاكثر من ذلك كشفت التجربة أن تلك الحكومات والاحزاب الرسمية تمتلك فهما غامضاً للسياسات والمؤسسات الإقتصادية المطلوبة وعدم وجود اهداف للاستراتيجيات السياسية والإقتصادية والإجتماعية البعيدة المدى، وهو ما يجعل مهمة تنفيذ السياسات الإقتصادية المتكاملة في غاية الصعوبة، فأصبح البلد أمام تحديات اقتصادية جمة أكدت على فشل الحكومات في توفير الحاجات الإساسية للمواطنين والخدمات العامة الضرورية، وإعادة إنشاء مشاريع البنية الإساسية فضلاً عن تزايد التباين في الدخول والثروات بين القلة الثرية من المنتفعين من الحرب والإحتلال، والسياسيين البارزين ومناصريهم المقربين اصحاب الإمتيازات من جهة، والغالبية العظمى من المواطنين الذين تتدهور مستويات معيشتهم. إلى جانب ذلك نجد ان هناك انتشار كبير في نسب الفساد الإداري والمالي في اغلب مؤسسات الحكومة ولاسيما بين النخب السياسية الحاكمة والتي تسببت بتراجع تأثير مشاريع القطاع العام، واستمرار وضعف الطبقة الوسطى، وبقاء القطاع الخاص صغيرا. وارتفاع معدل البطالة مع تضخم عدد العاملين في الدوائر والمؤسسات العامة والجيش وقوى الإمن الداخلي[١].

لذلك بقي المجتمع العراقي مأزوماً بفعل التردي في السياسات الإقتصادية، وما أدت إليه من تفشي الظواهر التضخمية في الإقتصاد العراقي والتي أربكت إلى حد بعيد العمليات الإستثمارية، الإمر الذي أدى إلى شيوع البطالة بكافة انواعها، وكان من ضحايا تلك الإزمات فئة الشباب، والذين يكونون العنصر الإساس المكون لقوة العمل، حيث ازداد العرض نتيجة لارتفاع معدلات نمو السكان مقابل تباطؤ نمو الطلب على العمالة بسبب تراجع الإداء الإقتصادي، وضعف القدرة على توليد فرص عمل جديدة، فأضحت للبطالة انعكاساتها السلبية على الإوضاع الإجتماعية[٢].

---

[١] صبري زاير السعدي، الإقتصاد السياسي لتنامي قوة النفط في العراق– مرحلة حاسمة، المستقبل العربي، العدد٣٧٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص٤٢–٤٧

[٢] عبد الرسول عبد جاسم، نحو تقويم الإقتصاد العراقي، المستقبل العربي، العدد ٣، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، بغداد، ٢٠٠٦، ص١١٤–١١٥

إلى جانب ذلك لا زال المواطن العراقي يتذمر من تدمير البنية الإقتصادية لبلده، فعلى الرغم من الإموال التي انُفقت، والوعود التي قطعت، فانّ جهود اعادة البناء لم تحقق اكثر من استعادة ما كان قد تم تدميره خلال الغزو الإمريكي، وما تلاه من اعمال نهب مفاجئة تعذرت السيطرة عليها، فضلا عن ان اموال الكثير من مشاريع الإعمار المحلية التي ما تزال قيد التنفيذ مقسمة بموجب نظام مغانم خاضع لسيطرة الإحزاب والجماعات السياسية[١].

٥. الفساد الإداري والمالي.

يُعدّ الفساد من المظاهر المميزة والشائعة لمؤسسة الحكم الرديئة، وهو يتجلى في المحسوبيات ومحاباة الإقارب والرشوة، وهو ينتهك مبدا المسأواة في المعاملة كما انه نتيجة مباشرة لانعدام أو ضعف المساءلة الداخلية، ولقد تنامى الفساد إلاداري والمالي في العراق بشكل كبير وتحديدا منذ فترة السبعينات حتى يومنا هذا ومن أبرز الظواهر السلبية التي افقدت المواطن العراقي ثقته بالنخب السياسية للحكومات المتعاقبة للأنظمة السياسية المختلفة، فخلال فترة عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي تصاعدت نسبه كثيرا عن العقود التي سبقتها، ثم تصاعدت وتائره مع اندلاع حرب الخليج إلاولى ١٩٨٠-١٩٨٨، واتجه إلانفاق الحكومي باتجاه صفقات إلاسلحة التي تُعدّ إحدى القنوات المهمة للفساد التي تتحدث عن ادبيات إلاقتصاد، وتطور إلامر بعد انتهاء حرب الخليج الثانية ١٩٩١، ليصبح سلوكا مجتمعيا ظهرت أشكاله في أغلب دوائر الدولة وعلى المستويات والصعد كافة[٢] ().

إلا أنه استشرى بشكل مخيف في كافة مفاصل الدولة ما بعد العام ٢٠٠٣ على وفق تقديرات منظمة الشفافية الدولية التي تنشر مؤشرات قياسية للفساد في دول العالم، وقد اشارت إلى ان العراق يحتل مراتب متقدمة ١٢٩ في قائمة الفساد. يتضح مما تقدم ان تصاعد وتائر الفساد في العراق كان نتيجة تركة النظام السابق، ونتيجة حتمية لغياب المساءلة الحقيقية، وإنعدام الشعور بالمواطنة بما فسح المجال لان يصبح الفساد ظاهرة عامة تخترق المجتمع من القمة إلى

---

[١] كريستيان ميلو وجيمس غلانوس، فضائح اعادة اعمار العراق، المستقبل العربي، العدد٣٦٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢٢٨-٢٢٩

[٢] ابراهيم البدوي وسعيد المقدسي، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، ترجمة: د.حسن عبدالله بدر، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠١١، ص٣٧١.

القاع[١]، ولذلك لا يختلف العراق عن غيره من البلدان النامية في كونه يعاني ظاهرة الفساد بمختلف مستوياتها وتفرعاتها، وذلك يعود في جانب كبير منه إلى عدم امتلاكه نظاما اداريا كفوءا قادرا على مواجهة الضغوط التي فرضتها متطلبات الوجود والحياة، وضرورات التنمية والتغيير إلى جانب غياب التربية الوطنية الصادقة، وضعف الضبط الذاتي لأعضاء التنظيم الحكومي، وفقدان وشائج النظامية في الكيانات الإجتماعية، وعدم الثقة المتأصلة عند نفوس الإفراد في اجراءات العمل البيروقراطي، وتشويه مفهومي الإمن والإستقرار والفجوة الواسعة بين الإطر الدستورية والسلوك الواقعي لمن يفترض فيهم ان يكونوا حماة للدستورية، فضلا عن استهلاك العراق لنماذج في التعامل لم يألفها طيلة عمره الزمني (١٩٢١-٢٠٠٣)، مما يتطلب انتهاج الإسلوب الإكثر ملاءمة[٢].

ازاء ذلك نقول ان المواطن العراقي الإكثر تضررا من انتشار ظاهرة الفساد التي اهدرت ثرواته وموارده وبالتالي بدأ المجتمع العراقي يعيش حالة عدم ثقة بصانع القرار السياسي وبالتالي غالبا ما يكون سلوكه السياسي سلبياً تجاه القضايا التي هي محل اهتمامه لأنه يعرف مسبقا أن واقع تلك القضايا سيحكم وفق اطر المحاصصة التي شرعنت وقننت عمل مافيات الفساد دون محاسبة.

٦. التدخلات الخارجية.

يتضح أثر التدخل الخارجي في تعميق أزمة الهوية والانتماء والسلوك السياسي الفرد العراقي في تداخل ثلاثة تحديات مشتركة:

---

[١] مفيد ذنون يونس، التنمية الإقتصادية والمواطنة ودور مؤسسة الحكم، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، السنة (٥)، العدد(١٣)، كانون الثاني ٢٠٠٩، ص١٤٧-١٤٨

[٢] سعيد رشيد عبد النبي، الإدراك السياسي للإصلاح الإدراي في العراق، مجلة العلوم السياسية، السنة السابعة عشر، ملف المؤتمر السنوي للعدد (٣٢)، شباط ٢٠٠٩، ص١٦٧-١٦٨.

أ- لقد مثل إحتلال الولايات المتحدة الإمريكية للعراق أهم التحديات التي أضعفت واقع الانتماء للهوية الوطنية، اذ عملت الولايات المتحدة والعديد من الدول الجارة وتحديدا العربية منها إلى الذين مهدوا في تفكيك رموز الهوية العراقية فكانت أولى المهام هو استئصال الفكر الوطني ومفهوم المواطنة وتقسيم العراق على أسس المحاصصة الطائفية، وأول من تبنى خطاب إلانتقال من مفاهيم الوطنية إلى مفاهيم الطائفية هي إدارة إلاحتلال إلامريكي ذاتها ليتبناها فيما بعد قادة العراق الجدد، ومن ثم وسائل إلاعلام العربية والغربية، وتلا ذلك التركيز على مفردات شيعي وسني وكردي...الخ [١].

ب-وبالتالي ساهم إلاحتلال إلامريكي في تعميق أزمة الهوية التي يعانيها العراق منذ زمن بعيد من خلال مساهمته في تفكيك رموز الهوية الوطنية الرئيسية وتكريس مفاهيم الطائفية والعرقية إلى الدرجة التي يمكن ان نقول فيها بأن العراق يمر بمرحلة الهوية المفقودة [٢]. اضف إلى ذلك إن بعض دول جوار العراق يخاف ويشك من تقوية هوية الوطنية العراقية ويعتبرها خطراً يهدد امنها ومصالحها، لذا حأولوا استغلال الوضع الراهن في العراق بالتدخل وخلق عرقلة امام الهوية العراقية وسيادتها، لأنها أدركت أن نجاح تجربته الديمقراطية يعني سقوطها الحتمي – عاجلاً ام آجلاً لذا عملت بكل الوسائل على خلق العراقيل وإثارة الشكوك حول شرعية العملية السياسية في العراق، من خلال تصدير وسائل العنف إليه أو من خلال استمالة عناصر من نخبه السياسية غير المدركة لحجمها الحقيقي ولدورها التاريخي الذي يجب أن تلعبه، أو بإستغلال الضعف المرحلي للعراق في الوقت الحاضر، من أجل تصفية حسابات عقائدية أو سياسية دولية أو إقليمية على أرضه [٣].

ج- أصبحت الهوية والانتماء الوطني عرضة للتدخلات الخارجية السلبية اكثر من أي وقت اخر، وذلك حينما سمحت الدول المجأورة بإلاضافة إلى الولايات المتحدة للجماعات إلارهابية

---

[١] هه زار صابر امين، اشكالية الدولة والهوية – الدولة العراقية والهوية الكردية نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص١٦٥

[٢] رشيد عمارة ياس زيدي، أزمة الهوية العراقية في ظل إلاحتلال إلامريكي للعراق، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠٠٦، ص ٦٨.

[٣] خالد العليوي العرداوي، الفدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي، بحث مقدم إلى مؤتمر الفدرالية في العراق: الواقع والمستقبل والذي تعقده كلية القانون والسياسة/ جامعة صلاح الدين، ٢٠١١، ص٢٣.

مرورا بالقاعدة وكيان داعش إلارهابي بإلاستيلاء على مناطق كبيرة في العراق، وهذا ما ادى إلى خلق أزمة حقيقية للهوية الوطنية بدلالة دفع تلك التنظيمات لقتل وتهجير جماعة اجتماعية دون اخرى بمعنى ان هذه الدول عملت على تقويض ولاء المواطن العراقي تجاه هويته الوطنية، ودفعتم باتجاه تشجيع النزاع بين مكونات الشعب العراقي وعدم إلاستقرار السياسي للوضع الداخلي [١]. لذلك نقول إن أزمة الهوية والانتماء أثرت إلى حد كبير على السلوك السياسي للمواطن العراقي الذي تضرر بفعل مخرجات إلاحتلال إلامريكي وسياسات دول الجوار التي دفعت باتجاه استهدافه من قبل إلارهاب الدولي، كانت نتيجتها محأولات للتطهير العرقي أو التهجير مما يؤثر سلباً في واقع حقوق إلانسان وحرياته إلاساسية [٢]. تؤشر حالة العراق ان عامل التحديات الخارجية يمثل تحديا كبيرا اضر كثيرا بواقع الانتماء والهوية للفرد العراقي، إذ مثلت تحديا وتهديدا قوض من واقع المفهومين معا، فهذه التحديات إنما هي تهديدات للمجتمع العراقي بكل مكوناته، والقارئ المتمعن يرى ان هذه التدخلات بدأت منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى وقتنا الحاضر، وبداية الخطر تم ملاحظته عندما أصدرت الحكومة العراقية – والتي ترأسها آنذاك أناس ممن خدموا في الدولة العثمانية – قانون الجنسية العراقية سنة ١٩٢٤ الذي قسم العراقيين آنذاك إلى قسمين: تبعية عثمانية وتبعية إيرانية، واعتبرت التبعية العثمانية مواطنين من الدرجة إلاولى، أما التبعية إلايرانية فهم مواطنون من الدرجة الثانية ويمثلون الشيعة وتحديدا سكان الجنوب والوسط منهم الذين كانوا يعانون في الحصول على شهادة الجنسية والوظائف في مؤسسات الدولة [٣].

وهكذا فان التركة العثمانية وإلايرانية انعكست سلباً على شعور المواطنين ازاء الهوية الوطنية آنذاك. هذا إلامر اتضح بشكل أكبر في فترة النظام البعثي الذي رسخ من قيم التبعية لأفراد دون اخرين وبالتالي اسقط عن عدد كبير من مواطني البلد الجنسية العراقية بدعوى انهم ليسوا

---

[١] المصدر نفسه، ص٢٣.

[٢] سليمان الرياشي، حقوق إلانسان في الوطن العربي– تقرير المنظمة العربية لحقوق إلانسان عن حالة حقوق إلانسان في الوطن العربي (٢٠٠٧)، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الثلاثون، كتب وقراءات العدد (٣٤٦)، كانون إلاول، ٢٠٠٧، ص١٤٧–١٤٨.

[٣] عبدالخالق حسين، الطائفية السياسية و مشكلة الحكم في العراق، دار ميزو بوتيميا، ط١، ٢٠١١، ص ١٥٥.

عراقيين. وقد اتبع هذا إلاسلوب في فترة الحروب والصراعات التي خاضها من الدول المجأورة وقد اضرت كثيرا بواقع العراق خلال عقود الثمانينات والتسعينات وحتى سقوط النظام عام ٢٠٠٣ وهو ما فتح مجإلا واسعاً لهذه الدول ان تتدخل بشكل كبير في الشأن العراقي. اذ يلاحظ بأن إلاطراف إلاقليمية ولاسيما الكويت والسعودية وايران وسوريا وتركيا جعلت من العراق ساحة حرب انعكست سلبا على واقع الفرد العراقي في كافة المجإلات، فهذه الدول تمتلك أجندات متعارضة حول حاضر ومستقبل العراق ويتداخل هذا القلق حيال نوايا إلاجندة إلامريكية في الشرق إلاوسط وحيال التطورات الداخلية في هذه البلدان ذاتها لذلك تيقنت هذه الدول مع الولايات المتحدة العبث بالداخل العراقي بما يخدم اجندتها أخذة بعين إلاعتبار التأثير على بناء إلامة في العراق[١].

إزاء ذلك أخذ الفرد العراقي يتأثر سلبا بصراع المحأور فيما بينها، بمعنى آخر أصبح المجتمع العراقي ضحية بالصراع بين ثلاثة محأور المحور العربي والمحور التركي والمحور إلايراني، الذين يملكون أجندات داخلية في العراق ضمن القوى وإلاحزاب السياسية وقد كانت من نتائجها تعطيل العمل السياسي الذي يخدم الفرد العراقي من جهة فيما وظفت جهودها السياسية لصالح ذاك المحور أو ذاك[٢].

[١] فريق ابحاث ديناميكات النزاع في العراق (تقييم استراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص٦٨_٦٩

[٢] أحمد فاضل جاسم داود، عدم إلاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية. .. وإلافاق المستقبلية، بحث متوفر على الموقع إلالكتروني
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=94807

المبحث الثالث: تداعيات تعقد أزمة الهوية والانتماء على السلوك السياسي للفرد العراقي

لازالت أزمة الهوية والانتماء بتعقيدات مداخلها ومخرجاتها تحمل آثاراً سلبية على الكيفية التي يتعامل بها الفرد العراقي بكل ما يدور حوله، ولعل ذلك يرجع إلى واقع الثقافة المجتمعية وتنوعها التي انعكست بشكل كارثي على واقع الثقافة السياسية فيه وهي إلاخيرة جاءت نتيجة للأولى وتحكمت في الكيفية التي ينتمي بها إلافراد بعيداً عن الهوية الوطنية التي ضعفت كثيرا، فكان الانتماء والولاء الضيق منكشفا عبر ما يفصحوه إلافراد من سلوكيات سياسية تكشف عن جوهر تلك الهوية. لذا ان قراءة وتحليل واقع المفاهيم إلاجتماعية كالهوية، والانتماء وما يمثلانه من قيمة ذاتية ذات بعد سوسيولوجي للفرد العراقي نجده ينتظم اليوم وفق منطق جدلي قائم على مقاربتين، إلاولى هي موروثة، والثانية معولمة وكلاهما يختزل تأثيراً على الذات العراقية وفق انماط ثقافية محددة، فهما يتداخلان ويتجانسان معاً، فيتولد عنهما الذات التي تم صهرها من خلال هذه الموروثات الثقافية وإلاجتماعية، وبالتالي بدأنا نقرأ الظاهرة إلاجتماعية على وفق منطق جدل محاكاة الثقافيتين، لأننا نعيش في ظلهما ما جعلهما يثيران جدلاً معرفياً في كيفية تعامل الفرد مع مؤثرات الظواهر إلاجتماعية وخاصة السياسية منها التي تتطلب سلوكاً سياسياً يتناسب والمجال الذي يتحرك فيه الفرد بناءً على ديناميكية فروض الانتماء والهوية. وهنا نتفق والقول الذي يرى إلى أنه إذا كانت إلاخيرة تتكون من عناصر مركبة فهي بالضرورة متغيرة، في الوقت ذاته الذي تتميز فيه بثبات معين، مثل ما أن الشخص الواحد يولد ويشيخ، وتتغير ملامحه وتصرفاته وذوقه، أي شخصيته خلال ذلك، ولكنه يبقى هو وليس أحداً آخر، فالهوية منظور إليها سوسيولوجياً متغيراً من المتغيرات المؤثرة في السلوك [١]. وهنا يظهر لنا تشخيص وتحليل السلوك السياسي للشخصية العراقية[٢].

والتي يمكن الكشف عنها وفق معيار الجدل الذي تثيره مفاهيم الانتماء والهوية في الدوافع السياسية كمؤثرات في سلوكية الفرد العراقي، وهنا نلحظ قيمة فعل المؤثرات الخارجية والداخلية على السلوك السياسي في لحظة معينة، فمثلا كشفت سياسة الرصد في لحظة الغليان كمقترب نكشف به عن واقع المجتمع العراقي، فقد كانت في ٩انيسان\٢٠٠٣ لحظة فاصلة بين

---

[١] تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، ط٣، دار الساقي، بيروت–لبنان، ٢٠٠٣، ص١٨.

[٢] صموئيل هنتنغتون، من نحن: التحديات التي تواجه الهوية إلامريكية، مصدر سابق، ص١٤٢.

سلوك العبد الخانع وبين السلوك المنفلت الذي قام على تعددية الدوافع المادية والمعنوية والنفسية الثائرة على لحظة الخنوع الطويلة إلامد داخل الذات العراقية[١]، فحدث إلانفجار وانفلقت تلك السلوكية لتتصف بشكل عام وعلى امتداد السنوات إلاخيرة اللاحقة، بسلوكية الفعل ورد الفعل العنيف المؤسسة على مبدأ سيكولوجية هو "الدفاع عن النفس" والتي نجدها مستحضرة بشكل جدلي من خلال، السلطة السياسية ذات التراث المقيت في النفس العراقية، المجتمع ذو النسيج إلاجتماعي التعددي ضعيف الترابط. فكانت تلك التفضيلات منشأة لقاعدة سياسية لاتسلم بهوية المواطنة كمبدأ رئيس فانبثقت عنها سلوكية جديدة تسلم بفكرة: الشخصيات المتضررة والشخصيات غير المتضررة. فكانت إلاولى تستحضر مبدأ انتمائها وهويتها في سلوك سياسي تبدو فيه إنها جديدة في تعبيرها النقدي الصريح والمكشوف إزاء الشخصيات السياسية الحاكمة. وإنها جديدة في الدفاع عن حقوقها المهضومة إنها جديدة لوعيها ولذاتها السياسية، ومن ثم إلاحساس بأهميتها في تقرير سياسة البلد كرأي عام مؤثر. لأنها جديدة في ممارسة حريتها السياسية ولانتمائها للأحزاب السياسية، وتأسيس مؤسسات المجتمع المدني أو المشاركة بانتخابات العملية السياسية أو عدم المشاركة. وبالتالي وجدت نفسها إنها جديدة بقدرتها الذاتية على هدم جدار الخوف في بنيتها السيكولوجية والسوسيولوجيه. تقابلها في الوقت ذاته سلوكية متناقضة تمارس من باب اعتقادها بمبدأ الحق: انها تكرار لسلوكية العنف المنظم وغير المنظم، انها تكرار لجرائم الكراهية، انها تكرار لسلوكيات المحميات الفرعية والتي تمثلت بمحمية الدين، ومحمية المذهب، ومحمية القومية التي تجسدت بالهوية السياسية، فوقع الصدام بين هذه السلوكيات المتنوعة، مستفيدة من أجواء الحرية بهدف الوصول إلى السلطة السياسة. والحقيقة أن هذه السلوكيات ماهي إلا نتيجة لتراكمات ثقيلة زُرعت في الشخصية العراقية عبر التاريخ، تعبر عن نفسها بطرق مختلفة[٢]،

إزاء ذلك نحن معنيون هنا بقراءة الكيفية التي تؤثر بها أزمة الانتماء والهوية على السلوك السياسي للفرد العراقي والتي يمكن ان نلاحظها بعدة تداعيات هي:

---

[١]بلقيس محمد جواد، تفكيك السلوك السياسي للشخصية العراقية، مجلة العلوم السياسي، مصدر سابق، ص١٦٠.

[٢]المصدر نفسه ، ص ١٦١.

١. لقد ادت أزمة الهوية والانتماء ومخرجاتهما من سلوك سياسي مبني على أسس فرعية إلى تجذير حالة الإنشقاقات في واقع المجتمع العراقي وتشرذم القوى السياسية الباحثة على مصالحها الخاصة على حساب مصلحة المجتمع، وقد أدى ذلك إلى وتمزق البنية المجتمعية العراقية إلى جماعات صغيرة على أسس عرقية ومذهبية وهذا الإمر قاد إلى نشوء تناقض داخلي مستعصي نتج عنه مجتمع مأزوم ذو سلطة سياسية هشة وحلفاء يسودهم عدم الثقة، ولقد قاد هذا التناقض إلى تقوية عنصر العنف في المجتمع، وتعززت مكانة الفوضى بين ابناء البلد الواحد بسبب السياسات العامة غير المنتظمة ما أدى إلى غياب إلارادة الوطنية نحو هوية وطنية جامعة تُؤَسّسْ على مبدأ الانتماء الوطني الجامع لكل العراقيين[١].

٢. لقد أدت مخرجات السلوكيات السياسية لمواطني المجتمع العراقي في إلانتخابات والتظاهرات والتجمعات وغيرها من افرازات السلوك الجمعي لفترة مابعد عام ٢٠٠٣ إلى تغليب واقع الانتماء والهويات إلاولية الفرعية على حساب الانتماء والهوية الوطنية التي أصبحت بمرور الوقت مأزومة ومغتربة وليدفع هذا التوجه السلبي للمواطنين إلى الجماعات المختلفة بتوجهاتها إلى قوتها السياسية كصورة تعبر بها عن الرغبة في استرداد الحق بعد فترة من إلاقصاء والتهميش الذي عانت منه فالشيعة والكرد اندفعوا لتفعيل ذلك التوجه بعد سقوط النظام الديكتاتوري، والسنة اعتمدوا ذلك المسار في فترة رئيس الحكومة نوري المالكي، وبذلك نجد ان هذا التوجه أخذ يجسد الهوية الثقافية والدينية وإلاثنية ومرجعيتها على حساب الانتماء الوطني والهوية الجمعية،

وأخذ إلامر يتزايد أكثر حينما أخذت النخب السياسية والزعامات الدينية وطبقة المثقفين والتكنوقراط فضلاً عن الزعامات القبلية والقومية بل حتى المناطقية التي أخذت تفرض نفسها بقوة كنخب قيادية ثقافية وسياسية في آن واحد بعدما وجدت دعماً شعبياً إلى إيلاء موضوع الهوية الفرعية مكانة متميزة في توجهاتهم وسلوكياتهم، لينتج عن ذلك سلوك مواطن يدور في إطار ومناخ لا يمت لمصلحة الوطن بأية صلة فكانت النتيجة وطن بلا ثقافة مواطنة جامعة لكل

[١] سلام عبود، من يصنع الديكتاتور، منشورات الجمل، ألمانيا، ٢٠٠٨، ص٣٥٢.

أفراده[١]. وعليه نقول أن تداعيات أزمة الهوية الوطنية وانعكاسها على سلوك المواطن العراقي قد نتج عنها فرد لا يهتم بشأن بلده والسبب الرئيس في ذلك هو الفئات السياسية الحاكمة التي هيمنت على المشهد السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣ من عراقيي الداخل والخارج الذين كانوا في المنفى ضمن صفوف المعارضة، وعليه لم تكن هذه الفئات تمتلك رؤية واضحة عن كيفية بناء إلامة العراقية الموحدة، وإعادة ترميم الواقع إلاجتماعي العراقي المتشظي والمثقل بتراكمات وعقد سياسية واجتماعية وثقافية لعقود مضت، وأكتفى هؤلاء بتبني مشاريع سياسية طائفية وأثنية ضيقة أضرت بالفرد العراقي[٢].

٣. لقد دفعت مخرجات مفاهيم أزمة الهوية والانتماء والسلوك السياسي للمواطن العراقي ما بعد عام ٢٠٠٣ إلى تسيس الهوية الطائفية التي أصبحت لها في مقدمة اهتمام افراد ونخب المجتمع العراقي، فعلى الرغم من تقدم العملية السياسية في العراق، وكسر الطابع التقليدي لاحتكار السلطة السياسية من قبل فئة واحدة، لكن ذلك بالكاد يغطي التصدعات الداخلية التي تسببها المصالح المتضاربة والمتعارضة بين المكونات المجتمعية والتي تتمحور حول عدد من القضايا الجوهرية يأتي في مقدمتها التوزيع الجديد لمقاليد السلطة السياسية، وكيفية اقتسام الموارد إلاقتصادية، وما هي طبيعة الهوية المناسبة للبلاد؟ وكان الخلاف السني – الشيعي أحد أوجه هذه الازمة. فالطرف السني يستند إلى دور الزعامة التقليدية المسند إليه منذ قيام الدولة العراقية عام ١٩٢١ والمقرون بالخوف من فقدان السلطة، مع الرغبة في استرجاع إلامتيازات السابقة.

أما الطرف الشيعي فإنه يدفع قادته إلى فرض إرادتهم وبسط هيمنتهم على مؤسسات العراق الجديد وتدفعهم في ذلك الرغبة لإزالة الحيف ورفعه عنهم[٣] فما إن سقط إلاحتكار إلاحادي

---

[١] جاريث ستانسفيلد، إلانتقال إلى الديمقراطية إلارث التاريخي والهويات الصاعدة والميول المرجعية، في مجموعة باحثين(المجتمع العراقي . حفريات سوسيولوجية في إلاثنيات والطوائف والطبقات)، معهد الدراسات إلاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٥، ص٣٤٤– ٣٦٢.

[٢] حسين درويش العادلي، نحو أمة عراقية سيدة حرة أصيلة، الحلقة الثانية، الهوية العراقية بين إلاستلاب والتعويم والتبعية، الحوار المتمدن، العدد ٣٧٢، ٢٠٠٣/٢/٣. www.rezgar.com

[٣] فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق: تقييم استراتيجي، معهد الدراسات إلاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٣.

للسلطة بسقوط نظام البعث، وأتيحت الفرصة للاشتراك في الحياة السياسية، سعى قادة الشيعة إلى أن يثبتوا حضور الهوية الشيعية بكل قوة. أي أنهم أرادوا أن يمنحوها بعداً وتعبيراً سياسياً بشكل يطغى حتى على الهوية الوطنية العراقية. أما بالنسبة لقادة السنّة، فقد ترسخت الهوية الطائفية لديهم بشكل اكبر مع صعود الشيعة للحكم كطرف مشارك، نتيجة لما يرأودهم من شعور "بالتهميش" بسبب اعتماد مبدأ(حكم إلاغلبية) الذي تفرزه إلانتخابات. وعليه لقد كان للبعد التاريخي الذي رافق إلانقسام الطائفي (السني/الشيعي) أن جعل من هذا إلانقسام هو إلاكثر تعقيداً على الدوام، وما ينطق على الطائفية كهوية جرى مأسستها سياسيا ومجتمعيا ينطبق كذلك على الهوية القومية بين العرب والكرد والهوية المحلية المناطقية وغيرها من الهويات الفرعية إلاخرى، وهذا الواقع الجديد تجذيرا القديم اثرا ومنطلقا انعكس سلبا على واقع المجتمع العراقي وعملية ادارة الدولة حتى المستقبل المنظور[1]. إن من أهم إلاثار السلبية التي نتجت عن واقع المجتمع العراقي المأزوم انتمائيا وهوياتياً هو حالة إلاغتراب المجتمعي لأغلب افراده، ومرجع هذه الظاهرة السلبية تاريخياً وحاضراً ما تعرض له افراد المجتمع العراقي من مخرجات إلانظمة السياسية التي تعاقبت على حكمهم، وتحديدا حكومات ما بعد عام ٢٠٠٣ التي عمقت من ظاهرة إلاغتراب كثيرا، ومن ثم فإن فهم إلاخير بهذا المعنى ومحأولة تطبيقه على مجمل إلاحداث والتطورات السياسية التي حدثت في العراق منذ سقوط دكتاتورية صدام حسين عام ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا، يتيح لنا القول بأن العراقيين قد باتوا متيقنين من ان ما يعيشونه من عدم المسأواة السياسية والظلم إلاجتماعي يعود في سببه الرئيسي إلى حقيقة الفعاليات السياسي التي شاركو بها خلقوه بأنفسهم منذ أول تصويت لهم في انتخابات ٢٠٠٥ فبدلاً من ان تصبح الدولة الجديدة في خدمة الشعب وتعمل على رفع اثار المعاناة التي لحقت به في ظل النظام البعثي السابق، اكتشف العراقيون بان تفاؤلهم الوطني وأفعالهم الديمقراطية التي مارسوها وعبر العمليات إلانتخابية لم تفعل شيئا أكثر من استبدال دولة استلابيه بأخرى اغترابيه،

٤. وبالمجمل يمكن رد ظاهرة إلاغتراب وفقا لشعور الخيارات لدى الناخبين العراقيين إلى أبعاد ثلاث: أولا، بعد تنظيمي/ حزبي: ويظهر في حقيقة عدم حدوث أي تغير نوعي في خارطة

[1] ليام اندرسن وغاريث ستناسنفيلد، عراق المستقبل: ديكتاتورية ديمقراطية ام تقسيم، ترجمة رمزي ق. بدر، دار الوراق، لندن، ٢٠٠٥، ص٣٤٩.

القوى الحزبية المهيمنة على الساحة السياسية في العراق منذ العام ٢٠٠٣. ثانيا: بعد شخصي/ زعامتي: ويتجلى في استمرار بقاء معظم الزعماء السياسيين واتباعهم المقربين في ذات المواقع المتصدرة للمشهد السياسي والحكومي العراقي. ثالثا: بعد فكري/ عقائدي: ويؤشر في معظمه لحالة تواصل هيمنة ايديولوجيا إلاسلام السياسي واستراتيجيات احزابها المعتمدة على استغلال الدين خدمة لتحقيق اهدافهم غالبا ما تصور تمويهيا بوصفها مصالح شعبية وغايات وطنية، ولعل هتافات تظاهرات السخط على السلطة والتي صاغها الوعي الشعبي العراقي ولقي رواجا منقطع النظير بين أفراد مختلف الطبقات إلاجتماعية والفئات العمرية، يمثل خير دليل على وعي المواطن بخطورة هذا الجانب، وعليه يقف إلاغتراب عبر الشعور بالعجز من المداخل النظرية الملائمة لوصف مواقف المقاطعة والعزوف التي يتبناها الكثير من العراقيين إزاء إلانتخابات المقبلة فهذا النمط من إلاغتراب يوضح ان توقع أو احتمال الفرد ان سلوكه السياسي لا يمكن ان يحسم الوصول إلى النتائج التي ينشدها في المستقبل المنظور[١].

لقد أدت أزمة الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي إلى صعوبة تبني سلوك سياسي تشاركي يحوله إلى مواطن فعال في رفع المستوى الحضاري لمجتمعه، فبرغم ان سقوط النظام الديكتاتوري ودخول العراق بمرحلة سياسية جديدة تتطلب التشاركية في سلوكيات أفراد المجتمع لبناء دولة عراقية جديدة يتجأوز فيها المجتمع ما ورثه من مخرجات الصراعات والحروب التي دخل فيها النظام الديكتاتوري للتنفيس عن رغباته الشخصية ليس إلا، إلا ان عملية التحول الديمقراطي بكل ايجابياتها وتمظهراتها التي فتحت كل إلابواب وشرعت التوافد أمام المشاركة السياسية، وإلاجتماعية، وتشكيل إلاحزاب السياسية وظهور منظمات المجتمع المدني، وأجراء عدة انتخابات، إلا أن ذلك لم يبعث إلامل في ايجاد مواطن عراقي يعتمد التشاركية في بناء الوطن كمحدد رئيس تتطلبه المواطنة كثقافة مجتمعية/ سياسية تدعم مسارات بناء الدولة، بل بقي يعيش في ظل مناخ مثالي يرغب بوجود دولة فاعلة ويسهم في الوقت نفسه في تراجعها وعدم تطورها

[١] علي زغير، موسم إلاغتراب العراقي، الحوار المتمدن، العدد ٥٨٦٨، ٢٠١٨/٥/٥:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=598353

أما بالاعتزال عن المشاركة في الشأن السياسي أو انه يشترك وفق ما يميله منطق الثقافة الفرعية ان ينصرها في بوتقتها.

وبالتالي نجده ينضم أو يؤسس أحزابا هشة ومنظمات مجتمع مدني قاصرة أو أنه يدعم بكل جهده التوجهات الجهوية التي يتحرك في ظلها، وبالتالي يكون المواطن العراقي من خلال سلوكياته السياسية سببا لتصرفات النخب السياسي التي لم ترق يوما إلى مستوى تطلعات وتوقعات المجتمع العراقي، ونتيجة لذلك مثل الفرد العراقي عقبة في طريق البناء لأنه بشكل مباشر وغير مباشر أسهم في تشكيل تحالفات سياسية فئوية وانه في الوقت عينه يدعم ميلشيا أو مجموعة مسلحة على حساب القوات إلامنية، وبالتالي نجد ان المواطن قد يكون سببا في افتعال أزمة هويته وانتمائه طالما انه يدعم قضية الولاء والانتماء للقبيلة، أو الحزب، أو المنطقة وبالتالي سيكون هو نفسه سببا لتفاقم أزمة الهوية الوطنية وعدم إلاستقرار، وإلانقسام داخل المجتمع العراقي[١].

٥. إن تكرار حالة الصراعات بين إلاطراف السياسية لازال يلقي بتبعاته على واقع أزمة الانتماء والهوية الوطنية العراقية، وهو ما ينذر بثمة بمخاطر جمة لازال العراق يعاني منها وقد يستمر الحال في المستقبل القريب، وهو ما يعني استمرار حالة المظالم والتهميش للمجتمع العراقي بسبب سلوك إلاستعلاء وإلاستقواء من القوى السياسية التي لا زالت توظف شعارتها الضيقة بقصد التأثير على سلوك الفرد السياسي بما يتفق ومصالحها التي تسعى للمحافظة عليها بكل قوتها. وعلى هذا إلاساس فإن الانتماء والهوية الوطنية لدى الفرد في المجتمع العراقي لازالت تحت ضغط التشوية المقنن الذي تمارسه النخب التي تدير واقع المجتمع السياسي العراقي والذي وضع فهما خاطئا للهوية الوطنية التي تقوم على إلغاء الذات وتقمص ذات أخرى تفرض على إلافراد، وبهذا فهي لم تنبع من ذات إلافراد بشكل تلقائي بل تمت هذه العملية من خلال ما قامت به الدولة ونخبها ذات إلايديولوجية المتطرفة، التي مارست عمليات الصهر والدمج القسري لجميع مكونات المجتمع العراقي كل حسب انتمائه، لذلك نجد ان أزمة الهوية والانتماء انتجتها نخب الصراع على السلطة الذي تحكم في علاقة

[١] إبراهيم الحيدري، الولاءات العشائرية والطائفية وإشكالية الهوية في العراق، موجز البحث المقدم إلى الملتقى الفكري إلاول للحوار الوطني، ٢٠٠٩، ص ٢.

الدولة والمجتمع، وهو مايعني أن الدولة دائما لديها مشروع سياسي بعيد عن تطلعات وثقافة المجتمع، أو يتقاطع مع الخلفية الثقافية لعموم المكونات إلاجتماعية،

مما أفضى بالدولة إلى أن تمارس القسر وإلاكراه من خلال العنف المسلح أو الرمزي لفرض مشروعها السياسي على العراق وقد حمل ذلك عدة تداعيات لازالت تتحكم بالسلوك السياسي أو لنقل أن إلاخير لا زال يتأثر بـ: أولا، تعدد وتنوع واختلاف المكونات إلاجتماعية والثقافية التي تبدأ بالقومية واللغة وتنتهي بالقبيلة والطائفة ولكل منها مصلحة محددة ما يجعل سلوك الفرد متناقضا. ثانيا، تعدد الولاءات والانتماءات التي تستقطب كل واحدة منها مشاعر الولاء إلاجتماعي حولها وهنا يكون السلوك السياسي متحكما بضغوط الجماعات المرجعية التي ينتمي اليها. ثالثا، تأثير النزعة القبلية التي لاتزال تسيطر على السلوك بفعل البنية الفكرية وإلاجتماعية والثقافية، التي تقوم على قيم وأعراف وعصبيات قبلية جهوية والتي لاتزال تمارس تأثيرها على طرائق التفكير والعمل والسلوك وعلى منظومة القيم والمعايير وقواعد السلوك وشبكة العلاقات إلاجتماعية[1].

يشير ما تقدم أعلاه إلى إن أزمة الانتماء والهوية لا تنبع من داخلها، بقدر ماهي متأتية من خارجها، أي من التحديات التي تجابهها فتجعل من السلوك السياسي للفرد متأثرا بمواقف وسلوكيات الجماعة الفرعية التي لازالت تستقطب مشاعر الولاء لهويتها الفرعية على حساب الهوية الوطنية، وهو ما يؤدي إلى تدعيم أزمة الانتماء والهوية، وهي حالة من التوتر والتمزق الوجداني، الذي ينمي التمركز على الذات ويدفع إلى التعصب والتمييز العرقي والقبلي والطائفي ويقلل من فرص التسامح والتفاهم والحوار. والحال أن أزمة الهوية في العراق اليوم هي قبل كل شيء أزمة حرية وأزمة تفاهم وحوار مع إلاخر، بمعنى آخر هي أزمة مواطنة لم تتبلور وأزمة دولة لم تنضج، وأزمة نظام سياسي يتجأوز على حقوق المواطن وإنسانيته. وبرغم ما يفصحه الواقع إلاجتماعي من سلبيات إلا ان ذلك يدفع بنا إلى نسلم بالقول الذي يرى أن تحديات الهوية الوطنية تتطلب منا ضرورة إعادة تشكيل الهوية الوطنية بما يتواكب مع المتغيرات، وفق وعي عميق بالتاريخ وتقدير واقعي للحاضر، وإدراك لما هو مطلوب في المستقبل، والعمل على تعزيز

[1] ناظم نواف الشمري، ظاهرة عدم إلاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية وإلاقليمية، مجلة السياسية والدولية، العدد ١٨، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠١١ ص ٢٠.

الهوية الوطنية كصيرورة تراكمية تفاعلية تعليمية تربوية إبداعية، لتكون أكثر استعدادا للانفتاح على هويات أخرى في تفاعل وتواصل مستمر، ستعمل على تعزيز القيم المجتمعية الإيجابية التي ترسخ منهج التسامح والوسطية والإعتدال[١].

لذلك ومن خلال التركيز على تعميق قيم الولاء والانتماء الوطني والوسطية والتسامح والإتقان والإنضباط والعدالة والمسأواة والشفافية والعزيمة والمثابرة وحرية التعبير والتفاعل الايجابي وتغليب المصالح العامة، سيفضي هذا الإمر إلى صياغة استراتيجية وطنية تضع برامج كفوءه تعزز الخصائص الشخصية والنفسية المحفزة للأفراد تقودهم نحو النجاح والتفاؤل لخلق جيل يتماشى مع توجهات الدولة العراقية الحديثة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، وعلى قدر من الوعي للوقاية من كل المهددات الإمنية والإجتماعية والثقافية والإعلامية والدينية من خلال توعية جيل الشباب الذي يشكل الغالبية العظمى من المواطنين العراقيين لمقومات الهوية الوطنية وإبرازها لهم، وفي مقدمتها الإعتزاز بالدين الإسلامي والحضارة الإسلامية واللغة العربية، ومكانة العراق الدينية والجغرافية والتاريخية والإقتصادية والسياسية والإمنية وإدراك الحقوق والواجبات التي تعزز قيم الانتماء والولاء للوطن[٢].

ويبدو ان ما تقدم يتطلب تجأوز أزمة الانتماء والهوية التي يعيشها الفرد العراقي من خلال إن تعزيز حالة الشعور والانتماء والإندماج الوطني عبر توافر شروط قانونية وسياسية تحقق الولاء، وتمكن المواطن من اداء واجبات المواطنة، وضمان حقوقها دون تعارض مع انتماءاته الجوهرية الإخرى،

وهذه الشروط، هي: اصلاح الخلل السكاني تدريجيا، ومواءمته مع متطلبات العمل الإنساني، واعادة الإعتبار للمواطنين عن طريق اشراكهم الفعلي بالعمل السياسي، والربط بين المكافاة والجهد، وترسيخ حالة المسأواة والإنصاف بين جميع المواطنين دون تمييز، واستيعاب المتجنسين الجدد، وإقامة الحكم الرشيد عبر إصلاح الإدارة، وترشيد عملية صنع القرار مع سيادة

---

[١] إبراهيم الحيدري، الولاءات العشائرية والطائفية وإشكالية الهوية في العراق، مصدر سابق ، ص٣ .

[٢] علي اسعد وطفة، اشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٨٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص٩.

القانون[١]. وفي الوقت الراهن يبدو واضحا في العراق الحاجة إلى تعزيز المواطنة والعمل بواقعية على ترسيخها بين ابناء البلد من الفأو إلى زاخو، وان بناء المواطنة يستوجب اعادة النظر في المفاهيم والإساليب والمعالجات، وان إلاعتراف بالهويات في تمازجها وبالمعتقدات في تعدديتها يمدان اصحاب السلطة بوسيلة سهلة وأكيدة لتعيل إلاختلاف في وضعهم، فكلما كان هناك تعددية كانت هناك شرعية اكثر، وبذلك يشكل التسامح اللامحدود الفضيلة المثلى التي يجب ان يتحلى بها حكامنا في العلن، اذا كانوا يفقهون مدى دورهم في المجتمع المدني المختلط والمتنافر[٢].

اخيرا نقول ان تجاوز تداعيات أزمة الانتماء والهوية ومخرجات السلوك السياسي السلبي أو التحفظي للفرد العراقي يتطلب تعريف إلاخير لحقوق المواطنة التي تشكل الركن إلاساس الذي تقوم عليه مفاهيم الانتماء والهوية الوطنية، والتي لا يمكنها ان تتحقق إلا في ظل وجود نظام سياسي يعتمد على المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار، أو بمعنى آخر من خلال نظام سياسي يقوم على إرادة مجتمعية يركن إليها ويفسح لها المجال للمشاركة الفعّالة في صنع القرار، وهو قبل ذلك وبعد نظام سياسي يخضع للرقابة والمسائلة إلاجتماعية عبر القنوات التنظيمية التمثيلية البرلمانية والتعددية الحزبية التي تعبّر عن إلارادة المجتمعية المشروعة دستوريا.

اضف إلى ذلك وجوب العمل على تجأوز التشوهات التي اعترت نسق التعددية الحزبية للمرحلة السابقة من خلال اعتماد قانون للأحزاب السياسية معمول به يقوم على أسس ومعايير سياسية مدنية لا تقبل بالتنظيمات العسكرية وشبه العسكرية داخل إلاحزاب ولا تقبل بالمحاصصة الطائفية الدينية والعنصرية إلاثنية لتجأوز التشوهات في هذا الشأن [٣]. أي بمعنى كما يتطلب بناء الهوية الوطنية العراقية وجود أحزاب سياسية تتبنى جدياً عملية بنائها وتعمل على تنمية الشعور بها وفق برنامج سياسي وطني، وليس أحزاب قائمة على مصالح طائفية أو جهوية

---

[١] عبد الصمد سعدون، جدلية العلاقة بين الدولة والمواطنة في تفعيل التنمية المستدامة، مصدر سابق، ص١٧٢-١٧٣

[٢] مارسيل غوشيه، الدين والديمقراطية، مصدر سابق، ص١٢٦

[٣] عامر حسن فياض، أفكار تأسيسية في ثقافة اللاعنف وبناء الدولة المدنية العراقية الحديثة، دار أسامة، عمان، ٢٠٠٧، ص١٤١.

ضيقة. وقد أثبتت تجربة الاعوام لما بعد عام ٢٠٠٣ م إن إحدى إشكاليات بناء هوية وطنية عراقية هي إن معظم الاحزاب التي ظهرت في هذه الفترة –إن لم نقل جميعها– لم تكن تنظر إلى الهوية العراقية كوحدة اكتمالية في منظورها المتحقق، كما في مآلها النهائي، بل كانت مشدودة دائماً إلى جرها خارج حدودها ومكوناتها، ما أدى إلى تعدد الولاءات وتشرذمه [١]. وهنا ستكون هناك إمكانية كبيرة لجعل التسامح الإجتماعي واقعا اجتماعيا يقوم على الإعتراف صراحة بالانتماء المختلف والمتباين لأفراد المجتمع الواحد إلى تكوينات قبلية وأثنية ولغوية ودينية مختلفة دون أن يؤثر ذلك الانتماء على مبدأ الولاء للوطن الواحد والدولة الواحدة. بينما ينصرف التسامح الثقافي إلى احترام الاخر المختلف ثقافياً والإعتراف بإمكانية التعايش في إطار التباين الثقافي. ومن ثم فإن الإختلاف والتعارض في ثقافات الدول لا يكون مبرراً للصراع والإقتتال [٢]. لان التسامح الإجتماعي/ الثقافي سيقر بالهوية التعددية المذهبية، والإثنية والعشائرية على إنها تمثل هويات اجتماعية وليست سياسية، وبإمكان هذه المكونات العشائرية والمذهبية تشكيل روابط اجتماعية ودينية وليست سياسية. إذاً، فإن الحل الإمثل للعراق المتنوع سياسياً وقومياً ودينياً، يتمثل بضرورة تبني هوية سياسية واحدة هي الهوية الوطنية القائمة على أساس معيار سياسي لا قومي ولا ديني وهو معيار المواطنة. وهذا يتماهى مع مفهوم الهوية الوطنية [٣].

---

[١] علي السعدي، الطائفية والإثنية في العراق، مجلة شؤون مشرقية، مركز دراسات المشرق العربي، الطبعة الإولى، بيروت – لبنان، ٢٠٠٨، ص ص١٨١–١٨٢.

[٢] حميد فاضل حسن، مبدأ التسامح (أنساقه الفكرية ودوره في تعزيز العملية السياسية العراقية)، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٣، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦، ص٢٨٦– ٢٨٨.

[٣] عامر حسن فياض، جدلية العلاقة بين الإستقلال والديمقراطية في الخطاب السياسي العراقي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، السنة ١٥، العدد ٢٩، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص١٠٩.

البابُ الثّاني

الجانب الميداني

الفصل الرابع

الإطار المنهجي للدراسة

أولاً: مناهج الدراسة :

١- منهج المسح الأجتماعي .

٢- المنهج التأريخي .

ثانياً :- مجتمع وعينة الدراسة

١- مجتمع الدراسة

٢- عينة الدراسة

ثالثاً :- حدود ومجالات الدراسة

رابعاً:- أدوات جمع البيانات والمعلومات

خامساً:- معالجة البيانات واستخدام الوسائل إلاحصائية

الفصل الرابع

إلاطار المنهجي للدراسة

أولاً: منهجية الدراسة ونوعها.

نعني بمنهجية الدراسة منظومة المناهج التي نستخدمها في الدراسة من أجل جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها وتنظيرها[١]، فكل دراسة منهجية يجري من خلالها وضع الخطوط العريضة لسير تلك الدراسة فهذه المنهجية تعد أشبه بالطريق أو السبيل المؤدي للكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة مجموعة معايير منطقية وقواعد تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة [٢] وعليه فان مفهوم المنهج (Method) ينطوي على الكيفية أو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة أو الظاهرة موضوع الدراسة[٣].

١. منهج المسح إلاجتماعي :-

وهو منهج يكتفي بدراسة عدد من الحالات أو المفردات في حدود الوقت والجهد وإلامكانات المتوفرة لدى الباحث، وهذا النوع من المسوح هو الذي يغلب استخدامه بين الباحثين[٤]. ويرى (MORSE) أن المسح إلاجتماعي (عبارة عن طريقة من طرائق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية معينة)، ويعتمد أيضاً أن المسح إلاجتماعي يتضمن عمليات عده لتحديد الغرض، وتعريف مشكلة الدراسة وتحليليها، وتحديد نطاق ومجال المسح وفحص جميع الوثائق المتعلقة بالمشكلة وتفسير النتائج والوصول إلى إلاستنتاجات[٥]. وقد استخدمت الباحثة منهج المسح

---

[1] M. Madge, Tools of Social Science, (London, Longman), ١٩٧٤, P.١٣.

[٢] ناهدة عبد الكريم حافظ، مقدمة في تصميم البحوث العلمية ، مطبعة المعارف ، بغداد، ١٩٨١،ص٧.

[٣] عبد الباسط محمد حسن، اصول البحث إلاجتماعي، مطبعة دار التضامن ،القاهرة ، ١٩٨٥، ص١٣٤.

[٤] عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث إلاجتماعي، مصدر نفسه ، ص٢١٢-٢١٦.

[٥] أحسان محمد الحسن، د. عبد المنعم الحسني: طرق البحث إلاجتماعي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨١، ص١٦١.

إلاجتماعي الذي يعد أحد المناهج الرئيسية للبحوث الوصفية التي هي عبارة عن دراسة الجوانب المرضية للأوضاع إلاجتماعية القائمة في منطقة جغرافية معينة[١].

وتصنف المسوح إلاجتماعية إلى تصنيفات متعددة، فتصنف من ناحية مجال الدراسة، وأخرى تصنف من ناحية المجال البشري، وثالثة تصنف من ناحية المجال الزمني وما يهم دراستنا هو تصنيف المسوح إلاجتماعية من ناحية المجال البشري وهي على مجموعتين: المسح إلاجتماعي الشامل ويتضمن دراسة جميع وحدات مجتمع الدراسة ويغطي كل مفرده من مفرداته أي عن طريق الحصر الشامل، وإلاخرى هي المسح بطريقة العينة وذلك بانتقاء جزء ممثل للمجتمع الكلي وقد أعتمدت الباحثة على النوع الثاني وهو المسح بطريقة العينة.

وبذلك اعتمدت دراستنا على منهج المسح الميداني بالعينة للوصول إلى الحقائق المتعلقة بظاهرة أزمة الانتماء والهوية وانعكاساتها على السلوك السياسي للفرد العراقي والتعرف على ابعاد ومتغيرات هذا الموضوع، وانعكاس المناهج السابقة في دراستنا الميدانية من خلال هذا المنهج .

١. **المنهج التاريخي :-**

تاتي أهمية استخدام المنهج في دراستنا من أن أي بحث ذي أهمية شاخصة لابد من أن يتعرف على ماضي الظاهرة المدروسة كما يقول ابن خلدون بأن الماضي يوصلنا إلى الحاضر وأن معرفة الماضي والحاضر انما تمكننا من فهم ودراسة المستقبل وذلك لوجود الربط العلمي المنطقي الموزون بين الماضي والحاضر والمستقبل [٢].

كما يقول هيكل Hegel في كتابه (فلسفة التاريخ) بأننا لا نفهم واقع الظاهرة دون فهمنا لماضيها وحاضرها، وبعد دراسة ماضي وحاضر ومستقبل الظاهرة نستطيع ان نشتق قوانين عامة تفسر الظاهرة إلاجتماعية ذات البعد التاريخي [٣]. وعليه فأن الظواهر إلاجتماعية ترتبط ارتباطاً

---

[١] جبر مجيد حميد العتابي: طرق البحث إلاجتماعي، مصدر سابق، ص٥٥.

[٢] عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، دار القلم ، بيروت، ١٩٨١، ص٢٣.

[3]- W. Hegel, Lectures On The History of Philosophy, Vol 3, The Haden Press, 1977, P.93.

كبيراً بواقع المجتمع في الماضي[١]، ويؤكد اميل دور كايم (Durkham) ان علم إلاجتماع لا يدرس معطيات التاريخ لذاتها انما يتناولها من حيث هي امثلة لما هو عام[٢].

لذلك كان لابد لنا من الرجوع للماضي لتعقب ظاهرة أزمة الانتماء والهوية وانعكاساتها على السلوك السياسي للفرد العراقي من خلال نبذة تاريخية توضح ما جرى على هذه الازمة من احداث على مر العصور، وماهي العوامل التي ادت إلى حدوث هذه الازمة ودورها في التأثير على الانتماء والهوية، وماهية طبيعة الازمة في تاريخ العراق الحديث وصولاً للأحداث التي يمر بها مجتمعنا في الوقت الحاضر وكيف يمكن ان نتخلص من هذه الازمة من خلال نظرة تنموية لواقع العراق وهذا ما أوردنا ذكره في الفصل الثالث من الدراسة النظرية.

ثانياً :- <u>مجتمع وعينة الدراسة</u>.

يحدد موضوع الدراسة بوصفه (دراسة ميدانية) تهدف إلى جمع البيانات من المجتمع المدروس ووصفها وتفسيرها وتحليلها للتوصل إلى النتائج الصحية الخاصة بموضوع البحث.

وعليه تعد دراستنا لموضوع أزمة الانتماء والهوية وانعكاساتها على السلوك السياسي دراسة ميدانية تهدف إلى التعرف على مدى تطبيق هذا الموضوع في مجتمعنا العراقي من خلال تفسير العلاقة الوظيفية بين أزمة الانتماء والهوية التي تحددها عوامل عدة في ضمن البناء إلاجتماعي للمجتمع العراقي ومدى انعكاس السلوك السياسي على الفرد العراقي .

١. مجتمع الدراسة Population Study

هو الحالات والأفراد والأشياء التي يروم الباحث دراستها، فمن المتعارف عليه أن المجتمع ليس له حجم ثابت ومعروف فهو في تطور وتغير دائمين، فمجتمع البحث هو بمثابة وحدات محددة من العناصر الموجودة في المجتمع يستهدفهم الباحث بالدراسة بعد أن يتم تحديده

[١] قباري محمد اسماعيل، علم إلاجتماع الثقافي ومشكلات الشخصية في البناء إلاجتماعي، منشأة المعاراف إلاسكندرية، ١٩٨٢، ص١٥.

[٢] جبر مجيد حميد العتابي، طرق البحث إلاجتماعي، (دار الكتب للطباعة والنشر)، الموصل،١٩٩١، ص٥٦.

تحديدا دقيقا[١]. إذ يمكن أن يكون حجم ذلك المجتمع صغيرا لا يتعدى بضعة أفراد أو يكون كبيرا جدا يصعب على الباحث دراسته. فتحدد مجتمع الدراسة الحالية بمركز مدينة الحلة.

يتمثل مجتمع البحث لدراستنا بالمجتمع المحلي لـ(مدينة الحلة)، ولكبر حجمه وعدم توافر إحصائيات رسمية دقيقة من المحافظة، لجأ الباحث الى اختبار شرائح محدودة ، نعتقد انها تمثل مجتمع البحث وكما مبين في الجدول أدناه :

جدول (٢) يبين مجتمع البحث

ت	صفة المبحوث	العدد	عدد الإستمارات	%
١	نقابة الأكاديميين	٤٢٩	٤٤	١٠
٢	نقابة المعلمين	٥٩١	٥٩	١٠
٣	نقابة المحامين	٤٠٠	٤٠	١٠
٤	نقابة الحقوقيين	٣٧٠	٣٧	١٠
٥	المجموع	١٨٠٠	١٨٠	٤٠

٢. عينة الدراسة : Sample Study

العينة هي جزء من المجتمع المراد إجراء الدراسة عليه، إذ يتم اختيارها على وفق أسس وطرق علمية محددة، شريطة تمثيلها المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا[٢]. فالعينة هي عدد محدود من وحدات المجتمع المدروس بهدف الوصول إلى بعض النتائج التي يمكن تعميمها على وحدات المجتمع كافة باستخدام أسلوب إحصائي معين .

---

[١] محمد عثمان الأمين نوري، تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية والسلوكية (خطوات البحث العلمي/ ج١)، ط٤، خوارزم ناشرون ومكتبات، المملكة العربية السعودية، جدة، ٢٠١٤، ص٢٨٦.

[٢] ماثيو جيدير، منهجية البحث العلمي، ترجمة ملكة أبيض، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٤، ص٢٨.

وهناك نوعان من رئيسيان من العينات :-

اولاً:- العينات الاحتمالية

ثانياً:- العينات غير الاحتمالية: ومنها عينة بحثنا التي تقع ضمن هذا النوع من العينات ، وهي العينة القصدية ،اذ تم اختبار (١٨٠) وحدة بأعتبار النسبة (١٠%) من حجم البحث البالغ عدده (١٨٠٠) وحدة.

جدير بالذكر ان الباحثة قد تنبهت الى ما يسمى بالخطأ العيني(Sampling Error) اذ ينتج من اختيار الباحث لعينة دراسته اعتقاداً منه انّ هذه العينة تفي بمتطلبات الدراسة التي تمثل المجتمع، فتعاملت الباحثة في الدراسة الحالية مع مايسمى "بالعينة المتيسرة" فهي عينة سهلة الوصول اليها وسهلة التكاليف ولتوفر وحداتها واختصار الجهد و الوقت وامكانية تعميم نتائجها على المجتمع ككل.

وقد اعتمدت الباحثة في احتساب حجم العينة بالمعادلة التالية :

$$\text{حجم البحث} \times \frac{10}{100}$$

$$180 = \frac{10}{100} \times 1800$$

ثالثاً:- <u>حدود ومجالات الدراسة وصعوباتها:-</u>

من الخطوات المنهجية إلاخرى تحديد مجالات الدراسة المختلفة وقد اتفق الكثير من المشتغلين في مناهج البحث إلاجتماعي على ان لكل بحث أو دراسة علمية ثلاثة مجالات اساسية تتمثل بالمجال البشري والمكاني والزماني، ويمكن توضيحها بإلاتي:-

أ- **<u>المجال البشري:-</u>** ويقصد به تحديد مجتمع البحث الذين تجري عليهم الدراسة، وقد تحدد مجتمع دراستنا بالافراد المنتمين الى عدد من النقابات منها(نقابة الاكاديميين، نقابة المعلمين، نقابة الحقوقيين، نقابة المحامين) كونهم الاكثر اطلاع ودراية بالوضع من

غيرهم ، اضف الى ذلك انهم من خلال سلوكياتهم السياسية التي مارسو بها جملة من الفعاليات والانشطة السياسية منذ العام ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا.

ب- **المجال المكاني** :- أما المجال المكاني لهذه الدراسة فقد تحدد بمدينة الحلة التي تضم النقابات المشار اليها اعلاه.

ت- **المجال الزماني**:- يقصد به السقف الزمني أو الوقت الذي استغرقتهُ الدراسة في جانبها الميداني، والذي بدأ بتوزيع الاستمارة الاستبيانية الى استخراج النتائج (٢٠٢٢/١٠/٤ - ٢٠٢٣/١/٣٠)

ث- **صعوبات الدراسة:**

واجهت الباحثة العديد من الصعوبات والتي تمثلت بالاتي:

١. صعوبة توافر احصائيات رسمية لسكان مدينة الحلة المركز، اضف الى ان كبر جحم مجتمع الدراسة

٢. امتناع عدد كبير من افراد المجتمع من الاجابة على استمارة الاستبانة نتيجة لتحفظهم مما ورد فيها من اسئلة، وهو ما دفع الباحثة الى اختيار شرائح محددة من المجتمع لتكون منها عينةالدراسة وهذا ما اشرنا اليه في عينة الدراسة" العينة المتيسرة"

٣. لم تلمس الباحثة تعاونا جديا اهتماما كبيرا من قبل افراد المجتمع وذلك بحكم شيوع حالة التذمر من الوضع السياسي وعدم الاهتمام به على اعتبار ان مثل هكذا موضوعات لاجدوى منها بحسب قناعاتهم.

رابعاً:- ادوات جمع البيانات :-

١-الإستبانة :

ويعرف الاستبيان بأنه وسيلة من وسائل جمع البيانات عن طريق إعداد مجموعة من الأسئلة يجيب عليها الأفراد ويدونوها، أو يدونها الباحث تدويناً دقيقاً[١]. كذلك يعرف بأنه (مجموعة من الأسئلة التي توجه الى الأفراد بغية الحصول على بيانات معينة) [٢].

إذ يُعّد السؤال هو إلاساس في جميع إلاستبانات، لذا صممت إلاستبانة الحالية لتترجم أهداف الدراسة إلى أسئلة معينة. وستقدم إلاجابات على هذه إلاسئلة، البيانات اللأزمة لاختبار الفروض التي تهدف الدراسة إلى اختبارها.

احتوت إلاستبانة على (٤١) سؤإلا تضمنت بعض إلاسئلة فقرات عدة. كما جرى تصنيف إلاستبانة إلى قسمين رئيسين: شغل القسم إلاول إلاسئلة المتعلقة بالبيانات إلاولية للمبحوثين، والتي مثلت بمجموعها (٧) اسئلة صممت لاستخلاص معلومات من المستجيبين فيما يتعلق بخلفيتهم الثقافية كالعمر والجنس والحالة إلاجتماعية والتحصيل الدراسي ومستوى الدخل .

صممت إلاسئلة من حيث النوع إلى إلاسئلة المغلقة – المفتوحة وذلك بتحديد بدائل للإجابة على كل فقرة من الفقرات، مع توافر بدائل (أخرى تذكر) لمنح المستجيب حرية أكبر في اختيار إلاجابة التي لم ترد في الفقرات المحددة. كما تساعد إلاستبانة الباحث في الحصول على بيانات حساسة أو محرجة، ففي كثير من إلاحيان يخشى المبحوث اعلان رأيه والتصريح به امام الباحث، ففي مجتمع الدراسة يمكن ان يدلي بصدق وصراحة في إلاستبيان بشكل لا يؤدي إلى التعرف عليهم[٣].

---

[١] فيصل السالم وتوفيق الفرح: مقدمة في طرق البحث في العلوم الاجتماعية، مجموعة أبحاث الشرق الأوسط ، الكويت، ١٩٧٩، ص٦٧.

[٢] مجموعة من الأساتذة: مجالات علم الاجتماع (أسس نظرية ودراسات واقعية)، دار المعرفة الجامعية، ط١ ، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص٢٠٩.

[٣] د. عبد الباسط محمد حسن، البحث إلاجتماعي، ص ٣٢٧.

ويفضل أن لا يكون هناك تكرار في إلاسئلة وان تكون إلاسئلة واضحة المعنى، كما ان إلاجابات على اسئلة إلاستبانة من المبحوثين هي اجابات نهائيا فلا يمكن الرجوع إلى المبحوث للاستفسار عن اجاباته الغامضة المتناقضة، ومن هنا كلما كانت إلاستمارة واضحة ودقيقة توافرت اسباب النجاح، وعليه يرى العالم "موسر" ان نسبة الردود على إلاستبانة تتوقف على عاملين هما [١] :-

١. مادة الدراسة واهميتها بالنسبة للمبحوثين.
٢. نوع المجتمع الذي تجمع منه البيانات والمستوى العلمي لاقراره وقد صمم الباحث استمارة إلاستبانة واعدها لتكوين اداة للدراسة ومكملة للأدوات إلاخرى (الملاحظة، والمقابلة) لأجل الحصول على المعلومات والبيانات الكافية.

٢- <u>صدق إلاستبانة :</u>

أ- **الصدق: Validity**:-يتحدد مفهوم الصدق بقدرة المقياس على قياس ما وضع لقياسه بمعنى أن إلاختبار الصادق هو اختبار يقيس الوظيفة التي يزعم أنه يقيسها ولا يقيس شيئاً أخر[٢].

[١] المصدر نفسه، ص٣٢٨-٣٢٩.

[٢] د. غريب محمد سيد: تصميم وتنفيذ البحث إلاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، إلاسكندرية،١٩٨٣، ص٣٢٨.

جدول (١): يبين أسماء الخبراء الذين تم عرض المقياس عليهم

ت	اسم الخبير	مكان عمله	التخصص الدقيق	عدد الإسئلة في الإستمارة	عدد الإسئلة التي طالب بحذفها	عدد الإسئلة التي طالب بتعديلها	عدد الإسئلة الموافق عليها	نسبة الموافقة
١	أ.د. عمار سليم عبد	آداب / بغداد	علم الإجتماع	٤١	–	٤	٣٦	%٩٠
٢	أ.د. ثائر رحيم كاظم	آداب / القادسية	علم الإجتماع	٤١	٣	٢	٣٥	%٨٧.٥
٣	أ.د. عايد كريم عبد عون	جامعة القاسم الخضراء	قياس وتقويم	٤١	٢	١	٣٧	%٩٢.٥
٤	أ.م.د. ايهاب محمود عبد السلام	ادارة واقتصاد / بابل	احصاء	٤١	–	–	٤٠	%١٠٠
٥	أ.م.د. سلوان فوزي عبد	آداب / بابل	علم الإجتماع	٤١	١	–	٣٩	%٩٧.٥
٧	أ.م.د. نعيم حسين كزار	آداب / بابل	علم الإجتماع	٤١	–	–	٤٠	%١٠٠
٨	أ.م.د. انس عباس غزوان	آداب / بابل	علم الإجتماع	٤١	–	–	٤٠	%١٠٠
٩	أ.م.د. حمزة جواد خضير	آداب / بغداد	علم الإجتماع	٤١	–	٢	٣٨	%٩٥
١٠	أ.م.د. وسن محسن حسن	آداب / بغداد	علم الإجتماع	٤١	١	٣	٣٦	%٩٠
١١	أ.د. فلاح جابر كاظم	آداب / القادسية	علم الإجتماع	٤١	–	–	٤٠	٩٥.٢
				درجة صدق المقياس = ٨٦.٥%				

***وقد استخدم قانون النسبة المئوية لقياس درجة صدق المقياس.**

ب- **ثبات المقياس :** يعد ثبات المقياس من الضرورات التي يجب أن تتوافر للحصول على بيانات تمثل الواقع تمثيلا حقيقيا[١]. فالثبات(**Reliability**) هو مؤشر لمدى إتساق المقياس، وحتى يتمكن الباحث من أداة يمكن عن طريقها الحصول على بيانات دقيقة

[١] بالقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، أسس المناهج الإجتماعية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط١،القاهرة، ٢٠١٢، ص٤٨.

تمكنه من تحقيق أهداف الدراسة، إذ لابد أن تكون تلك إلاداة قادرة على الحصول على إجابات تتمتع بالثبات النسبي. فالثبات إذن يشير إلى إمكانية أن يتضمن المقياس أخطاء متغيرة (**Variable Errors**)، أي إلاخطاء التي يمكن أن تظهر بشكل غير متسق بين ملاحظة وأخرى في المقياس الواحدة أو تلك التي تختلف عند كل استخدام للمقياس نفسه[١]. فالثبات إذن إمكانية الحصول على إلاجابات نفسها إذا ما قام الباحث بتوزيع نفس المقياس/إلاستبانة على عدد من أفراد عينته بعد مرور مُدة زمنية محددة.

وعموما يتراوح قياس درجة الثبات(**Reliability Measure**) ما بين(٠) و(١)، فحينما نحصل على قيمة(٠) عندها لا يتضمن القياس إلا الخطأ، بينما نحصل على(١) عند عدم وجود خطأ متغير في القياس[٢].

ت- **<u>طريقة إعادة الإختبار:</u>** توجد ثلاث طرق لتقدير ثبات المقياس وهي كإلاتي[٣] :

إلاولى : إلاختبار وإعادة إلاختبار.

الثانية : التجزئة النصفية.

الثالثة : النماذج المتوازية.

لجأت الباحثة إلى استخدام طريقة إعادة إلاختبار(**Test-Retest Method**) لاكتشاف تقدير الثبات، فهذه الطريقة تعني أن يقوم الباحث بتوزيع أداة القياس للمجموعة ذاتها من المبحوثين في مدتين زمنيتين مختلفتين عندها يُحسب معامل إلارتباط بين مجموعتي الملاحظات(العلامات) أو بين إلاختبارين، عندها يحصل الباحث على ما يسمى معامل الثبات (**Reliability Coefficient**) والذي يحسب من العلاقة إلاتية:

---

[١] المصدر نفسه ، ص١٧٨.

[٢] شافا فرانكفورت، دافيد ناشمياز، مصدر سابق، ص١٧٩.

[٣] علي ماهر خطاب، إلاحصاء إلاستدلالي في العلوم النفسية والتربوية وإلاجتماعية، الجيزة، مطبعة العمرانية للأوفسيت ط١، ٢٠٠٨، ص٧١٥. ينظر : نادر فهمي الزيود، هشام عامر عليان، مبادئ القياس والتقويم في التربية، ط٣، عمان إلاردن، ٢٠٠٥، ص١٤٤.

$$\boldsymbol{Reliability} = \frac{\mathbf{2}(\boldsymbol{r})}{\mathbf{1}+\boldsymbol{r}}$$

حيث أن : **(r)** معامل ارتباط بيرسون وصيغته

$$r = \frac{S_{XY}}{\sqrt{S\,X\,.\,S\,Y}}$$

x = أداء المستجيب على المقياس إلاول

y = أداء المستجيب على المقياس الثاني

S^2x = التباين المحسوب للعلامات الصحيحة

S^2y = التباين المحسوب للعلامات الملاحظة

Sxy : التباين المشترك المحسوب بين العلامات x، y

وللتأكد من ثبات المقياس عن طريق هذا إلاختبار قامت الباحثة بتوزيعه على عينة بلغت(٢٠) مبحوث من مجتمع الدراسة. بعد ترميزهم للتأكد من ثبات إجابتهم، وبعد مرور(١٠) أيام تم توزيع المقياس على نفس أفراد العينة ، واحتساب النتائج المستحصلة باعتماد(معامل ارتباط بيرسون)، إذ ظهرت نتيجة القياس أن قيمة معامل إلارتباط(٠.٩) مما يدل على وجود ارتباط موجب بين إلاختبار وأن المقياس يتصف بالثبات، إذ معامل الثبات يسأوي (٠,٩).

خامسا:- <u>معالجة البيانات واستخدام الوسائل إلاحصائية</u>

لقد استخدمت الباحثة عدد من المقاييس والوسائل الإحصائية في وصف وتحليل بيانات الدراسة منها :

أ- **معالجة البيانات:** شرعت الباحثة بعد جميع البيانات عن طريق الإستبانة بمعالجة تلك البيانات من خلال إدخالها في استمارة أعدت لهذا الشأن تمهيدا لتصنيفها وجدولتها وتحليلها وتفسيرها لاحقا، إذ تم تصنيف إجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة بصورة كمية، ليجري تحليلها إحصائياً، وليتسنى للباحث استخلاص النتائج منها [١] .

تُعّد مرحلة معالجة البيانات حلقة الوصل بين جمع البيانات وتحليلها، إذ تحّول الملاحظات إلى رموز قابلة للتحليل. في المرحلة الإولى من عملية معالجة البيانات، يصنف الباحثون الملاحظات الفردية الكثيرة إلى عدد من الفئات أصغر لتبسيط عملية توصيف وتحليل البيانات.[٢] غالباً ما تكون البيانات المجمعة غير منظمة، لذا يجب ترتيبها وتصنيفها في شكل جدأول لتسهل عملية تفسيرها وتحليلها.[٣] تصنف إلاجابات عن أسئلة إلاستمارة بصورة "كمية" ومن ثم يجري تحليلها إحصائياً، وتفسيرها، واستخلاص النتائج وإلاتجاهات منها.[٤] بدأت الباحثة بعملية التبويب إلالي للمعلومات، باستخدام برنامج الحزمة إلاحصائية للعلوم إلاجتماعية Statistical Package For The Social Sciences (SPSS)، علما أن معالجة البيانات تمت بإشراف مباشر من إلاساتذة المشرفين إلى جانب أساتذة متخصصين في علم إلاحصاء.

ب- **الوسائل إلاحصائية**

- **النسبة المئوية:** ويرمز لها (%) وتستخدم لمعرفة القيمة النسبية لإجابات المبحوثين.

---

[١] أنتوني غدنز، علم إلاجتماع مع مدُخلات عربية، ترجمة: د. فايز الصايغ، ط٤، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، ٢٠٠٥، ص٦٨٥.

[٢] شافا فرانكفورت و دافيد ناشمياز، مصدر سابق، ص٣٣٢.

[٣] د.فاروق عبد العظيم احمد وآخرون، مقدمة الطرق إلاحصائية، دار المطبوعات الجامعية، إلاسكندرية، ١٩٧٩ن ص٣١.

[٤] أنتوني غدنز، مصدر سابق، ص٦٨٥.

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{الجزء}}{\text{الكل}} \times 100$$

- **ANOVA تحليل التباين أحادي الجانب (one way)**
- **Standard Error : الخطأ المعياري[*] والمسأوي إلى $\sqrt{n}$**
- **Skewness : معامل إلالتواء [**]**

$$SK \frac{3(\bar{x} - me)}{s}$$

- **Pearson Correlation : معامل ارتباط بيرسون : يستخدم في إعادة إلاختبار للتحقق من ثبات أداة القياس (إلاستبانة)**

(*)تعد إلاخطاء المعيارية مظهرا مهما لفهم وتفسير نتائج القياس ففي بعض الحإلات تدفعنا نتائج القياس بعيدا من خلال البيانات العلمية التي يجمعها الباحث ويفشل في أن يفترض دائما احتمال لوجود أخطاء المقياس أو المعيار الذي على أساسه وضع إلاختبار المستخدم. لذلك فالدرجة التي تحصل عليها من القياس قد لا تكون معبرة بدقة عن السمة أو القدرة المراد قياسها فتتضمن تلك الدرجة قدرا من الخطأ سواء أكان خطأ موجبا على شكل زيادة في الدرجة عما يستحقه الفرد نتيجة لقدرته الحقيقية أم نقصا فيها، لأن أداء الفرد أقل من الواقع. والخطأ المعياري للقياس هو انحراف معياري متوقع لنتائج أي فرد يجري اختبار، وهو مؤشر من مؤشرات دقة القياس، بوصفه يوضح مدى اقتراب درجات الفرد على المقياس من الدرجة الحقيقية. ينظر : إبراهيم أحمد سلامة، المدخل التطبيقي للقياس في اللياقة البدنية، ، منشأة المعارف، الاسكندرية ، ٢٠٠٠، ص٧١. ينظر كذلك : صفوت فرج، القياس النفسي ، دار الفكر العربي، ط١، القاهرة،١٩٨٠، ص٣٢٢.

** إلالتواء (Skewness): فيعرف بأنه عدم تماثل القيم حول الوسط الحسابي، بمعنى أنه ليس لدينا نقطة تماثل لتقسم المنحى إلى قسمين متطابقين، إذ يوجد حالتين للالتواء هما :

إلاولى : أن يكون المنحنى ملتوي نحو اليمين **(موجب إلالتواء)** وهي الحالة التي يكون ذيل المنحنى ممتد نحو اليمين وفي هذه الحالة يكون الوسط الحسابي له أكبر قيمة، الوسيط، المنوال له أصغر قيمة.

الثانية : أن يكون المنحنى ملتوي نحو اليسار **(سالب إلالتواء)** وهي الحالة التي يكون ذيل المنحنى ممتد نحو اليسار وفي هذه الحالة يكون الوسط الحسابي أصغر قيمة، الوسيط، المنوال أكبر قيمة له.

الفصل الخامس

عرض وتحليل البيانات

المبحث إلاول: عرض ووصف البيانات إلاساسية لوحدات عينة الدراسة

أولاً : البيانات إلاولية

ثانياً: البيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة

المبحث الثاني : اختبار الفرضيات العلمية ومناقشتها

أولاً: اختبار الفرضيات

ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية

ثالثًا: التوصيات والمقترحات

الفصل الخامس

عرض وتحليل البيانات

المبحث إلاول: عرض ووصف البيانات إلاساسية لوحدات عينة الدراسة

أولاً / البيانات إلاولية

تعد البيانات العامة أحد المداخل إلاساسية للتعريف بعينة الدراسة، فتحديد جنس المبحوثين، وحالتهم الزوجية والتحصيل الدراسي ، تعد من المعلومات الضرورية بل من أساسيات المعلومات الميدانية التي ترد في إلاستبانة.

١. العمر.

يشير العمر انه احد الخصائص المهمة التي تميز المبحوثين عن بعضهم البعض لان العمر اهمية في اكتساب الخبرة والمعرفة والتفاعل الاجتماعي .

جدول (٣): يبين الفئات العمرية للمبحوثين

ت	الفئات العمرية	العدد	النسبة المئوية
	٢٥- ٣٥	٢٣	%١٣
	٣٦- ٤٥	٣٢	%١٨
	٤٦- ٥٥	٧١	%٣٩
	٥٦- ٦٥	٣٩	%٢٢
	٦٦ فأكثر	١٥	%٨
	المجموع	١٨٠	%١٠٠

الوسط الحسابي لاعمار المبحوثين= ٣٦ سنة

٢. الجنس .

يؤشر نوع المبحوثين ذكر كان ام انثى في طبيعة الاجابات التي يجيب بها في الدراسة . مثلما هو معروف ان التكوين البيولوجي للذكور يختلف عن الاناث وهو بحد ذاته كفيل بأن يحدث تغيرات كبيرة في حياة كل منهم . بالتالي ينعكس ذلك على نوعية أراءهم وافكارهم وتوجهاتهم . فأجابة كلا الجنسين يمكن ان تعطي مؤشر واضح عن اختلاف آرائهم ازاء موضوع الدراسة .

جدول (٤): يبين جنس المبحوثين

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	١١١	%٦٢
انثى	٦٩	%٣٨
المجموع	١٨٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول اعلاه بأن (١١١) مبحوثاً وبنسبة(٦٢%) هم من الذكور، في حين (٦٩) مبحوثاً وبنسبة (٣٨%) هم من إلاناث . نستنتج مماتقدم، ان عدد الذكور العاملين في مجتمع البحث يفوق عدد إلاناث وذلك بسبب طبيعة المجتمعات العربية ومنها المجتمع العراقي تعطي ادوارا وظيفية اكبر للذكور اكبر في هذا النوع من الوظائف من النساء. اضف الى ذلك فأن المجتمع العراقي بصورة عامة والمجتمع الحلي بصورة خاصة هو مجتمع ذكوري والذي لايزال يضع مجموعة من القيود والشروط المجتمعية التي تعوق من حركة العنصر النسوي في العمل او الوصول الى تسنم وظائف في مثل هذه الوظائف، ومن ثم فالقيم والعادات والتقاليد لازالت تلعب دورا سلبيا لذا فأن رأيها في السياسية اقل بالنسبة للرجل.

١. التحصيل الدراسي

ويقصد به الشهادة العلمية أو المؤهل إلاكاديمي الذي يحصل عليه الفرد من جراء عملية الدراسة، إذ لعب التحصيل الدراسي دورا بارزا في الحياة إلاجتماعية لاسيما النتاجات العلمية وما يدلي به من معلومات تخص ظاهرة معينة، ولا يقتصر إلامر على إلاجابات وحسب وانما

ينعكس ذلك على الرؤى والتوجهات الفكرية لأصحاب المستويات العلمية العالية في نظرتهم لواقع الهوية والانتماء واثرهما في السلوك السياسي للفرد .

جدول (٥): يوضح التحصيل الدراسي للمبحوثين

التحصيل الدراسي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	١٠٠	%٥٦
ماجستير	٣٨	%٢١
دكتوراه	٤٢	%٢٣
المجموع	١٨٠	%١٠٠

يتضح من بيانات الجدول اعلاه ان (١٠٠) مبحوث وبنسبة (٥٦%) حصلوا على شهادة البكالوريوس، في حين ان (٣٨) مبحوث وبنسبة(٢١%) حصلوا على شهادة الماجستير، فيما كان (٤٢) مبحوث وبنسبة (٢٣%) حصلوا على شهادة الدكتوراه.

٢. منطقة السكن.

يقصد بمنطقة السكن المكان الذي يسكن فيه المبحوثين سواء كان في منطقة حضرية أو ريفية، لان لمنطقة السكن تأثيراً في تكوين إلاتجاهات وإلاراء والمواقف والقيم وتحديد نمط الشخصية في ضوء إلاطار الثقافي الذي ترسمه وتحدده البيئة التي نشأوا فيها

جدول (٦): يوضح منطقة السكن للمبحوثين

منطقة السكن	العدد	النسبة المئوية
مركز مدينة	٩٠	%٥٠
قضاء	٥٦	%٣١
ناحية	٣٤	%١٩
المجموع	%١٠٠	%١٠٠

يتضح من البيانات الواردة في الجدول اعلاه بأن (٩٠) مبحوثاً وبنسبة (٥٠%) يقع محل سكناهم في مركز المدينة، في حين ان (٥٦) مبحوثاً وبنسبة(٣١%) يسكن في مركز القضاء، بينما (٣٤) مبحوثاً وبنسبة (١٩%) محل سكناهم في الناحية.

٣. الحالة إلاجتماعية

تلعب الحالة إلاجتماعية في أغلب الدراسات دورا بارزا في نوعية اجابات المبحوثين لها من تأثير واضح على شخصية الفرد واستقراره وشعوره بالمسؤولية أكثر من غيره مع إلاخذ بالحسبان الظروف إلاجتماعية وإلاقتصادية والسياسية والثقافية والشخصية التي تحيط بالبعض منهم، لذا فالحالة إلاجتماعية لها تأثير مهم في إجابات المبحوثين وذلك من خلال إلاستقرار النفسي والعاطفي ويتكون ذلك من خلال آراء الباحثين اتجاه موضوع الدراسة

جدول (٧): يبين الحالة إلاجتماعية للمبحوثين

الحالة إلاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
أعزب	٤٧	%٢٦
متزوج	١١٧	%٦٥
مطلق	١١	%٦
أرمل	٥	%٣
المجموع	١٨٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى أن (٤٧) مبحوثاً وبنسبة (٢٦%) منهم اعزب، في حين ان (١١٧) مبحوثاً وبنسبة (٦٥%) هم من المتزوجين، فيما كان (١١) مبحوث وبنسبة (٦%) منهم مطلق، وان (٥) مبحوثاً وبنسبة (٣%) منهم ارمل.

٤. عائديه السكن.

جدول (٨): يوضح عائدية السكن للمبحوثين

عائديه السكن	العدد	النسبة المئوية
ملك طابو	٩٧	%٥٤
ايجار	٢٨	%١٦
ملك زراعي	٤٢	%٢٣
سكن حكومي	١٠	%٦
تجأوز	٣	%١

عائديه السكن	العدد	النسبة المئوية
المجموع	١٨٠	%١٠٠

يتضح من بيانات الجدول اعلاه بأن (٩٧) مبحوثاً وبنسبة (٥٤%) عائدية سكنه ملك طابو، في حين ان (٢٨) مبحوثاً وبنسبة (١٦%) عائدية السكن ايجار، بينما (٤٢) مبحوث وبنسبة (٢٣%) يسكن في ملك زراعي، وهناك (١٠) مبحوثاً وبنسبة (٦%) يسكن في دور حكومية، وان (٣) مبحوثاً وبنسبة (١%) يسكن في تجاوز.

نستنتج من بيانات الجدول أعلاه ان غالبية المبحوثين لديهم سكن لائق ويعد ذلك من الحاجات إلاساسية التي يسعى إلانسان لإشباعها، فإذا تحقق إشباعها فهو يسعى نحو تحقيق ما يلبي طموحاته وبناء ذاته وهويته وانتمائه.

٥. كفاية الدخل.

جدول (٩): يوضح مستوى الدخل للمبحوثين

الدخل الشهري	العدد	النسبة المئوية
يقل عن الحاجة	٤٠	%٢٢
يسد الحاجة	١٣٢	%٧٣
ككفي للحاجة	٨	%٥
المجموع	١٨٠	%١٠٠

يتبين من الجدول اعلاه بان (٤٠) مبحوثاً وبنسبة (٢٢%) ينتمون إلى وضع يقل عن الحاجة، في حين (١٣٢) مبحوثاً وبنسبة (٧٣%) ينتمون إلى وضع مادي يسد الحاجة، و(٨) مبحوثاً وبنسبة (٥%) ينتمون إلى وضع مادي يزيد عن الحاجة.

ثانيا/ البيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة

جدول (١٠): يوضح اسباب أزمة الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي

السبب	العدد	النسب المئوية
النظام الدكتاتوري ماقبل عام ٢٠٠٣	٣٠	%١٧
الولاءات الطائفية والمذهبية	٤٠	%٢٢

السبب	العدد	النسب المئوية
الولاءات القومية والعرقية	٢٤	%١٣
ضعف تطبيق القانون	٤٥	%٢٥
غياب الشعور بالهوية الوطنية	٢٠	%١١
إلازمات والصراعات الداخلية والخارجية	١٢	%٧
غياب الثقة بين الشعب والحكومات المتعاقبة	٩	%٥
المجموع	١٨٠	%١٠٠

يتضح من بيانات الجدول أعلاه بأن (٣٠) مبحوثاً وبنسبة (١٧%)أجابوا بأن النظام الدكتاتوري سبب في حدوث أزمة الانتماء والهوية، في حين (٤٠) مبحوث وبنسبة (٢٢%) أجابوا بأن الولاءات الطائفية والمذهبية هي سبب ذلك، وان (٢٤) مبحوثاً وبنسبة (١٣%) أجابوا بأن الولاءات القومية هي المسبب بذلك، فيما كان (٤٥) مبحوثاً وبنسبة (٢٥%) أجابوا بأن ضعف تطبيق القانون هو سبب في حدوث تلك الازمة، (٢٠) مبحوثاً وبنسبة (١١%) أجابوا بأن السبب هو غياب الشعور بالهوية الوطنية، وان (١٢) مبحوثاً وبنسبة (٧%) أكدوا ان المسبب هو الصراعات وإلازمات الداخلية والخارجية، وان (٩) مبحوثاً وبنسبة (٥%) أجابوا بأن غياب الثقة بين الشعب والحكومات المتعاقبة هي سبب في حدوث أزمة الانتماء والهوية.

نستنتج مما تقدم ان ضعف تطبيق القانون هي الأعلى نسبةً في قناعات الفرد العراقي وهذا يعني أن عدداً كبيراً منهم اتفقوا على ان ضعف تطبيق القانون هو عامل أساسي في حدوث أزمة الانتماء والهوية .

جدول (١١): يوضح مدى تمسك الفرد بهويته من عدمها

نوع إلاجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٥٠	%٢٨
إلى حد ما	٧١	%٣٩
لا	٥٩	%٣٣
المجموع	١٨٠	%١٠٠

يتضح من الجدول اعلاه بأن (٥٠) مبحوث وبنسبة (٢٨%) أجابوا بـ(نعم) في ان الفرد العراقي متمسك بهويته، في حين ان (٧١) مبحوثاً وبنسبة (٣٩%) أجابوا بـ (إلى حد ما)، في حين أن هناك (٥٩) مبحوثاً وبنسبة (٣٣%) أجابوا بـ(لا) بأنهم لا يعتقدون ان الفرد العراقي متمسك بهويته وان ذلك يكاد يكون معدوما.

جدول (١٢) : يوضح طبيعة الصفة الغالبة على انتماء الفرد العراقي

نوع الانتماء	العدد	النسبة المئوية
الانتماء للعشيرة	٥٠	%٢٨
الحزب السياسي	٤٧	%٢٦
الانتماء للقومية	٣٨	%٢١
الانتماء للمذهب والطائفة	٤٥	%٢٥
المجموع	١٨٠	%١٠٠

تشير البيانات الواردة في الجدول اعلاه بأن (٥٠) مبحوثاً وبنسبة (٢٨%) يعتقدون بأن الانتماء للعشيرة هي الصفة الغالبة على الفرد العراقي، في حين ان (٤٧) مبحوثاً وبنسبة (٢٦%) يعتقدون ان الحزب السياسي هي الصفة الغالبة على انتماء الفرد العراقي، وان (٣٨) مبحوثاً وبنسبة (٢١%) يعتقدون بأن الانتماء للقومية هي الصفة الغالبة، فيما (٤٥) مبحوثاً وبنسبة (٢٥%) يعتقدون بأن الانتماء للمذهب والطائفة هي الصفة المحبذة للفرد العراقي.

نستنتج مما تقدم في ان الصفة الغالبة على الفرد العراقي هي انتمائه للعشيرة وبهذا يتضح ان المجتمع العراقي مجتمع عشائري تحكمه الزعمات التقليدية من شيوخ العشائر وزعماء القبائل على وفق منظومة العادات والتقاليد والأعراف العشائرية، وهو مايعني ان قيم الولاء للعشيرة قد تفوق قيم الانتماء للوطن، وقد مثل ذلك انعكاس سلبي للبعض على نظرة الفرد لواقع الانتماء والهوية الوطنية.

جدول (١٣): يوضح سبب ضعف الانتماء للوطن لدى للفرد العراقي

إلاسباب	العدد	النسبة المئوية
غياب مسؤولية الدولة تجاه المجتمع	٧٦	%٤٢
الحصول على الدعم المالي	٣٧	%٢١

ضعف الحكومات بعد عام ٢٠٠٣	٥٧	%٣٢
العصبية القبيلة	١٠	%٥
المجموع	١٨٠	%١٠٠

يتضح من الجدول اعلاه بأن (٧٦) مبحوثاً وبنسبة (٤٢%)أجابوا بأن غياب مسؤولية الدولة تجاه المجتمع هي المسبب الرئيس في ضعف انتماء الفرد العراقي للوطن، وان(٣٧) مبحوثاً وبنسبة (٢١%) اجابوا بأن الحصول على الدعم المالي هي السبب في ذلك، في حين (٥٧) مبحوثاً وبنسبة (٣٢%) رأوا السبب في ضعف الحكومات بعد عام ٢٠٠٣، وان(١٠) مبحوثاً وبنسبة (٥%) أجابوا بأن العصبية القبلية هي السبب الرئيس في كل ذلك. نستنتج مما تقدم ان اهم سبب لضعف الانتماء هو غياب مسؤولية الدولة تجاه المجتمع التي مثلت سببا رئيسا في حدوث أزمة الانتماء ذلك ان غياب مسؤولية الدولة في تحقيق اهداف المجتمع والفرد يولد حافزاً لدى المواطن العراقي من وجود أزمة ثقة حقيقة تجاه الدولة.

جدول (١٤): يوضح مدى كون مؤسسات التنشئة إلاجتماعية مؤهلة لغرس القيم إلاجتماعية

نوع إلاجابة	العدد	النسبة المئوية
مؤهلة	٣٢	%١٨
مؤهلة إلى حد ما	٨٤	%٤٧
غير مؤهلة	٦٤	%٣٥
المجموع	١٨٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول أعلاه بأن (٣٢) مبحوثاً وبنسبة (١٨%) يعتقدون أن مؤسسات التنشئة إلاجتماعية مؤهلة لغرس القيم إلاجتماعية، وان (٨٤) مبحوثاً وبنسبة (٤٧%) أجابوا بأنها (مؤهلة إلى حد ما) بأنهم يعتقدون بأنها تقوم بدورها نوعا ما، فيما يرى (٦٤) مبحوثاً وبنسبة (٣٥%) اكدوا انها (غير مؤهلة) ولا يعتقدون بذلك اصلا

جدول (١٥) : يوضح موجهات السلوك السياسي لدى الفرد العراقي

موجهات السلوك السياسي	العدد	النسبة المئوية
التنشئة إلاجتماعية	٥١	%٢٨
التظاهرات وإلاحتجاجات	٥٢	%٢٩
إلاعلام ومواقع التواصل إلاجتماعي	٧٧	%٤٣

المجموع	١٨٠	%١٠٠

يتضح من بيانات الجدول بأن (٥١) مبحوثاً وبنسبة (٢٨%)أجابوا بأن التنشئة إلاجتماعية احد موجهات السلوك لدى الفرد العراقي، في حين ان (٥٢) مبحوثاً وبنسبة (٢٩%) أجابوا بأن التظاهرات وإلاحتجاجات لها الدور إلاكبر في ذلك، في حين أن (٧٧) مبحوثاً وبنسبة (٤٣%) أجابوا بان إلاعلام ومواقع التواصل إلاجتماعي هي من تؤثر اكثر في عملية التنشئة إلاجتماعية.

نستنتج مما تقدم إلى ان وسائل إلاعلام ومواقع التواصل إلاجتماعي وخاصة الجديد منها لها دور كبير في زيادة الوعي الفردي وإلاجتماعي بالمجتمع العراقي، لذا فأن للإعلام دوراً فعالاً في توجيه السلوك السياسي، و لاحظنا هذا في حراك تشرين عام ٢٠١٤ والسنوات التي تلتها في العراق.

جدول (١٦): يوضح الدور الذي تمارسه القيم إلاجتماعية في ترسيخ الهوية الوطنية والانتماء

إلاجابة	العدد	النسب المئوية
تمارس دور رئيسي	٥٦	%٣١
تمارس دور ثانوي	٦٥	%٣٦
لا تمارس	٥٩	%٣٣
المجموع	١٨٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول اعلاه (١٦) بأن (٥٦) مبحوثاً وبنسبة (٣١%) أجابوا بأن القيم إلاجتماعية تمارس دوراً رئيسياً في ترسيخ الانتماء والهوية، في حين ان (٦٥) مبحوثاً وبنسبة (٣٦%) أتفقوا مع اهمية القيم إلاجتماعية في انها تمارس دوراً ثانوياً في ذلك، وان (٥٩) مبحوثاً وبنسبة (٣٣%) أجابوا بأن ليس لها أي دور في ترسيخ الانتماء والهوية.

نستنتج مما تقدم إن القيم إلاجتماعية تساهم بشكل كبير في ترسيخ الهوية والانتماء، من خلال تغذيتها من إلاسرة ومؤسسات المجتمع الاخرى، وبأن الفرد العراقي تحكمه العادات والتقاليد والقيم إلاجتماعية وهذا مؤشر جيد في ان القيم إلاجتماعية تعكس أثراً إيجابياً في تعزيز الانتماء والهوية والولاء للوطن.

جدول (١٧): يوضح التحديات التي ادت إلى خلق أزمة الانتماء والهوية

التحديات	العدد	النسب المئوية
الصراع السياسي	٦٨	**%٣٨**
الصراع الطائفي	٦٢	**%٣٤.٤**
الصراع القومي	٨	**%٤.٤**
الصراع العشائري	١٦	**%٩**
سياسة تكميم إلافواه	٩	**%٥**
الولاءات لدول اخرى	١٧	**%٩.٣**
المجموع	١٨٠	**%٩٩**

يشير الجدول اعلاه بأن (٦٨) مبحوثاً وبنسبة (٣٨%) أجابوا بأن (الصراع السياسي) احد اهم التحديات التي ادت إلى خلق أزمة الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي، في حين ان (٦٢) مبحوثاً وبنسبة (٣٤%) أجابوا بالدور إلاكبر لل(الصراع الطائفي)، وان(٨) مبحوثاً وبنسبة (٤%)أجابوا بأن (الصراع القومي) يمثل التحدي إلاكبر في هذا المجال، فيما يرى (١٦) مبحوثاً وبنسبة (٩%) اكدوا بأن (الصراع العشائري) تمثل تحديا رئيسا يخلق أزمة الانتماء والهوية، وان (٩) مبحوثاً وبنسبة (٥%) اتفقوا بأن التحدي يكمن بسياسة تكميم إلافواه ودورها إلاكبر في خلق أزمة هوية وانتماء، وان (١٧) مبحوثاً وبنسبة (٩%) أجابوا بأن (الولاءات لدول اخرى) تمثل تحديا اكبر في خلق أزمة الانتماء والهوية تشير بيانات الجدول اعلاه في ان غالبية المبحوثين يعتقدون أن الصراع السياسي والصراع الطائفي من التحديات إلاساسية التي خلقت أزمة الانتماء والهوية وانعكاساتها على السلوك السياسي لدى الفرد العراقي .

جدول (١٨): يوضح تأثير الانتماء إلى الوطن كمحفز على قبول إلاخر المختلف

إلاجابة	العدد	النسب المئوية
اعتقد	٨٠	%.٤٤
اعتقد إلى حد ما	٨٥	%٤٧.٢
لا اعتقد	١٥	%٨.٣
المجموع	١٨٠	%٩٩

يتضح من بيانات الجدول اعلاه بأن (٨٠) مبحوثاً وبنسبة (٤٤%) أجابوا ب (اعتقد) بحيث إنهم يعتقدون ان الانتماء للوطن يحفز على قبول إلاخر، في حين ان (٨٥) مبحوثاً وبنسبة (٤٧%) أجابوا ب(اعتقد إلى حد ما) بأنهم يعتقدون ان الانتماء للوطن يحفز على قبول إلاخر، (١٥) مبحوثاً وبنسبة (٨%) الذين أجابوا ب (لا اعتقد) بأنهم لا يعتقدون بذلك.

نستنتج مما تقدم أي أن غالية المبحوثاًين يعتقدون بأن الانتماء للوطن يحفز في ترسيخ ثقافة قبول افراد المجتمع دون تمييز بسبب الطائفة أو المذهب أو القومية وهذا من ايجابيات الولاء والانتماء للوطن في خلق روح التسامح والتعأون بين أفراد المجتمع.

جدول (١٩): يوضح دور إلازمات والصراعات الداخلية والخارجية في تأزيم واقع الانتماء والهوية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
اتفق	١١٠	%٦١
اتفق إلى حد ما	٦٥	%٣٦
لا اتفق	٥	%٣
المجموع	١٨٠	%١٠٠

يتضح من الجدول اعلاه بأن (١١٠) مبحوثاً وبنسبة (٦١%) الذين أجابوا (اتفق) وبأنهم يعتقدون ان كثرة إلازمات والصراعات الداخلية والخارجية ادت إلى تأزيم واقع الانتماء والهوية، وهناك (٦٥) مبحوثاً وبنسبة (٣٦%) أجابوا (اتفق إلى حد ما) مع ذلك، فيما يرى (٥) مبحوثين وبنسبة (٣%) أجابوا (لا اتفق) فهم لا يعتقدون بذلك اطلاقا

نستنتج مماتقدم أن غالبية المبحوثين إتفقوا على أن إلازمات والصراعات الداخلية والخارجية تلعب دوراً في تأزيم الانتماء والهوية، وفعلاً ان هناك علاقة قوية بين كثرة الصراعات

وإلازمات الداخلية والخارجية التي ادت إلى حدوث أزمة حقيقة في الانتماء والولاء والهوية لدى الفرد العراقي.

جدول (٢٠): يوضح تأثير القيم إلاجتماعية في توجيه السلوك السياسي

نوع إلاجابة	العدد	النسب المئوية
نعم	٩٥	%٥٣
إلى حد ما	٧٧	%٤٣
لا	٨	%٤
المجموع	١٨٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول اعلاه بأن (٩٥) مبحوث وبنسبة (٥٣%) أجابوا (نعم) وأنهم يعتقدون ان القيم إلاجتماعية تلعب دواً هاماً في توجيه السلوك السياسي، في حين ان (٧٧) مبحوثاً وبنسبة (٤٣%) أجابوا إلى حد ما، وهناك (٨) مبحوثاً وبنسبة (٤%) أجابوا (لا) بأنهم لا يعتقدون بدور القيم في توجيه السلوك السياسي.

جدول (٢١): يوضح مدى مساهمة التحول والتغيير السياسي الذي شهده العراق بعد ٢٠٠٣ في أزمة الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي

إلاجابة	العدد	النسب المئوية
ساهم بدرجة كبيرة	١٠٥	%٥٨
ساهم إلى حد ما	٥٥	%٣١
لم يسهم	20	%١١
المجموع	١٨٠	%١٠٠

يتضح من البيانات الورادة من الجدول اعلاه بأن (١٠٥) مبحوث وبنسبة (٥٨%) أجابوا بنعم بأنهم يعتقدون التحول السياسي ساهم في خلق أزمة الانتماء والهوية بعد عام ٢٠٠٣، وان (٥٥) مبحوث وبنسبة (٣١%) أجابوا بإلى حد ما ان التحول والتقييد السياسي ساهم في خلق أزمة الانتماء والهوية بعد عام ٢٠٠٣، وهناك (٢٠) مبحوث وبنسبة (١١%) أجابوا بلا يعتقدون ان التحول والتقييد السياسي ساهم في خلق أزمة الانتماء والهوية لدى لفرد العراقي.

جدول (٢٢): يوضح مدى انتشار مفاهيم الديمقراطية وإلانفتاح على العالم في خلق أزمة في الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي

إلاجابة	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	٦٠	%٣٣
موافق	٨٠	%٤٤
غير موافق	٤٠	%٢٢
المجموع	١٨٠	%٩٩

يتضح من الجدول اعلاه بأن (٦٠) مبحوث وبنسبة (٣٣%) أجابوا موافق بشدة بأنهم يعتقدون في ان انتشار الديمقراطية وإلانفتاح على العالم ادى إلى خلق أزمة الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي، وان (٨٠) مبحوث وبنسبة (٤٤%) أجابوا بإلى حد ما وهناك (٤٠) مبحوث وبنسبة (٢٢%) أجابوا بعدم موافقتهم على ذلك .

نستنتج مما تقدم أن غالبية المبحوثين يعتقدون بأن انتشار الديمقراطية وإلانفتاح على العالم ادى إلى خلق أزمة الانتماء والهوية، وهذا عملية التحول الديمقراطي وما نتج عنها من تبدل بشكل النظام السياسي ونخبه السياسي لم تكن بمستوى طموحات الشعب العراقي، وقد مثل ذلك سببا رئيسا لشعور الفرد العراقي بحالة إلاغتراب وبالشكل الذي اثر في تأزيم واقع الانتماء والهوية لديه.

جدول (٢٣): يوضح مخرجات أزمة التعددية الثقافية والدينية في عراق بعد عام ٢٠٠٣ مثلت معوقاً اجتماعياً ادى إلى ضعف الولاء والانتماء لدى الفرد العراقي

إلاجابة	العدد	النسبة المئوية
اتفق	٧١	%٣٩
اتفق إلى حد ما	٨٢	%٤٦
لا اتفق	٢٧	%١٥
المجموع	١٨٠	%١٠٠

يتضح من الجدول اعلاه بأن (٧١) مبحوث وبنسبة (٣٩%) أجابوا ب(أتفق) مع أزمة التعددية الثقافية والدينية في عراق بعد عام ٢٠٠٣ قد خلق أزمة الانتماء والهوية، وان(٨٢)مبحوث وبنسبة (٤٦%) أجابوا (اتفق إلى حد ما)، في حين يرى (٢٧) مبحوثا وبنسبة

(١٥%) أجابوا (لا اتفق) مع أزمة التعددية الثقافية والدينية وانها ادت إلى خلق أزمة الانتماء والهوية.

نستنتج مما تقدم إلى ان أزمة التعددية الثقافية والدينية بعد عام ٢٠٠٣ تفتتح امام الفرد العراقي افاقاً وتتعدد إلادوار أو المناشط الثقافية عقدت من ادواره المجتمعية وبالشكل الذي يجعل منه فردا يعيش حالة صراع ادوار لا قيمة للكثير منها لأنها لاتتفق ورغباته المعقدة وهو ما ساهم في خلق أزمة الانتماء والهوية وانعكست سلبا على سلوكه السياسي.

جدول (٢٤): يوضح مدى مساهمة التعصب بمختلف اشكاله في تقليل فرص التسامح وقبول الاخر

نوع إلاجابة	العدد	النسب المئوية
اعتقد	٩٤	%٥٢
اعتقد إلى حد ما	٧٤	%٤١
لا اعتقد	١٢	%٧
المجموع	١٨٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول اعلاه بأن (٩٤) مبحوث وبنسبة (٥٢%) أجابوا بأن لتعصب بمختلف اشكاله قد قلل من فرص التسامح وقبول إلاخر، في حين ان (٧٤) مبحوث وبنسبة (٤١%) أجابوا (اعتقد إلى حد ما)، فيما رأى (١٢) مبحوثا وبنسبة(٧%) بأنهم لا يعتقدون ان التعصب بمختلف اشكاله قد قلل ذلك.

نستنتج مما تقدم في ان التعصب بمختلف أشكاله ساهم في التقليل من فرص التسامح وقبول الآخر، وبهذا فأن غالبية المبحوثين يعتقدون بأن التعصب قد عمل على خلق أزمة الانتماء والهوية بسبب ان كل فرد ينتمي إلى مذهب أو طائفة أو حزب سياسي فهو متعصب لإنتمائه بالتالي هنا فقدت روح الهوية والانتماء والولاء للوطن.

جدول (٢٥): يوضح مساهمة عمليات التهميش وإلاقصاء القومي والديني بإلاضرار بعملية بناء الهوية والمواطنة والانتماء

السبب	العدد	النسبة المئوية
ساهمت بشدة	٩٠	%٥٠
ساهمت إلى حد ما	٧٠	%٣٩
ساهمت بدرجة ضعيفة	٢٠	%١١
المجموع	١٨٠	%١٠٠

يتضح من الجدول اعلاه بأن (٩٠) مبحوثاً وبنسبة (٥٠%) أجابوا بان عمليات التهميش وإلاقصاء القومي والديني ساهمت في إلاضرار بعملية بناء الهوية والمواطنة والانتماء، في حين ان (٧٠) مبحوثاً وبنسبة (٣٩%) أجابوا بإلى حد ما، فيما اجاب (٢٠) مبحوثا وبنسبة (١١%) بضعف مساهمة عملية إلاقصاء والتهميش في إلاضرار بعمليات بناء الهوية والانتماء والمواطنة.

نستنتج مما تقدم بأن عمليات التهميش وإلاقصاء القومي والديني ساهم في إلاضرار بعملية بناء الهوية والمواطنة والانتماء وهذا بسبب ان اعضاء الدولة ومزأولة مناشط السياسة في النظام الدكتاتوري قد ساهم في إلاضرار في شخصية الفرد العراقي وسبب له أزمة ثقة بالدولة واعضائها، بالتالي أصبح الفرد العراقي لا يذهب إلى مراكز إلاقتراع ولا ينتخب ممثلين ينوبون عنه في تمثيل السياسة بسبب وجود أزمة أثرت على نفسيته وزعزعت ثقته بنواب السياسيين وقد انعكست هذه الازمة على الانتماء والهوية .

جدول (٢٦): يوضح تأثير عملية التحول الديمقراطي وما نتج عنها من أزمة هوية وانتماء على عملية بناء الدولة

نوع إلاجابة	العدد	النسبة المئوية
أثرت إلى حد كبير	٨٣	%٤٦
أثرت إلى حد ما	٧٤	%٤١
لم تؤثر	٢٣	%١٣
المجموع	١٨٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول اعلاه بأن (٨٣) مبحوث وبنسبة (٤٦%) أجابوا ب (أثرت إلى حد كبير) وأنهم يعتقدون بان عملية التحول الديمقراطي وما نتج عنها أثرت إلى حد بعيد على بناء

الدولة، في حين يرى (٧٤) مبحوث وبنسبة (٤١%) بانها أثرت إلى حد ما، فيما اجاب (٢٣) مبحوثا وبنسبة (١٣%) بأنها لم تؤثر، وأنهم لا يعتقدون بذلك.

نستنتج مما تقدم إلى اعتقاد المبحوثين في ان عملية التحول الديمقراطي هي عملية نقلة كبيرة للمجتمع العراقي، ومن ثم فهي لم تأت بجديد وهذا يرجع إلى عدم خبرة النخب السياسية لواقع العملية السياسية على مدى عشرين عاما، أضف إلى ذلك إن الصراعات وإلازمات والولاءات الفرعية ما زالت تطغى على واقع الهوية العراقية الموحدة، ثم ان المجتمع العراقي لا يزال يعيش في ظل مفاهيم تقليدية . فان الفرد لم يتغير كثيراً بل ما زال في مرحلة التغيير البدائية فعقله وبيئته لم يستوعباه هذا التطور والتحول الديمقراطي بالتالي حدث اضرار في بناء الدولة وخلق أزمة في الانتماء والهوية بسبب تطلع الفرد على العالم إلاخر.

جدول (٢٧): يوضح أزمة الانتماء والهوية تعد من اهم التحديات التي انعكست سلباً على حالة إلاستقرار السياسي

نوع إلاجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٨٨	%٤٩
اعتقد إلى حد ما	٦٥	%٣٦
لا	٢٧	%١٥
المجموع	١٨٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول اعلاه بأن (٨٨) مبحوثا وبنسبة (٤٩%) أجابوا بنعم وأنهم يعتقدون بان أزمة الانتماء والهوية انعكست سلباً على إلاستقرار السياسي، فيما يرى (٦٥) مبحوثا وبنسبة (٣٦%) أجابوا بإلى حد ما، في حين هناك (٢٧) مبحوث وبنسبة (١٥%) أجابوا بلا وبأنهم لا يعتقدون بأن أزمة الانتماء والهوية من اهم التحديات التي انعكست سلبا غلى حالة إلاستقرار السياسي.

نستنتج مما تقدم إلى أن نظرة المجتمع لأزمة الانتماء والهوية هي أزمة واقعية مستمرة إلى يومنا هذا، فأن وجود هذه الازمة هو من أهم التحديات والعوامل إلاساسية في استمرار الحالة السلبية لاستقرار السياسي.

جدول (٢٨): يوضح ابرز التحديات التي انعكست سلباً على إلاستقرار السياسي وإلاجتماعي

نوع التحديات	العدد	النسبة المئوية
التحدي الفكري وإلايديولوجي	٧٧	%٤٣
إلازمات السياسية	٦٥	%٣٦
إلازمات إلاقتصادية	٣٢	%١٨
التحدي الثقافي	٦	% ٣
المجموع	١٨٠	%١٠٠

يتضح من الجدول اعلاه بأن (٧٧) مبحوثاً وبنسبة (٤٣%) أجابوا بأن التحدي الفكري وإلايديولوجي من ابرز التحديات التي انعكست سلبا على حالة إلاستقرار السياسي، في حين ان (٦٥) مبحوثاً وبنسبة (٣٦%) أجابوا بأن إلازمات السياسية هي سبب حالة عدم إلاستقرار السياسي وإلاجتماعي، وان (٣٢) مبحوثاً وبنسبة (١٨%) أجابوا بأن إلازمات إلاقتصادية لها الدور إلابرز في ذلك، فيما اجاب (٦) مبحوثين وبنسبة (٣%) بأن التحدي الثقافي يعد التحدي إلابرز التي انعكست سلبا على حالة إلاستقرار السياسي وإلاجتماعي.

نستنتج مما تقدم إلى ان نصف المبحوثين من العينة المدروسة يعتقدون ان التحدي الفكري وإلايديولوجي، من اهم التحديات التي تواجه الفرد العراقي وانعكست بشكل سلبي على إلاستقرار السياسي وإلاجتماعي، وتعد مشكلة الهوية من المشاكل المستعصية في البلدان غير الديمقراطية، فالدكتاتوريات المستبدة لا تكتفي بالهيمنة على مقاليد إلامور وتجريد إلامة من حق الرأي والحكم والحرية والتمتع بالحقوق، بل نجدها تختزل إلاوطان بمصالح فئوية ضيقة على حساب مصلحة الوطن العامة لانها تجعل من الولاء لها هو العلاقة الوحيدة للانتماء للوطن، بحيث تسلخ حق الانتماء من كل المعارضين، فهي لا تكتفي بتخوينهم ووصفهم بالعملاء، بل تدعي عدم انتمائهم للوطن اصلاً.

جدول (٢٩): يوضح دور الظروف غير المستقرة سببا في أزمة الانتماء والهوية

إلاجابة	العدد	النسبة لمئوية
ساهمت بدرجة كبيرة	١٤٥	%٨١
ساهمت بدرجة ضعيفة	٢٥	%١٤

لم تسهم	١٠	٥ %
المجموع	١٨٠	١٠٠%

يتضح الجدول اعلاه بأن (١٤٥) مبحوثاً وبنسبة (٨١%) أجابوا بأنها ساهمت بدرجة كبيرة، فيما اجاب (٢٥) مبحوثاً وبنسبة (١٤%) بان دورها ضعيفا، في حين رأى(١٠) مبحوثين وبنسبة (٥%) اجابوا بأنها لم تسهم ومن ثم فهم لا يعتقدون بأن الظروف غير المستقرة التي عاشها المجتمع العراقي قد خلقت أزمة الانتماء والهوية.

نستنتج مما تقدم إن النسبة إلاكبر من عينة الدراسة يعتقدون ان الظروف غير المستقرة خلقت أزمة الانتماء والهوية، بسبب عام ٢٠٠٣ وسقوط النظام إلاستبدادي، كانت الخطوة إلاولى على طريق تقنين وترسيخ الانتماءات والولاءات التقليدية هي صيغة مجلس الحكم إلانتقالي، مما ساهم في خلق ظروف غير مستقرة ادت إلى خلق أزمة الانتماء والهوية.

جدول (٣٠): يوضح مدى مساهمة الشعور بالمواطنة على تنمية الانتماء والهوية

نوع إلاجابة	العدد	النسب المئوية
أوافق تماماً	١٠٨	٦٠%
أوافق إلى حد ما	٦٠	٣٣%
غير موافق	١٢	٧ %
المجموع	١٨٠	١٠٠%

تشير بيانات الجدول اعلاه بأن (١٠٨) مبحوثاً وبنسبة (٦٠%) اجابوا أوافق تماما بأنهم يعتقدون بأن الشعور بالمواطنة يعمل على تنمية الانتماء والهوية، في حين ان (٦٠) مبحوثاً وبنسبة(٣٣%) اجابوا أوافق إلى حد ما، فيما يرى (١٢) مبحوثاً وبنسبة (٧%) بأنهم لا يعتقدون ان الشعور بالمواطنة يعمل على تنمية الانتماء والهوية.

نستنتج مما تقدم أن غالبية المبحوثين اتفقوا على ان الشعور بالمواطنة يعمل على تنمية الانتماء والهوية، فهنا تظهر حقيقة أن معظم أعضاء الفئات السياسية الحاكمة التي هيمنت على المشهد السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣ هم من عراقيي الخارج، ممن كانوا في المنفى ضمن صفوف المعارضة، ومن ثم فأن غالبيتهم لم يكن يمتلك رؤية واضحة عن كيفية بناء إلامة، وإعادة ترميم الواقع إلاجتماعي العراقي المتشظي والمثقل بتراكمات وعقد سياسية واجتماعية

وثقافية لعقود مضت، وأكتفى هؤلاء بتبني مشاريع سياسية طائفية وأثنية ضيقة، بمعنى ان انتخاب الممثلين الذين لا يشعرون بالوطنية تجاه وطنهم فهم يخلقون أزمة في الانتماء والهوية.

جدول (٣١): يوضح مدى مساهمة الشروع بإلاصلاحات السياسية في الوقت الراهن في تحقيق وبناء الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي

إلاجابة	العدد	النسب المئوية
تسهم بشدة	٧٠	%٣٩
تسهم إلى حد ما	٦٦	%٣٧
لم تسهم	٤٤	%٢٤
المجموع	١٨٠	%١٠٠

تشير البيانات الواردة في الجدول اعلاه بأن (٧٠) مبحوثاً وبنسبة (٣٩%) أجابوا تسهم بشدة بأنهم يعتقدون ان الشروع بإلاصلاحات السياسية يساهم في تحقيق وبناء الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي، فيما يؤكد (٦٦) مبحوثاً وبنسبة (٣٧%) بمساهمتها إلى حد ما، فيما يرى (٤٤) مبحوثاً وبنسبة (٢٤%) بأنهم لا يعتقدون ان الشروع بإلاصلاحات السياسية في الوقت الراهن يساهم في تحقيق وبناء الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي.

جدول (٣٢): يوضح مدى مساهمة منظمات المجتمع المدني في بناء الهوية والولاء والانتماء للوطن

نوع إلاجابة	العدد	النسبة المئوية
ساهمت بشدة	٥٥	%٣١
ساهمت إلى حد ما	٧٤	%٤١
لم تسهم	٥١	%٢٨
المجموع	١٨٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول اعلاه بأن (٥٥) مبحوثاً وبنسبة (٣١%) اجابوا بان لمنظمات المجتمع المدني دوراً في بناء الهوية والولاء والانتماء للوطن، في حين ان (٧٤) مبحوثاً وبنسبة (٤١%) اجابوا بساهمتها إلى حد ما، وهناك (٥١) مبحوثاً وبنسبة (٢٨%) اجابوا لم تسهم بذلك وانهم لا يعتقدون ان منظمات المجتمع المدني مساهمة في بناء الهوية والولاء والانتماء للوطن.

نستنتج مما تقدم إن منظمات المجتمع المدني ومساهمتها في الانتماء والهوية، هي ان قدرة الهوية الوطنية العراقية الجامعة على تحقيق المصالحة الفعلية مع نفسها أولاً ومع الهويات المجتمعية العراقية الفرعية التي تحتضنها ثانياً وعلى قاعدة إلاعتراف بشرعية وجود هذه الهويات وتوفير الضمانات الدستورية والقانونية النظرية والعملية لتحقيق المسأواة بينها في الحقوق والواجبات.

جدول(٣٣): يوضح مدى تأثير أزمة الانتماء والهوية على السلوك السياسي للفرد العراقي

إلاجابة	العدد	النسب المئوية
انعكست بشدة	١١٣	%٦٣
انعكست إلى حد ما	٤٩	%٢٧
لم تنعكس	١٨	%١٠
المجموع	١٨٠	%١٠٠

يتضح من الجدول اعلاه بأن (١١٣) مبحوثاً وبنسبة (٦٣%) اجابوا بأنهم اتفقوا مع أزمة الانتماء والهوية وانها انعكست سلبا على السلوك السياسي، فيما يرى (٤٩) مبحوثاً وبنسبة (٢٧%) اجابوا انعكست إلى حد ما، في حين يؤكد (١٨) مبحوثاً وبنسبة (١٠%) بأنهم لا يعتقدون ان أزمة الانتماء والهوية انعكست سلبا على السلوك السياسي.

نستنتج مما تقدم إن غالبية المبحوثين يعتقدون بأن أزمة الانتماء والهوية انعكست سلباً على السلوك السياسي، وذلك بسبب ان المشروع الطائفي– إلاثني المؤسس في العراق، والصورة المشوهة التي تمَّ فيها اقتسام السلطة على أسس طائفية واثنية ودينية قد قادتْ إلى استحضار الانتماءات التقليدية لدى القاعدة الشعبية ومن ثم التمسك بها، مما قلل من فرص التفاف الهويات الفرعية على الهوية الوطنية العراقية كهوية شاملة ومشتركة.

جدول (٣٤): يوضح مدى مساهمة إلاحزاب السياسية في العراق على خلق أزمة الانتماء والهوية

إلاجابة	العدد	النسب المئوية
إلاستيلاء على السلطة والمال	٨٤	%٤٧
عدم تكافؤ الفرص	٤١	%٢٣

التركيز على الهوية الحزبية	٤٠	%٢٢
عدم القدرة على تحقيق إلاندماج بين المجتمع	١٥	%٨
المجموع	١٨٠	%١٠٠

يتضح من بيانات الجدول اعلاه بأن (٨٤) مبحوثاً وبنسبة (٤٧%) اجابوا بأن إلاستيلاء على السلطة والمال هي من العوامل التي ساعدت على خلق أزمة الانتماء والهوية، في حين يرى (٤١) مبحوثاً وبنسبة (٢٣%) بأن عدم تكافؤ الفرص تمثل عاملا رئيسا في هذا المجال، فيما يرى (٤٠) مبحوثاً وبنسبة (٢٢%) بالتركيز على الهوية الحزبية هي من ساعدت على خلق أزمة الانتماء والهوية، في حين يؤكد (١٥) مبحوثاً وبنسبة (٨%) بعدم القدرة على تحقيق إلاندماج بين مكونات المجتمع تمثل احد العوامل التي ساعدت إلاحزاب السياسية في العراق على خلق أزمة الانتماء والهوية.

نستنتج مما تقدم بأن إلاحزاب السياسية خلقت أزمة الانتماء والهوية وذلك في ان الخلافات التي أودت بحياة العديد من دول العالم الموحدة لا يمكن القول بانها بعيدة عن مستقبل الدولة العراقية، خصوصا وان العراق وبحسب العديد من الباحثين لا توجد فيه تعددية سياسية، اي ان يكون لكل حزب برامج وايديولوجية حزبية خاصة يحاول من خلالها تحقيق اهدافه وحل مشاكل الشعب، بل ان مايوجد في العراق هو تعددية اثنية ودينية سياسية، فأغلبية إلاحزاب أخفقت في ايجاد برامج سياسية جديدة بل انها لجأت إلى البحث عن إلاختلافات القومية والمذهبية في المجتمع، وبدلاً من أن تحأول تقريبها ودمجها، راحت تتبناها كخطط عمل وبرامج لإدارة الدولة العراقية.

جدول (٣٥): يوضح مدى تركيز غالبية إلاحزاب والكيانات السياسية على الثقافة الفرعية على حساب الثقافة الشاملة ادى إلى خلق أزمة هوية وطنية حقيقة

إلاجابة	العدد	النسب المئوية
اعتقد	٩٥	%٥٣
اعتقد إلى حد ما	٦١	%٣٤
لا	٢٤	%١٣
المجموع	١٨٠	%١٠٠

يتضح من بيانات الجدول اعلاه بأن (٩٥) مبحوثاً وبنسبة (٥٣%) اجابوا ب (اعتقد) وبأنهم يعتقدون ان تركيز غالبية إلاحزاب السياسية على الثقافة الفرعية على حساب الثقافة الشاملة ادى إلى خلق أزمة الانتماء والهوية، فيما يرى (٦١) مبحوثاً وبنسبة (٣٤%) بدورها السلبي إلى حد ما، في حين يرى(٢٤) مبحوثاً وبنسبة (١٣%) بأنهم لا يعتقدون ان تركيز غالبية إلاحزاب السياسية في الثقافة الفرعية على حساب الثقافة الشاملة ادى إلى خلق أزمة الانتماء والهوية. نستنتج مما تقدم ان إلاحزاب السياسية رسخت جهودها في عملية المحاصصة وفي تقسيم السلطات على أساس طائفي وأثني وقومي وديني، وعملية إعادة بناء مؤسسات الدولة العراقية على أساس لا يفضي إلى بناء أجتماعي وطني، بل أدى إلى أستنهاض الموروث التقليدي للقاعدة إلاجتماعية، وبذلك أصبحت الثقافة الفرعية مسيطرة على الثقافة الشاملة.

جدول (٣٦): توضيح دور الصراع الطائفي القومي في بناء ميول صراعية لدى النخب السياسية بالشكل الذي ادى إلى خلق أزمة الهوية والانتماء

إلاجابة	العدد	النسب المئوية
نعم تماماً	١١١	%٦٢
اتفق إلى حد ما	٥٣	%٢٩
لا اتفق	١٦	% ٩
المجموع	١٨٠	%١٠٠

يتضح من البيانات الورادة في الجدول اعلاه بأن (١١١) مبحوثاً وبنسبة (٦٢%) اجابوا (نعم تماما) وبأنهم يعتقدون ان الصراع الطائفي القومي لعب دورا في بناء ميول صراعية لدى النخب السياسية مما ادى إلى خلق أزمة الانتماء والهوية، في حين ان (٥٣) مبحوثاً وبنسبة (٢٩%) اجابوا بأتفق إلى حد ما، (١٦) مبحوثاً وبنسبة (٩%) أجابوا بـ(لا أتفق) وبأن الصراع الطائفي القومي لعب دوراً كبيراً في ذلك.

نستنتج مما تقدم أن إصرار بعض أعضاء النخبة السياسية على منح إلانقسامات الإثنية والدينية والطائفية بعداً مؤسساتياً قد نتج عنها لفترة ما بعد العام ٢٠٠٣ ظهور كيانات طائفية وعرقية مغلقة لم يكن لديها أدنى استعداد للأنفتاح على الكيانات إلاخرى بالتالي ظهرت أزمة الانتماء والهوية.

جدول (٣٧): يوضح أزمة الثقة والصراع وعدم توافر ارضية مناسبة للسلوك السياسي قد خلق بيئة ملائمة لبروز الهوية الفرعية

إلاجابة	العدد	النسب المئوية
نعم	١٠٧	%٥٩
إلى حد ما	٥٨	%٣٢
لا	١٥	%٨
المجموع	١٨٠	%٩٩

يتضح من الجدول اعلاه بأن (١٠٧) مبحوثاً وبنسبة (٥٩%) اجابوا بنعم بأنهم يعتقدون ان أزمة الثقة والصراع وعدم توافر ارضية مناسبة للسلوك السياسي قد خلق بيئة ملائمة لبروز الهوية الفرعية، في حين رأى (٥٨) مبحوثاً وبنسبة (٣٢%) بدورها بإلى حد ما، فيما اجاب (١٥) مبحوثاً وبنسبة (٨%) وبأنهم لا يعتقدون بأن أزمة الثقة والصراع وعدم توافر ارضية مناسبة للسلوك السياسي قد خلق بيئة ملائمة لبروز الهوية الفرعية.

نستنتج مما تقدم ان غالبية المبحوثين يعتقدون بأن أزمة الثقة والصراع وعدم توافر أرضية مناسبة للسلوك السياسي قد إتضح في الخطاب السياسي العراقي الذي لم يستقر على مفهوم واضح يحدد خصوصيات المجتمع العراقي، فهناك من يروج للهوية إلاسلامية –أو بإلاحرى– الطائفية، واقتسام السلطة على أسس طائفية واثنية ودينية قد قادتْ إلى استحضار الانتماءات التقليدية لدى القاعدة الشعبية ومن ثم التمسك بها، مما قلل من فرص التفاف الهويات الفرعية على الهوية الوطنية العراقية كهوية شاملة ومشتركة.

جدول (٣٨): يوضح ان أزمة الثقة المتبادلة بين المكونات السياسية انعكست سلبا على بناء سلوك سياسي قائم على الهوية والانتماء

نوع إلاجابة	العدد	النسب المئوية
نعم	١١٠	%٦١
إلى حد ما	٤٧	%٢٦
لا	٢٣	%١٣
المجموع	١٨٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول اعلاه بأن (١١٠) مبحوثاً وبنسبة (٦١%) اجابوا بنعم بأنهم يعتقدون ان أزمة الثقة المتبادلة بين المكونات السياسية انعكست في بناء سلوك سياسي قائم على الهوية والانتماء، وان (٤٧) مبحوثاً وبنسبة (٢٦%) اجابوا بإلى حد ما، فيما يرى (٢٣) مبحوثاً وبنسبة (١٣%) بأنهم لا يعتقدون ان أزمة الثقة المتبادلة بين المكونات السياسية انعكست في بناء سلوك سياسي قائم على الهوية والانتماء.

نستنتج مما تقدم إلى أن غالبية المبحوثين يعتقدون ان أزمة الثقة المتبادلة بين المكونات السياسية انعكست في بناء سلوك سياسي قائم على الهوية والانتماء، فقد تعمقت هذه المكونات مع أعتناق هذه إلاحزاب لما يسمى بالديمقراطية التوافقية التي يجري تطبيقها في العراق منذ اليوم إلاول الذي تشكلت فيه أول مؤسسة سياسية بعد عام (٢٠٠٣) إلا وهي مجلس الحكم، والتي فرضت عامل إرضاء الجميع، وعدم تهميش أي طرف أو مكون بغض النظر عن النتائج التي تفرزها إلانتخابات مما انعكس سلباً على واقع بناء السلوك السياسي قائم على بناء الهوية والانتماء.

جدول (٣٩): يوضح مدى مساهمة ضعف الوعي السياسي الوطني لدى الفرد العراقي في خلق أزمة الانتماء والهوية

إلاجابة	العدد	النسب المئوية
ساهم بشدة	١٢٩	%٧٢
ساهم إلى حد ما	٤٤	%٢٤
ساهم بدرجة ضعيفة	٧	% ٤
المجموع	١٨٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول اعلاه بأن (١٢٩) مبحوث وبنسبة (٧٢%) اجابوا بأنهم يعتقدون ان ضعف الوعي السياسي الوطني لدى الفرد العراقي في خلق أزمة الانتماء والهوية، في حين ان (٤٤) مبحوث وبنسبة (٢٤%) اجابوا بإلى حد ما، فيما يرى (٧) مبحوثين وبنسبة (٤%) اجابوا بدرجة ضعيفة وبأنهم لا يعتقدون ان ضعف الوعي السياسي الوطني لدى الفرد العراقي في خلق أزمة الانتماء والهوية.

جدول (٤٠): يوضح مدى تأثير السلوك السياسي للنظام الدكتاتوري في تعميق أزمة الانتماء والهوية

إلاجابة	العدد	النسب المئوية
نعم	١٣٨	%٧٧
إلى حد ما	٣٣	%١٨
لا	٩	% ٥
المجموع	١٨٠	%١٠٠

يتضح من بيانات الجدول اعلاه بأن (١٣٨) مبحوث وبنسبة (٧٧%) اجابوا بنعم بأنهم يعتقدون ان السلوك السياسي للنظام الدكتاتوري اثر بشكل كبير في تعميق أزمة الانتماء والهوية، في حين يرى (٣٣) مبحوث وبنسبة (١٨%) بإلى حد ما، فيما يؤكد (٩) مبحوثين وبنسبة (٥%) بأنهم لا يعتقدون ان السلوك السياسي للنظام الدكتاتوري اثر بشكل كبير في تعميق أزمة الانتماء والهوية.

نستنتج مما تقدم أن غالبية المبحوثين إتفقوا على إن حالة تركيز البعد الهوياتي والطائفي والاثني في عمل اجهزة النظام السابق بالاضافة الى حروبه وصراعاته المتكررة وما تلاها من استخدام العنف القمع والقسوة أثرت بشكل كبير في شخصية وسلوك الفرد العراقي مما عمق من حدوث أزمة الانتماء والهوية.

جدول (٤١): يوضح مدى مساهمة تفعيل قيم المواطنة سيسهم في تعزيز هوية وطنية

إلاجابة	العدد	النسب المئوية
اعتقد بشدة	١٠٧	%٥٩
اعتقد إلى حد ما	٥٩	%٣٣
لا اعتقد	١٤	% ٨
المجموع	١٨٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول اعلاه، بأن (١٠٧) مبحوث وبنسبة (٥٩%) أجابوا أعتقد بشدة وبأنهم يعتقدون إن تفعيل قيم المواطنة سيسهم في تعزيز هوية وطنية، في حين اكد (٥٩) مبحوث وبنسبة (٣٣%) بأهمية دورها إلى حد ما في تعزيز هوية وطنية، فيما يرى(١٤) مبحوث بنسبة (٨%) بأنهم لا يعتقدون ان تفعيل قيم المواطنة سيسهم في تعزيز هوية وطنية.

نستنتج مما تقدم بأن المواطنة تسعى في اقتراح قوانين في سياق برمجة إلاولويات حسب احتياجات المواطن والوطن، واعطاء إلاهمية لملفات إلامن وإلاستقرار، والخدمات، وتوافر الموازنة اللأزمة لتطوير قطاعات الخدمة المدنية.

جدول (٤٢): يوضح مدى مساهمة سلوك النخب السياسية لفترة بعد عام ٢٠٠٣ في تعميق وتأزيم قيم الهوية والولاء لدى الفرد العراقي

إلاجابة	العدد	النسب المئوية
نعم ساهم	١٠٤	%٥٨
ساهم إلى حد ما	٦٤	%٣٥
لم يسهم	١٢	% ٧
المجموع	١٨٠	%١٠٠

يتضح من البيانات الورادة في الجدول اعلاه، بأن (١٠٤) مبحوثاً وبنسبة (٥٨%) اجابوا بنعم ساهم بأنهم يعتقدون ان سلوك النخب السياسية لفترة بعد عام ٢٠٠٣ عمق إلى حد بعيد على تأزيم قيم الهوية والولاء لدى الفرد العراقي، وان (٦٤) مبحوثاً وبنسبة (٣٥%) اجابوا بساهمت إلى حد ما، فيما يرى(١٢) مبحوثا وبنسبة (٧%) لا يعتقدون ان سلوك النخب السياسية لفترة بعد عام ٢٠٠٣ عمق إلى حد بعيد على تأزيم قيم الهوية والولاء لدى الفرد العراقي.

نستنتج مما تقدم أعلاه إلى إن سلوك النخب السياسية بعد عام ٢٠٠٣ ان كل حزب قد بدأ يروج إلى أن أبناء طائفته أو دينه أو أثنيته هم محل استهداف من قبل إلاخرين، مما عمق من حالة التمترس وإلانزواء خلف الهويات الفرعية التي باتت تشكل بديلاً حقيقياً عن الهوية الوطنية العراقية.

جدول (٤٣): يوضح نوع الثقافة السياسية للفرد العراقي

نوع الثقافة	العدد	النسب المئوية
ثقافة سياسية محدودة	٥٨	%٣٢
ثقافة سياسية تابعة	١٠٣	%٥٧
ثقافة سياسية مشاركة	١٩	%١١
المجموع	١٨٠	%١٠٠

يتضح من البيانات الواردة الجدول اعلاه بأن (٥٨) مبحوثاً وبنسبة (٣٢%) اجابوا بأنهم يعتقدون ان الثقافة السياسية للفرد العراقي محدودة، في حين يرى(١٠٣) مبحوثا وبنسبة (٥٧%) بواقع الثقافة سياسية التابعة، فيما يؤكد(١٩) مبحوث وبنسبة (١١%) بان شكل الثقافة هو ثقافة سياسية مشاركة .

نستنتج مما تقدم اعلاه بأنه كما تبين مدى تأثر الفرد أو المواطن بهذه القيم بشكل سلوك سياسي من جانب المواطنين إتجاه السلطة السياسية، أو من جانب أعضاء السلطة السياسية اتجاه المجتمع ككل، وتربط الثقافة السياسية بعملية التنشئة التي يحملها معه حينما يُجند في مختلف إلادوار على المواطن يكتسب اتجاهات وقيم اجتماعية، وهكذا تصبح الثقافة السياسية عماد السلوك السياسي بما فيه السلوك إلانتخابي. تشكّل المشاركة في الشؤون السياسية والعامة إلاساس لإعمال جميع حقوق إلانسان وترتبط بها ارتباطاً وثيقاً للغاية. ولا يمكن النظر إليها بمعزل عن قضايا هيكلية مثل مستويات الفقر أو إلالمام بالقراءة والكتابة. وتؤكد المساهمات التي قدّمتها الدول، أن احترام الحق في حرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، والحق في الوصول إلى المعلومات والتعليم والوصول إلى العدالة.

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات العلمية ومناقشتها

أولاً: اختبار الفرضيات

الفرضية إلاولى: هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين أسباب حدوث أزمة الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي وبين ضعف إنتمائه للوطن.

جدول (٤٤)

أسباب حدوث الازمة / ضعف الانتماء	غياب مسؤولية الدولة تجاه المجتمع	الحصول على الدعم المالي	ضعف الحكومات بعد عام ٢٠٠٣	العصبية القبلية	المجموع
النظام الدكتاتوري ما قبل عام ٢٠٠٣	٩	٤	١٥	٢	٣٠
الولاءات الطائفية والمذهبية	٢٠	١١	٨	١	٤٠
الولاءات القومية والعرقية	٩	٦	٨	١	٢٤
ضعف تطبيق القانون	٢٣	٨	١٣	١	٤٥
غياب الشعور بالهوية الوطنية	٨	٢	٩	١	٢٠
إلازمات والصراعات الداخلية والخارجية	٥	٢	٣	٢	١٢
غياب الثقة بين الشعب والحكومات المتعاقبة	٢	٢	٣	٢	٩
المجموع	٧٦	٣٥	٥٩	١٠	١٨٠

يتضح من الجدول اعلاه بأن قيمة كا^{٢} = (٩٢.٤) وهي أعلى من القيمة الجدولية وهي (٢٨.٨٧) بدرجة حرية (١٨) ومستوى ثقة (٠.٠٥) إذن نقبل فرضية البحث التي تقول (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسباب حدوث أزمة الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي وبين ضعف الانتماء) ونرفض الفرضية الصفرية.

الفرضية الثانية : هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تمسك الفرد العراقي بهويته وإنتمائه للوطن وبين أهلية مؤسسات التنشئة الإجتماعية في غرس قيم الهوية الوطنية لديه.

جدول (٤٥)

تمسك الفرد بهويته / مؤسسات التنشئة الإجتماعية	مؤهلة	مؤهلة إلى حدما	غير مؤهلة	المجموع
النظام الدكتاتوري ما قبل عام ٢٠٠٣	٣	١٧	١٠	٣٠
الولاءات الطائفية والمذهبية	١٢	١٠	١٨	٤٠
الولاءات القومية والعرقية	٣	١٣	٨	٢٤
ضعف تطبيق القانون	٧	٢٤	١٤	٤٥
غياب الشعور بالهوية الوطنية	٢	١١	٧	٢٠
إلازمات والصراعات الداخلية والخارجية	٢	٦	٤	١٢
غياب الثقة بين الشعب والحكومات المتعاقبة	٣	٣	٣	٩
المجموع	٣٢	٨٤	٦٤	١٨٠

يتضح من قيمة كا^{2} (١٠٧.١) وهي اعلى من القيمة الجدولية (٢١.٠٣) بدرجة حرية (١٢) ومستوى ثقة (٠.٠٥) اذاً نقبل فرضية البحث التي تقول ان(هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تمسك الفرد العراقي بهويته وإنتمائه للوطن وبين أهلية مؤسسات التنشئة الإجتماعية في غرس قيم الهوية الوطنية لدية)، ونرفض الفرضية الصفرية.

الفرضية الثالثة : هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين ممارسة القيم إلاجتماعية التي تلعب دوراً في ترسيخ الهوية الوطنية والانتماء لدى الفرد العراقي وبين قدرة هذه القيم على توجيه السلوك السياسي.

الجدول (٤٦)

القيم الإجتماعية / توجيه السلوك السياسي	نعم	إلى حد ما	لا	المجموع

تمارس دور رئيسي	٣١	٢٣	٢	٥٦
تمارس دور ثانوي	٢٤	٣٨	٣	٦٥
لا تمارس	٤٠	١٦	٣	٥٩
المجموع	٩٥	٧٧	٨	١٨٠

تشير بيانات الجدول اعلاه ان قيمة مربع كا^{٢} = (١٤.٢) وهي اعلى من القيمة الجدولية (٩.٥) وبدرجة حرية (٤) ومستوى ثقة (٠.٠٥) اذاً نقبل فرضية البحث التي تقول (هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين ممارسة القيم إلاجتماعية التي تلعب دوراً في ترسيخ الهوية الوطنية والانتماء لدى الفرد العراقي وبين قدرة هذه القيم على توجيه السلوك السياسي)، ونرفض الفرضية الصفرية.

<u>الفرضية الرابعة :</u> هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين مساهمة التحول السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وبين مخرجات أزمة التعددية الثقافية والدينية في ضعف الولاء والانتماء لدى الفرد العراقي.

جدول (٤٧)

التحول السياسي / التعددية الثقافية والدينية	اتفق	اتفق إلى حد ما	لاتفق	المجموع
ساهم بدرجة كبيرة	٥٦	٣٣	١٦	١٠٥
ساهم إلى حد ما	١٢	٣٦	٧	٥٥
لم يسهم	٣	١٣	٤	٢٠
المجموع	٧١	٨٢	٢٧	١٨٠

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى أن قيمة مربع كا^{٢} = (١١٥.٧) وهي أعلى من القيمة الجدولية (٩.٥) وبدرجة حرية (٤) ومستوى ثقة (٠.٠٥) إذن نقبل فرضية البحث التي تقول (هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مساهمة التحول السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وبين مخرجات التعددية الثقافية والدينية في ضعف الولاء والانتماء لدى الفرد العراقي)، ونرفض الفرضية الصفرية.

الفرضية الخامسة : هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين مساهمة معظم الأحزاب السياسية في خلق أزمة الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي وبين بروز الصراع الطائفي في المجتمع العراقي.

جدول (٤٨)

الأحزاب السياسية / الصراع الطائفي	اتفق تماماً	اتفق إلى حد ما	لا اتفق	المجموع
إلاستيلاء على السلطة والمال	٥٣	٢٣	٨	٨٤
عدم تكافؤ الفرص	٢٨	١٠	٣	٤١
التركيز على الهوية الحزبية	٢٣	١٥	٢	٤٠
عدم القدرة على تحقيق إلاندماج بين المجتمع	٧	٥	٣	١٥
المجموع	١١١	٥٣	١٦	١٨٠

يتضح من الجدول اعلاه ان قيمة مربع كا^{٢} = (٥٨.١) وهي اعلى من القيمة الجدولية (١٢.٦) بدرجة حرية (٦) ومستوى ثقة (٠.٠٥) اذاً نقبل فرضية البحث التي تقول (هناك علاقة ذات دلالة احصائية العلاقة بين مساهمة معظم إلاحزاب السياسية في خلق أزمة الانتماء والهوية في الفرد العراقي وبين بروز الصراع الطائفي في المجتمع العراقي)، ونرفض الفرضية الصفرية.

الفرضية السادسة : هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تركيز غالبية الأحزاب السياسية في العراق على الثقافة الفرعية وبين أزمة الثقة والصراع ودورهما في إضطراب السلوك السياسي لدى الفرد العراقي.

جدول (٤٩)

الثقافة الفرعية / أزمة الثقة والصراع	نعم تماماً	اتفق إلى حد ما	لا اتفق	المجموع
اعتقد	٦٦	٢١	٨	٩٥
اعتقد إلى حد ما	٣٢	٢٤	٥	٦١
لا اعتقد	١٣	٨	٣	٢٤
المجموع	١١١	٥٣	١٦	١٨٠

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى ان قيمة مربع كا^{2}= (٤٩.٥) وهي اعلى من القيمة الجدولية (٩.٥) بدرجة حرية (٤) ومستوى ثقة (٠.٠٥) اذاً نقبل فرضية البحث التي تقول (هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين بين تركيز غالبية إلاحزاب السياسية في العراق على الثقافة الفرعية وبين أزمة الثقة والصراع ودورهما في اضطراب السلوك السياسي لدى الفرد العراقي)، ونرفض الفرضية الصفرية.

ثانياً:- نتائج الدراسة الميدانية :- من خلال الدراسة الميدانية توصل الباحث الى مجموعة من النتائج تتمثل بما يلي :

تنقسم نتائج الدراسة إلى اربعة اقسام وهي :

أ:- النتائج الخاصة بالبيانات إلاساسية.

١. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأن (١٠٠) مبحوث وبنسبة (٥٦%) منهم حاصلين على شهادة البكالوريوس.
٢. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأن (٩٠) مبحوث وبنسبة (٥٠%) منهم اصلهم من مركز مدينة الحلة .
٣. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأن (١١٧) مبحوث وبنسبة (٦٥%) منهم متزوجون.
٤. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأن (٩٧) مبحوث وبنسبة (٥٤%) منهم يسكنون في ملك طابو.

ب:- النتائج الخاصة ببيانات أزمة الانتماء والهوية وانعكاساتها على السلوك السياسي.

١. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأن (٤٥) مبحوث وبنسبة (٢٥%) يعتقدون ان ضعف تطبيق القانون سبب في حدوث أزمة الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي.
٢. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأن (٧١) مبحوث وبنسبة (٣٩%) اجابوا الى حدٍ ما في ان الفرد العراقي متمسك بهويته.

٣. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأن (٥٠) مبحوث وبنسبة (٢٨%) منهم يعتقدون ان الانتماء للعشيرة هي الصفة الغالبة على الفرد العراقي في انتمائه.
٤. كشفت نتائج الدراسة بأن (٧٦) مبحوث وبنسبة (٤٢%) منهم يعتقدون بأن غياب الدولة من اسباب ضعف انتماء الفرد العراقي للوطن.
٥. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأن (٨٤) مبحوث وبنسبة (٤٧%) منهم يعتقدون التنشئة الإجتماعية مؤهلة إلى حدٍ ما لغرس القيم الإجتماعية.
٦. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأن (٥٢) مبحوث وبنسبة (٢٩%) منهم يعتقدون بأهمية التظاهرات والإحتجاجات هي من موجهات السلوك السياسي لدى الفرد العراقي.

ت:- النتائج الخاصة ببيانات أزمة الانتماء والهوية للفرد العراقي.

١. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأن (٦٥) مبحوث وبنسبة (٣٦%) منهم يعتقدون القيم الإجتماعية (تمارس دوراً ثانوياً) في ترسيخ الهوية الوطنية لدى الفرد العراقي.
٢. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأن (٨٥) مبحوث وبنسبة (٤٧%) منهم يعتقدون ان الانتماء للوطن يحفز على قبول إلاخر المختلف.
٣. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأن (١١٠) مبحوث وبنسبة (٦١%) منهم يعتقدون ان كثرة إلازمات والصراعات الداخلية والخارجية لعبت دوراً في تأزيم واقع الانتماء والهوية.
٤. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأن (٩٥) مبحوث وبنسبة (٥٣%) منهم اجابوا (نعم) القيم إلاجتماعية تلعب دوراً في توجيه السلوك السياسي.
٥. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأن (١٠٥) مبحوث وبنسبة (٥٨%) منهم اجابوا (ساهم بدرجة كبيرة) التحول والتغيير السياسي الذي شهده العراق بعد ٢٠٠٣ في خلق أزمة الانتماء والهوية.
٦. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأن (٨٠) مبحوث وبنسبة (٤٤%) منهم اجابوا (موافق) في انتشار مفاهيم الديمقراطية وإلانفتاح على العالم قد خلق أزمة في الانتماء والهوية.
٧. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأن (٨٢) مبحوث وبنسبة (٤٦%) منهم اجابوا (اتفق إلى حد ما) في اهمية مخرجات أزمة التعددية الثقافية والدينية في عراق بعد عام ٢٠٠٣ على خلق ازم الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي.

٨. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأن (٩٤) مبحوث وبنسبة (٥٢%) منهم يعتقدون بأن التعصب بمختلف اشكاله قد قلل من فرص التسامح وقبول إلاخر مما ادى في حدوث أزمة الانتماء والهوية.

٩. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأن (٩٠) مبحوث وبنسبة (٥٠%) منهم اجابوا (ساهمت بشدة) عمليات التهميش وإلاقصاء القومي والديني في اضرار بعملية بناء الهوية والمواطنة والانتماء.

١٠. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأن (٨٣) مبحوث وبنسبة (٤٦%) منهم اجابوا (اثرت إلى حد كبير) عملية التحول الديمقراطي وما نتج عنها من أزمة هوية وانتماء اثرت إلى حد بعيد على بناء الدولة.

١١. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأن (١٠٨) مبحوث وبنسبة (٦٠%) منهم اجابوا (أوافق تماماً) على ان الشعور بالمواطنة يعمل على تنمية الانتماء والهوية.

١٢. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأن (٧٠) مبحوث وبنسبة (٣٩%) منهم اجابوا (تسهم بشدة) في ان الشروع بإلاصلاحات السياسية في الوقت الراهن يساهم في تحقيق وبناء الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي.

١٣. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأن (٧٤) مبحوث وبنسبة (٤١%) منهم يعتقدون بأهمية دور منظمات المجتمع المدني في بناء الهوية والولاء والانتماء للوطن.

١٤. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأن (١١٣) مبحوث وبنسبة (٦٣%) منهم يعتقدون انعكست بشدة أزمة الانتماء والهوية على السلوك السياسي لدى الفرد العراقي.

١٥. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأن (١٢٩) مبحوث وبنسبة (٧٢%) منهم يعتقدون بمساهمة ضعف الوعي السياسي الوطني لدى الفرد العراقي في خلق أزمة الانتماء والهوية.

١٦. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأن (١٠٧) مبحوث وبنسبة (٥٩%) منهم يعتقدون بأهمية تفعيل قيم المواطنة سيسهم في تعزيز هوية وطنية.

ث:- النتائج الخاصة ببيانات معوقات أزمة الانتماء والهوية للفرد العراقي.

١. كشفت الدراسة الميدانية بأن (٦٨) مبحوث وبنسبة (٣٨%) منهم يعتقدون الصراع السياسي من اهم التحديات التي تواجه أزمة الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي.
٢. كشفت الدراسة الميدانية بأن (٧٧) مبحوث وبنسبة (٤٣%) منهم يعتقدون بأن التحدي الفكري والإيديولوجي من ابرز التحديات التي انعكست سلباً على الإستقرار السياسي والإجتماعي.
٣. كشفت الدراسة الميدانية بأن (٨٤) مبحوث وبنسبة (٤٧%) منهم يعتقدون بأن إستيلاء الأحزاب السياسية على السلطة والمال العام في العراق أدى إلى خلق أزمة الانتماء والهوية وعدم تمتع الفرد العراقي بحقوقه في وطنه.
٤. كشفت الدراسة الميدانية بأن (٩٥) مبحوث وبنسبة (٥٣%) يعتقدون بأن تركيز غالبية إلاحزاب والكيانات السياسية في الثقافة الفرعية على حساب الثقافة الشاملة ادى إلى خلق أزمة هوية وطنية حقيقة.
٥. كشفت الدراسة الميدانية بأن (١١١) مبحوثاً وبنسبة (٦٢%) يعتقدون بأن أهمية الصراع الطائفي القومي لعب دوراً كبيراً في بناء ميول صراعية لدى النخب السياسية مما خلق أزمة الهوية والانتماء.
٦. كشفت الدراسة الميدانية بأن (١٠٧) مبحوثاً وبنسبة (٦٠%) يعتقدون ان أزمة الثقة والصراع وعدم توافر ارضية مناسبة للسلوك السياسي قد خلق بيئة ملائمة لبروز الهوية الفرعية.
٧. كشفت الدراسة الميدانية بأن (١٣٨) مبحوث وبنسبة (٧٧%) اتفقوا بأن السلوك السياسي للنظام الدكتاتوري اثر بشكل كبير في تعميق أزمة الانتماء والهوية.
٨. كشفت الدراسة الميدانية بأن (١٠٤) مبحوث وبنسبة (٥٨%) يعتقدون بأن سلوك النخب السياسية لفترة بعد عام ٢٠٠٣ عمق إلى حد بعيد على تأزيم قيم الهوية والولاء لدى الفرد العراقي.

ثالثًا:- التوصيات والمقترحات :- من خلال نتائج الدراسة الميدانية توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات تتمثل بما يلي :

أولاً: التوصيات

١. على الحكومة العراقية ان تضع أزمة الهوية والانتماء في المجتمع العراقي على طاولة البحث والنقاش الفكري لتحديد مسبباتها وصولا لوضع إستراتيجية وطنية مناسبة لمواجهتها والحد من تاثير مخاطرها في بناء الوطن الجامع لكل العراقيين.
٢. على الجهات المسؤولة وخاصة البرلمان والحكومة العراقية ان تعمد الى تطبيق عدة منطلقات فكرية للخروج من أزمة الانتماء والهوية، كتفعيل التراث ونقد الذات العراقية لا جلدها وممارسة التعددية الفكرية والسياسية والثقافية والحوار وتقبل إلاخر المختلف.
٣. أن صورة أزمة الانتماء والهوية في المجتمع العراقي الحالي تُشير إلى انه مجتمع مأزوم نتيجة إلازمات التي مرت به وهذا يتطلب من الحكومة العراقية تسخير مؤسساته كافة كمحاولة لنهوض به
٤. ضرورة تغيير النشاط السياسي والحزبي لانه لا يخدم عملية بناء دولة مدنية عصرية حديثة كما انه لا يخدم وجود هوية وطنية واضحة لهذه الدولة.
٥. ينبغي تفعيل دور النخب السياسية في إتجاه المصلحة العامة للدولة والفرد لا ان تنشغل هذه النخب بالصراعات السياسية فهذا يؤثر على عملية ادارة الدولة وبنائها بالشكل الصحيح.
٦. تفعيل دور الفرد العراقي لأنه المدافع الحقيقي عن الدولة ولذلك يكون من اللازم على أي حكومة عراقية ان تعمل بشكل جدي بتقديم المنجز الخدمي للمواطن وخاصة للشرائح الفقيرة وذوي الدخل المحدود وتوفير فرص عمل للعاطلين وخاصة الشباب منهم لكي نقلل من حدوث الازمة.
٧. من المهم جدا ان تلتزم إلاحزاب والقوى السياسية العراقية بكافة اطيافها بأساس الثابت الوطني وتفعيل اسس الهوية والولاء والانتماء، لأنه يمثل هيبة واستقلالية الدولة سواء كان على الصعيد الداخلي ام على الصعيد الخارجي.

٨. ينبغي على الدولة العراقية أن تقدم عمل سياسي دؤوب من أجل تعزيز سبل التحول الديمقراطي وتعزيز المؤسسات المحافظة والضامنة لهذا التحول، كما ان هناك حاجة فعلية إلى تعزيز قيم المواطنة والولاء لعمل مؤسساتي في الحفاظ على وحدة العراق وضمان استمرار نظامه إلاتحادي عبر الحوارات المستمرة وإلابتعاد عن كل سبل التوتر والتصارع.

٩. ضرورة إنهاء ملف ادارة الدولة بالوكالة، وتعزيز امكانات مؤسساتها وقدراتها من خلال دعم الحكومة في اختيار الشخصيات المناسبة والكفوءة لشغل المناصب وتنسيق الجهود لإكمال الكابينة الوزارية للحكومة وحسم الوزارات التي تبقى ادارتها بالوكالة، وتضافر جهود الحكومة لتقديم الخدمة لجميع المواطنين وبكافة المجإلات عبر حكومة قوية تسندها كل القوى السياسية.

١٠. ضرورة تقوية المركز إلاتحادي واحتكار القوة وحصر السلاح بيد الدولة، وذلك لتخلص من الصراع العشائري والصراع الطائفي الذي يؤدي إلى خلق أزمة الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي.

ثانياً :- المقترحات : بناءاً على التوصيات التي توصل اليها الباحث يقترح لمجموعة من المقترحات تتمثل بما يلي :-

١. ينبغي ان تكون الهوية الوطنية العراقية الجامعة قائمة احتضان الهويات المجتمعية الفرعية عبر التطبيق العملي لانها الضمانة للهوية الوطنية الجامعة التي تضمن في الوقت مصالح الهويات الفرعيية بالقدر الذي يجعل التكامل والتعايش السلمي إلايجابي بين إلاثنين طبيعياً بل يكاد يكون تلقائياً.

٢. ضرورة ان يكون بناء الدولة العراقية منطلقا لبناء الفرد العراقي كانسان ومواطن له شخصية اعتبارية قانونية تضمنها مفاهيم الهوية والانتماء الوطني، بمعنى ان عملية بناءه تتعلق بتأسيس، وإنشاء، وتقوية بنية المؤسسات، وقدرات الدولة الضامنة لرفاهيته على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .... الخ

٣. ينبغي جعل بناء الدولة العراقية الحديثة عملية وطنية مجردة من أية نزعات طائفية أو عرقية أو دينية عنصرية، لتكون الهوية العراقية الوطنية الواحدة هي الهدف أولا وأخيراً، ولكن ليس على حساب أية مجموعة أو طائفة معينة.

٤. ضرورة مواجهة التحديات التي تمر بها الدولة العراقية عبر تبني مبدأ التخطيط إلاستراتيجي الاجتماعي المشفوع بوجود رجال الدولة الذين يجعلون الهوية الوطنية فوق الهوية الفرعية.

٥. ضرورة تقوية مؤسسات السلطة القضائية باعتبارها الحكم والفيصل في حل النزاعات وإلازمات.

٦. ضرورة إقرار الهوية إلام الحاضنة بشرعية وحق الوجود لكل الهويات الفرعية في إطارها وإلاعتراف لها بحقوقها وشرعية ضمانها دستورياً وقانونياً.

٧. ضرورة تبني سياسية اعلامية في مؤسسات المجتمع بشكل عام والمؤسسة السياسية بشكل خاص تهدف إلى توعية الفرد العراقي في تعزيز الانتماء والولاء والمواطنة التي تثبت قيم الهوية الوطنية وتقوي شأن الدولة والمجتمع.

٨. تفعيل دور منظمات المجتمع المدني كونها المعنية باعداد رأس مال اجتماعي عراقي تقع على عاتقة مهمة بناء الدولة العراقية في المستقبل المنظور.

المصادر

و

المراجع

المصادر والمراجع

القران الكريم

أولاً: المعاجم والقواميس:

١. أحمد زكي بدوي، معجم العلوم إلاجتماعية، مكتبة ابن فارس، ط٢،بيروت، ١٩٩٢.

٢. أحمد محمد عبدالخالق، معجم ألفاظ الشخصية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٠.

٣. جميل صليبا، المعجم الفلسفي بإلالفاظ العربية والفرنسية وإلانكليزية واللاتينية، ج٢، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٣.

٤. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية، ط٤، القاهرة، ٢٠٠٤.

ثانياً: الكتب:

٥. أ ب تاجفل، هـ. (Tajfel١٩٧٨) محرر" السلوك بين إلافراد وبين المجموعات ."التمايز بين المجموعات : دراسات في علم النفس إلاجتماعي للعلاقات بين المجموعات. لندن: المطبعة إلاكاديمية.

٦. إبراهيم أحمد سلامة، المدخل التطبيقي للقياس في اللياقة البدنية ، منشأة المعارف، إلاسكندرية ، ٢٠٠٠.

٧. ابراهيم البدوي وسعيد المقدسي، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، ترجمة: د.حسن عبدالله بدر، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، بيروت–لبنان، ٢٠١١.

٨. ابن منظور، لسان العرب، المجلد ١٣، دار صادر، بيروت، ١٩٨٩.

٩. (ـــــــــ)، لسان العرب، المجلد ١٥، دار صادر للطباعة والنشر، ط٣،بيروت، ٢٠٠٤.

١٠. احسان محمد الحسن: المدخل إلى علم إلاجتماع، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٦.

١١. أحسان محمد الحسن، عبد المنعم الحسني: طرق البحث إلاجتماعي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨١.

١٢. أحمد الزيدي، البناء المعنوي للقوات المسلحة، بيروت، ١٩٩٠.

١٣. احمد جاسم مطرود، انهيار النظام السياسي في العراق وانعكاساته على واقع الجريمة، دار امجد للنشر والتوزيع، ط١،عمان، إلاردن، ٢٠٢١.

١٤. إسماعيل بن حماد الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، ج٤، ط٢، دار عباس الرشبتيل. القاهرة:، ١٩٨٢.

١٥. أشرف سيد أبو السعود، مشكلة الانتماء والولاء، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٦. أمين معلوف، الهويات القاتلة، ترجمة: نهلة بيضون، دار الفارابي للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٤.

١٧. أنتوني غدنز، علم إلاجتماع (مع مدُخلات عربية)، ط٤، ترجمة : د. فايز الصايغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥.

١٨. بالقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، أسس المناهج إلاجتماعية، ط١، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢.

١٩. تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، دار الساقي، ط٣،بيروت–لبنان، ٢٠٠٣.

٢٠. تقي ازاد ارمكي، العولمة واثرها على الهوية والثقافة إلايرانية، ترجمة علي طاهر الحمود، بيت الحكمة بغداد، ٢٠١٢.

٢١. جبر مجيد حميد العتابي، طرق البحث إلاجتماعي، (دار الكتب للطباعة والنشر)، الموصل،١٩٩١.

٢٢. جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، المجلد الرابع، دار إحياء التراث، ط١،بيروت، ٢٠١٣.

٢٣. حامد البياتي، شيعة العراق بين الطائفية والشبهات في الوثائق السرية البريطانية ١٩٦٣–١٩٦٦، مؤسسة الرافدين للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٧.

٢٤. حسن لطيف الزبيدي واخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف إلاشرف_بيروت، ٢٠٠٨.

٢٥. حسين درويش العادلي، المواطنة ، دار المرتضى، بغداد، ط٢، العراق، ٢٠٠٦.

٢٦. حنا بطاطو، العراق والطبقات إلاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة إلابحاث العربية، ط١، بيروت ، ١٩٩٢.

٢٧. دهام محمد العزأوي، إلاحتلال إلامريكي للعراق وابعاد الفيدرالية الكردية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩.

٢٨. دهام محمد العزأوي، إلاقليات وإلامن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي وإلاقليمي والدولي، دار وائل، عمان، ٢٠٠٣.

٢٩. رباح مجيد محمد الهيتي: ثقافة الفساد إلاداري في العراق، مؤسسة مسارات التنمية الثقافية وإلاعلامية، بيروت، ٢٠١٢م.

٣٠. رث وإلاس، ألسون وولف: النظرية المعاصرة في علم إلاجتماع تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية، ترجمة: محمد عبد الكريم الحوراني، دار مجدلأوي، إلاردن، ٢٠١٢م.

٣١. رشيد عمارة ياس زيدي، أزمة الهوية العراقية في ظل إلاحتلال إلامريكي للعراق، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠٠٦.

٣٢. روبرت نيسبت، علم إلاجتماع، ترجمة: جريس خوري، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٠.

٣٣. رياض عزيز هادي، التعليم والهوية الوطنية في العراق، الندوة العلمية لجامعة بغداد، ١٧ شباط بغداد، ٢٠١٠.

٣٤. سامية محمد جابر، الفكر الإجتماعي نشأته واتجاهاته وقضاياه، ط١، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٩.

٣٥. ستيفن تانسي وناجيل جاكسون، اساسيات علم السياسة، ترجمة محي الدين حمدي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٦.

٣٦. سعيد عيد مرسي، الإيديولوجيا ونظرية التنظيم (مدخل نظري)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

٣٧. سليم مطر، الذات الجريحة (إشكإلات الهوية في العراق والعالم العربي "الشرق متوسطي")، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،٢٠٠٠.

٣٨. سماح عبد القوي زهران، دراسة مقارنة لأثر بعض المتغيرات في تشكيل هوية انتماء طفل الروضة للوطن بعصر العولمة، – كلية البنات – جامعة عين شمس، ٢٠١٢.

٣٩. السيد الحسني، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢.

٤٠. (ـــــــــــ)، نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥.

٤١. شارلوت سيمور، موسوعة علم إلانسان، مجموعة مترجمين، المطابع إلاميرية، الكويت ١٩٩٨.

٤٢. شافا فرانكفورت ودافيد ناشمياز، طرائق البحث في العلوم إلاجتماعية، ط١، ترجمة: ليلى الطويل، سوريا، دمشق، دار بترا، ٢٠٠٤.

٤٣. صادق إلاسود: علم إلاجتماع السياسي : أسسه وأبعاده، مكتبه دار الكتب للطباعة والنشر، ط١، بغداد، ١٩٨٦.

٤٤. صفوت فرج، القياس النفسي، القاهرة، دار الفكر العربي، ط١،١٩٨٠.

٤٥. صلاح الفوال، منهجية العلوم إلاجتماعية – عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٢.

٤٦. صموئيل هنتنغتون، من نحن: التحديات التي تواجه الهوية إلامريكية، ترجمة حسام الدين خضور، دار الرأي للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٥.

٤٧. طلعت إبراهيم لطفي، وكمال عبد الحميد الزيات: النظرية المعاصرة في علم الإجتماع، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٩م.

٤٨. عامر حسن فياض، أفكار تأسيسية في ثقافة اللاعنف وبناء الدولة المدنية العراقية الحديثة، دار أسامة، عمان، ٢٠٠٧.

٤٩. عباس رشدي العماري، إدارة الإزمات في عالم متغير، مركز الإهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣.

٥٠. عبد الإله بلقزيز، دور الدولة في مواجهة النزاعات الإهلية، في عدنان السيد حسين واخرون: الحروب الإهلية العربية: دراسة في العوامل الداخلية والخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧.

٥١. عبد الباسط محمد حسن، اصول البحث الإجتماعي، (، مطبعة دار التضامن)، القاهرة ١٩٨٥.

٥٢. عبد الجبار أحمد عبد الله، واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق، مركز الخليج للأبحاث، ط١، العراق، ٢٠٠٥.

٥٣. عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة ابن خلدون، (بيروت، دار القلم)، ١٩٨١.

٥٤. عبد الكريم إلارزي ، مشكلة الحكم في العراق : من فيصل إلاول إلى صدام ، بلا مطبعة، لندن، ١٩٩١.

٥٥. عبد المطلب عبد المهدي موسى، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في إلاسباب وسبل المواجهة، دار غيداء للنشر والتوزيع، العراق، ٢٠١٧.

٥٦. عبدالخالق حسين، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق، دار ميزو بوتيميا، ط١، ٢٠١١.

٥٧. عدنان الحلفي، تأسيس المجتمع المدني، دراسة في التقاليد السياسية العراقية، دار البراق، ط١،دمشق، ١٩٩٧.

٥٨. عدنان ياسين مصطفى، إلامن إلانساني والمتغيرات المجتمعية في العراق، تحليل سيسيولوجي، معهد إلابحاث والتنمية الحضارية العراق – بغداد، بيروت، المعارف للمطبوعات، ط١، نيسان ٢٠٠٩.

٥٩. علي احمد علي، العلوم السلوكية مدخل لدراسة السلوك وفهمه وتطوره، مكتبة عين الشمس، القاهرة، ١٩٨٣.

٦٠. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٥، دار الكتاب، دمشق، ٢٠٠٥.

٦١. علي طاهر الحمود، العراق من صدمة الهوية إلى صحوة الهويات، مؤسسة مسارات، للتنمية والثقافة وإلاعلامية، بيروت، ٢٠١٢.

٦٢. علي عبد الرزاق جلبي، إلاتجاهات إلاساسية في نظرية علم إلاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، ٢٠١١

٦٣. علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط من حوار المفاهيم إلى حوار الدم مراجعات في ذاكرة طالب الشبيب، دار الكنوز إلادبية، لندن، ط١، ١٩٩٩.

٦٤. علي ليلة، روبرت ميرتون والتجديد داخل البنائية الوظيفية، ط١، المكتبة المصرية، إلاسكندرية، ٢٠٠٦.

٦٥. علي ماهر خطاب، إلاحصاء إلاستدلالي في العلوم النفسية والتربوية وإلاجتماعية، مطبعة العمرانية للأوفسيت، ط١، الجيزة، ، ٢٠٠٨.

٦٦. علي محمد الشمراني، صراع إلاضداد : المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، دار الحكمة، بغداد، ٢٠٠٤.

٦٧. العياشي عنصر، سوسيولوجيا الازمة الراهنة في الجزائر الخلفيات السياسية وإلاجتماعية وإلاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٩٦.

٦٨. غاريث ستانسفيلد , العراق الشعب والتأريخ والسياسة دراسات مترجمة (٣١) , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , ط١ , ٢٠٠٩.

٦٩. غريب محمد سيد احمد: تصميم وتنفيذ البحث إلاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، إلاسكندرية،١٩٨٣.

٧٠. (ـــــــــــــ) ،السياسة وإلاعلام والمجتمع قراءة في والواقع المصري والوطن العربي الراهن، درار إلاطلس للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٧.

٧١. غسان قاسم دأود، خالد عبدالله إبراهيم، إدارة إلازمات: إلاسس والتطبيقات، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩.

٧٢. فاروق عبد العظيم احمد وآخرون، **مقدمة الطرق إلاحصائية**، – دار المطبوعات الجامعية، إلاسكندرية ،١٩٧٩.

٧٣. فرهاد ابراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي نموذج الشيعة في العراق، مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٦.

٧٤. فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق: تقييم استراتيجي، معهد الدراسات إلاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٧.

٧٥. قاسم حسين صالح، الشخصية العراقية: المظهر والجوهر، مطبعة ضفاف، بغداد، ٢٠١٢.

٧٦. قاسم حسين صالح، المجتمع العراقي، تحليل سيكوسوسيولوجي لما حدث ويحدث، الدار العربية ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨.

٧٧. قباري محمد اسماعيل، علم إلاجتماع الثقافي ومشكلات الشخصية في البناء إلاجتماعي، منشأة المعاراف، إلاسكندرية، ١٩٨٢.

٧٨. كريم عبد، الدولة المأزومة والعنف الثقافي : عراق ما بعد الحقبة الثورية واسئلة المستقبل، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٢٢.

٧٩. ليام اندرسن وغاريث ستناسنفيلد، عراق المستقبل: ديكتاتورية ديمقراطية ام تقسيم، ترجمة رمزي ق. بدر، دار الوراق، لندن، ٢٠٠٥.

٨٠. ليورا ليوكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ترجمة: دلشاد ميران، دار ئاراس للطباعة والنشر، ط١،اربيل، ٢٠٠٤ .

٨١. مارسيل غوشيه، الدين والديمقراطية، ترجمة د.شفيق محسن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، تشرين الثاني، ٢٠٠٧.

٨٢. مازن مرسول محمد، سيسولوجيا الازمة، جامعة بغداد، كلية آداب علم إلاجتماع، ٢٠٠٨

٨٣. محب الدين الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج٨، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٤.

٨٤. محمد السيد سليم، السلوك السياسي، محاضرات القيت على طلبة الدراسات العليا / الماجستير في قسم العلوم السياسية، كلية إلاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣.

٨٥. محمد زكريا النداف، إلاخلاق السياسية للدولة إلاسلامية في القرآن والسنة، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٦.

٨٦. محمد عاطف غيث، قاموس علم إلاجتماع، دار المعرفة الجامعية، للطبع والنشر والتوزيع، إلاسكندرية، ٢٠٠٦.

٨٧. محمد عبد الكريم الحوراني، النظرية المعاصرة في علم إلاجتماع تمدد أفاق النظرية الكلاسيكية، دار مجدلأوي للنشر والتوزيع، ط١،إلاردن، ٢٠١٢.

٨٨. محمد قاسم عبدالله، الهوية الوطنية والانتماء وسلوك الانتماء: إلاساس النفسي التربوي في تشكيلها، مركز دمشق للأبحاث والدراسات(مداد)، دمشق، ٢٠١٨.

٨٩. محمد قرغلي واخرون، السلوك السياسي: نظرة علمية، دار الكتب الجامعية، القاهرة:، د.ت.

٩٠. محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية السياسية : دراسة تطبيقية، المكتب الجامعي الحديث، إلاسكندرية، ٢٠٠٥.

٩١. مصطفى عبد المجيد كاره، مقدمة في إلانحراف إلاجتماعي، معهد إلانماء العربي، ط١،بيروت، لبنان، ١٩٨٥.

٩٢. معن خليل عمر، انشطار المصطلح إلاجتماعي، مطابع التعليم العالي، الموصل، ١٩٩٠، ص ٨٣؛

٩٣. ميثم الجنابي، العراق ورهان المستقبل، دار المدى للثقافة والنشر، ط١،سورية– دمشق، ٢٠٠٦.

٩٤. (ـــــــــ)، العراق: حوار البدائل، مطبعة جعفر العصامي، بغداد، ٢٠٠٩.

٩٥. ميشيل عفلق. في سبيل البعث، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٤.

٩٦. نادر فهمي الزيود، هشام عامر عليان، مبادئ القياس والتقويم في التربية، ط٣، عمان إلاردن، ٢٠٠٥.

٩٧. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلأوي للنشر والتوزيع، ط١،عمان، ٢٠٠٤.

٩٨. ناهدة عبد الكريم حافظ، مقدمة في تصميم البحوث العلمية، مطبعة المعارف (بغداد)، ١٩٨١.

٩٩. هارلمبس وهولبورن، سوسيولوجيا الثقافة والهوية، ترجمة حاتم حميد محسن، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٠.

١٠٠. هاني الجزار، أزمة الهوية والتعصب : دراسة في سيكولجية الشباب، هلا لتوزيع والنشر، مصر، الجيزة، ٢٠١٠

١٠١. هشام عز الدين مجيد، دراسة في الهوية الوطنية في العراق ،عام ٢٠٠٣، جامعة بغداد، ٢٠١٤.

١٠٢. هنري تاجفل "الهوية إلاجتماعية والسلوك بين المجموعات."معلومات العلوم إلاجتماعية، ١٩٧٤.

١٠٣. ويل كيمليكا، أوديسيا التعددية الثقافية سير السياسيات الدولية الجديدة في التنوع، الجزء إلاول، ترجمة: امام عبد الفتاح امام، درار النشر عالم المعرفة، دولة الكويت، ٢٠١١.

١٠٤. اليكس مكشيللي، الهوية، ترجمة د. علي وطفة، دار الرسيم للخدمات الطباعية، دمشق، ١٩٩٣..

١٠٥. يليب برو واخرون، قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة هيثم اللمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥.

ثالثاً: الرسائل والإطاريح:

١. بشرى عناد مبارك، الانتماء إلاجتماعي لدى العاملين في بعض مؤسسات الدولة وعلاقته ببعض المتغيرات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية إلاداب، قسم علم النفس، ١٩٩٦.

٢. حمد عطية أبو فودة، دور إلاعلام التربوي في تدعيم قيم الانتماء الوطني لدى الطلبة الجامعيين في محافظات غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية إلاسلامية، غزة، ٢٠٠٧.

٣. فارس كمال نظمي، الحرمان النسبي والهوية إلاجتماعية وعلاقتهما بسلوك إلاحتجاج لدى العاطلين عن العمل، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.

٤. هه زار صابر امين، اشكالية الدولة والهوية – الدولة العراقية والهوية الكردية نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.

رابعاً: المجلات والدوريات

١. إبراهيم الحيدري، الولاءات العشائرية والطائفية وإشكالية الهوية في العراق، موجز البحث المقدم إلى الملتقى الفكري إلاول للحوار الوطني، ٢٠٠٩.

٢. احمد زايد، سيكولوجية العلاقات بين الجماعات، مجلة عالم المعرفة، العدد٣٢٦، المجلس الوطني للثقافة والفنون وإلاداب، الكويت، ٢٠٠٦.

٣. بلقيس محمد جواد، تفكيك السلوك السياسي للشخصية العراقية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٦، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٨.

٤. جاريث ستانسفيلد، إلانتقال إلى الديمقراطية إلارث التاريخي والهويات الصاعدة والميول المرجعية، في مجموعة باحثين(المجتمع العراقي . حفريات سوسيولوجية في إلاثنيات والطوائف والطبقات)، معهد الدراسات إلاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٥.

٥. جان مينو، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة جورج يونس، منشورات عويدان، بيروت، ١٩٦٧.

٦. حسين درويش العادلي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الحوار والتعايش إلاجتماعي، مجلة المواطنة والتعايش، تصدر عن مجلة وطن، السنة إلاولى، العدد الخامس، بغداد، ٢٠٠٧.

٧. حميد فاضل حسن، الخيار الديمقراطي في العراق بين إلاستبداد واستيعابه، مجلة إلاسلام والديمقراطية، العدد ٦، بغداد، ٢٠٠٦.

٨. حميد فاضل حسن، الهوية العراقية وبناء الدولة: الممكنات والمحددات: مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٤، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٧.

٩. حميد فاضل حسن، مبدأ التسامح (أنساقه الفكرية ودوره في تعزيز العملية السياسية العراقية)، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٣، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦.

١٠. خالد العليوي العردأوي، الفدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي، بحث مقدم إلى مؤتمر الفدرالية في العراق: الواقع والمستقبل والذي تعقده كلية القانون والسياسة/ جامعة صلاح الدين، ٢٠١١.

١١. سعد سلوم، عراق الدولة ١٩٢١– ٢٠٠٣: من صدمة الهوية إلى صحوة الهويات، مجلة مسارات، العدد إلاول، السنة الثالثة ربيع ٢٠٠٧، بغداد.

١٢. سعيد رشيد عبد النبي، إلادراك السياسي للإصلاح إلادراي في العراق، مجلة العلوم السياسية، السنة السابعة عشر، ملف المؤتمر السنوي للعدد (٣٢)، شباط ٢٠٠٩.

١٣. سلام عبود، من يصنع الديكتاتور، منشورات الجمل، ألمانيا، ٢٠٠٨.

١٤. سليمان الرياشي، حقوق إلانسان في الوطن العربي– تقرير المنظمة العربية لحقوق إلانسان عن حالة حقوق إلانسان في الوطن العربي (٢٠٠٧)، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الثلاثون، كتب وقراءات العدد (٣٤٦)، كانون إلاول، ٢٠٠٧.

١٥. صبري زاير السعدي، إلاقتصاد السياسي لتنامي قوة النفط في العراق– مرحلة حاسمة، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الثالثة والثلاثون، العدد(٣٧٨)، اب ٢٠١٠.

١٦. عامر حسن فياض، افكار في الشان السياسي العراقي في المرحلة الدستورية، مجلة المستقبل، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، العدد(٣)، صيف ٢٠٠٦.

١٧. عامر حسن فياض، جدلية العلاقة بين إلاستقلال والديمقراطية في الخطاب السياسي العراقي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، السنة ١٥، العدد ٢٩، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.

١٨. عبد الجبار احمد عبدالله، هدى محمد مثنى، السلوك السياسي لمراة العراقية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٦، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٨.

١٩. عبد الرسول عبد جاسم، نحو تقويم إلاقتصاد العراقي، المستقبل العربي، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، العدد (٣)، صيف ٢٠٠٦.

٢٠. عبد الصمد سعدون، جدلية العلاقة بين الدولة والمواطنة في تفعيل التنمية المستدامة، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، السنة (٥)، العدد (١٣)، كانون الثاني ٢٠٠٩.

٢١. عبدالله بن ناجي آل مبارك، قراءة في مفهوم الانتماء الوطني، صحيفة الرياض، العدد ١٣٣٣٨، مؤسسة اليمامة الصحفية، الرياض، ١٣٢٧ هـ.

٢٢. علي اسعد وطفة، اشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٨٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢.

٢٣. علي السعدي، الطائفية وإلاثنية في العراق، مجلة شؤون مشرقية، مركز دراسات المشرق العربي، الطبعة إلاولى، بيروت – لبنان، ٢٠٠٨.

٢٤. علي حسن الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية، صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية، منشور في مجموعة باحثين، إلاحتلال إلامريكي للعراق: المشهد إلاخير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

٢٥. عمر حمدأوي، الهوية الجماعية لأفراد إلاسرة وعلاقتها بالتحولات إلاجتماعية الحديثة، مجلة العلوم إلانسانية وإلاجتماعية، العدد ١٩، جامعة محمد بوضياف/ المسيلة، الجزائر، ٢٠١٥.

٢٦. فائز صالح، اشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، مركز الدراسات إلاقليمية، السنة الخامسة، العدد(١٣)، كانون ثاني ٢٠٠٩.

٢٧. كاترين هالبيرن، مفهوم الهوية تاريخه واشكإلاته، ترجمة د. الياس بلكا، مجلة اتجاهات، العدد إلاول، بغداد، ٢٠٠٨.

٢٨. كريستيان ميلو وجيمس غلانوس، فضائح اعادة اعمار العراق، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ترجمات مهمة، العدد(٣٦٠)، السنة الحادية والثلاثون، شباط ٢٠٠٩.

٢٩. ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ في العراق، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ط٢، ١٩٨١.

٣٠. مارغريت ميد، الثقافة وإلالتزام، ترجمة خير الدين عبد الصمد، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٦.

٣١. المجموعة الدولية للازمات، المسؤولية المقصرة: اللاجئون العراقيون في سوريا وإلاردن ولبنان – خلاصة تنفيذية وتوصيات، بحث ضمن كتاب: انتوني كوردسمان واخرون، العراق تحت إلاحتلال – تدمير الدولة وتكريس الفوضى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٦٠)، ط١، تشرين إلاول ٢٠٠٨.

٣٢. محمود سالم السامرائي، المواطنة والديمقراطية، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل– مركز الدراسات إلاقليمية، السنة الخامسة، العدد (١٣)، كانون ثاني ٢٠٠٩.

٣٣. مفيد ذنون يونس، التنمية إلاقتصادية والمواطنة ودور مؤسسة الحكم، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، مركز الدراسات إلاقليمية، السنة (٥)، العدد(١٣)، كانون الثاني ٢٠٠٩.

٣٤. مهدي حمزة القصاص، الهوية الثقافية والعولمة: دراسة سوسيولوجية، ورقة عمل مقدمة ندوة (التراث الشعبي العربي: وحدة إلاصالة والهدف) للفترة ١٤-٢٠١٥/٥/١٦، المجلس إلاعلى لرعاية الفنون وإلاداب والعلوم إلاجتماعية، دمشق، ٢٠٠٥.

٣٥. ناظم نواف الشمري، ظاهرة عدم إلاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية وإلاقليمية، مجلة السياسية والدولية، العدد ١٨، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠١٥ .

٣٦. نغم هادي حسين، نور محمد عزيز، ادارة الهوية إلاجتماعية وعلاقتها بالذات الرحيمة لدى العاملين بمهنة التمريض في محافظة الديوانية، مجلة كلية التربية إلاساسية للعلوم التربوية وإلانسانية، العدد ٤٢، كلية التربية إلاساسية، جامعة بابل، ٢٠١٩.

٣٧. اليزابيث فيريس، عودة اللاجئين العراقيين إلى ديارهم – دلائل واخطار كامنة، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ترجمات العدد(٣٧٢)، السنة الثانية والثلاثين، شباط ٢٠١٠.

خامساً: إلانترنت

١. جمال سند السويدي، الهوية الوطنية في عالم متداخل، صحيفة إلاتحاد إلالكترونية، ٢٠٢٠/٩/١: https://www.alittihad.ae/opinion/4120843/

٢. أحمد فاضل جاسم دأود، عدم إلاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية. .. وإلافاق المستقبلية، بحث متوفر على الموقع إلالكتروني https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=94807

٣. حسين درويش العادلي، نحو أمة عراقية سيدة حرة أصيلة، الحلقة الثانية، الهوية العراقية بين إلاستلاب والتعويم والتبعية، الحوار المتمدن، العدد ٣٧٢، ٢٠٠٣/٢/٣. www.rezgar.com

٤. علي زغير، موسم إلاغتراب العراقي، الحوار المتمدن، العدد ٥٨٦٨، ٢٠١٨/٥/٥: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=598353

٥. مهتدى ابو الجود، سؤال الهوية فى حمَى التحاصص الطائفي، مجلة الترا عراق، ٢٤/فبراير/٢٠١٩ https://t.me/ULIQUltraIraq

سادساً: المصادر إلاجنبية:

M. Madge, Tools of Social Science, (London, Longman), 1974, P.13.

Steve Albrecht, Crisis Mangement for Corporate Self-Defense: How to Protect Your Organization in a Crisis, AMACOM Division of American Management, 1996, P.45.

The Iraq crisis - An overview : www. Mideastweb . org / Iraq . htm – 53 -

The New International Webster's comprehensive ,Dictionary Of English Language, Third Edition, J. G Fregus Public Company, Chicago, 1999, P23.

W. Hegel, Lectures On The History of Philosophy, Vol 3, The Haden Press, 1977, P.93

الملاحق

جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

كلية الآداب/ قسم علم الاجتماع

م/ استمارة استبيان

عزيزي الدكتور/ة الفاضل/ة ---------- المحترم

تحية طيبة...

يروم الباحث بإجراء دراسة عن " **ازمة الانتماء والهوية وانعكاساتها على السلوك السياسي لفرد العراقي** " ولاستكمال هذه الدراسة لابد من الاجابة على فقرات الأستبانة ، ونظرًا لما تتمتعون به من خبرة ودراسة وسعة اطلاع في هذا المجال نأمل منكم اجراء التعديلات اللازمة على بعض فقراتها لأجل وضعها بصيغتها النهائية.

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والتقدير على تعاونكم معنا

الباحث **المشرف**

المحور الأول/ البيانات المتعلقة بالمبحوثين

١) النوع الاجتماعي: ذكر ( ) أنثى ( )

٢) العمر: ( )

٣) التحصيل الدراسي: أمي ( ) يقرأ ويكتب ( ) الابتدائية ( ) المتوسطة ( ) الإعدادية ( ) معهد ( ) دبلوم ( ) بكالوريوس ( ) ماجستير ( ) دكتوراه( )

٤) الخليفة الاجتماعية: حضر ( ) ريف ( )

٥) منطقة السكن الحالية: مركز المدينة ( ) مركز قضاء المدينة ( ) مركز الناحية ( ) قرى وأرياف ( )

٦) الحالة الزوجية: أعزب ( ) متزوج ( ) مطلق ( ) أرمل ( )

٧) عائدية السكن: ملك ( ) إيجار ( ) ملك حكومي ( ) تجاوز ( )

٨) الدخل الشهري: يقل عن الحاجة ( ) يسد الحاجة ( ) يزيد عن الحاجة ( )

المحور الثاني/ محور الهوية والانتماء

٩) برأيك ما أسباب حدوث أزمة الهوية والانتماء لدى الفرد العراقي.

أ. السلطة السابقة ( )

ب. الصراع العشائري والطائفي( )

ج. الانتماء المذهبي غير القومي( )

د. غياب تطبيق القانون والوعي السياسي( )

هـ. الطائفية والمذهب الديني ( )

و. اخرى تذكر( )

١٠) برأيك أن الفرد العراقي لديه هوية وانتماء للوطن.

نعم ( ) لا( ) إلى حد ما ( )

١١) أذا كان الجواب (لا) فما هي برأيك هوية وانتماء الفرد:

أ. هويته وانتماء تكون على أساس قيم العشيرة ( )

ب. هويته وانتماءه تكون على أساس الحزب السياسي ( )

ج. هويته وانتماءه تكون على أساس المذهب الديني( )

د. أخرى تذكر( )

١٢) تعتقد أن غرس الهوية والانتماء لدى الفرد العراقي واجب وطني وقومي على المؤسسات المجتمع.

نعم( ) لا( ) إلى حد ما( )

١٣) إذا كان الجواب (نعم) فما هي أكثر المؤسسات دورًا في بناء الهوية والانتماء:

أ. الاسرة ( ) ب. المدرسة ( ) ج . الدين ( ) د. الإعلام ( )

١٤) تعتقد بأن القيم الاجتماعية تلعب دور هام في توجيه السلوك السياسي والاجتماعي في رسم الهوية والانتماء لدى الفرد.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

١٥) برأيك أن الانتماء والهوية في مجتمعنا يكون على أساس المذهب والعشيرة والطائفة والعقيدة الفكرية.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

١٦) برأيك أن التحديات الداخلية المتمثلة بالصراع العشائري والطائفي دور في تأزم الهوية والانتماء الوطني للفرد العراق.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

١٧) إذا كان الجواب (نعم) فما هي الحلول برأيك

أ. العمل على تبني قيم التسامح والتعايش السلمي ( )

ب. تطبيق القانون بشكل حازم وقوي ( )

ج. العمل على تنمية الحوار الثقافي والاجتماعي ( )

د. اخرى تذكر ( )

١٨) برأيك أن التحديات الخارجية من دول الجوار لها أثر في أزمة الهوية والانتماء لدى الفرد العراقي.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

١٩) إذا كان الجواب نعم فما هي الاسباب برأيك

أ. العمل على تعزيز قيمة الهوية والانتماء الوطني ( )

ب. العمل على تأكيد على الوعي الفرد كمواطن عربي منتمي للوطن بالفعل وليس بالقوة ( )

ج. العمل على بناء وتخطيط سياسية واعية ( )

د. اخرى تذكر ( )

٢٠) برأيك أن العولمة الثقافية أو الغزو الثقافي أسهم في تغير هوية الفرد العراقي.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٢١) برأيك أن ضعف الانتماء يعبر عن تغييب الحريات الشخصية؟

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٢٢) تعتقد أن الصراع القيمي والطائفي يعملان على تغيب قيم الهوية والانتماء لدى الفرد العراق.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٢٣) تعتقد أن التحول الديمقراطي في عملية بناء الدولة العراقية خلق أزمة هوية وانتماء جديد للوطن.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٢٤) برأيك أن أزمة التعددية الثقافية والدينية تمثل أبرز المشكلات الاجتماعية المؤدية إلى غياب الهوية والانتماء للبلد.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٢٥) إذا كان الجواب (نعم) فما الأسباب برأيك

أ. عدم الاندماج الوطني في حالة تعدد الجماعات العرقية داخل المجتمع ( )

ب. عدم انصهارها بمعيار الولاء السياسي للدولة القومية ( )

ج. فشل النظام السياسي باختيار استراتيجية ملائمة لإدارة الدولة ( )

د. اخرى تذكر ( )

٢٦) تعتقد أن التعصب والتميز العرقي أو الديني يقلل من فرص التسامح والحوار في حل أزمة الهوية في العراق.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٢٧) برأيك أن أزمة النظام السياسي في الوقت الراهن خلق هوية وانتماء وطني متأزم لدى الفرد العراقي.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٢٨) إذا كان الجواب (نعم) فما الأسباب برأيك

أ. النظام السياسي تجازوه على حقوق المواطن وانسانيته ( )

ب. النظام السياسي قائم على المحاصصة القومية والمذهبية ( )

ج. تدخل الجهات الاقليمية والدولية بالنظام السياسي ( )

د. اخرى تذكر ( )

٢٩) تعتقد أن بناء الهوية والانتماء تسهم في نشر ثقافة التسامح والتعايش السلمي المجتمعي في البلد.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٣٠) تعتقد أن ضعف روح المواطنة والحوار الاجتماعي شكلت عائق أمام تقوية وتوحيد الهوية الوطنية لدى الفرد العراقي.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٣١) برأيك أن التوسع العالمي للديمقراطية خلق أزمة في الهوية الوطنية للبلد

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٣٢) برأيك تتجلي أزمة الهوية والانتماء للبلد بإشكالية الهوية السياسية للدولة العراقية.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٣٣) برأيك أن عمليات التهميش والاقصاء القومي والديني والطائفي آلية من آليات الحكم المستخدمة السلبية التي أضرت ببناء الهوية والمواطنة والانتماء للبلد بالدرجة الأساس.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٣٤) برأيك ان تكرار الصراعات المسلحة بين أطراف عدة خلال الفترات الماضية كانت بسبب أزمة في الهوية الوطنية.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٣٥) برأيك أن أزمة الهوية والانتماء الوطني كان من أهم أسباب ظهور الصراعات على السلطة السياسية.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٣٦) تعتقد أن أزمة الهوية والانتماء تعد من أهم المعوقات التي تنعكس سلبا على الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلد.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٣٧) برأيك أن التحدي الفكري العقائدي يعد من أهم التحديات التي تواجه الهوية والانتماء الوطنية.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٣٨) إذا كان الجواب (لا) فما هي أكثر التحديات التي تواجه الهوية والانتماء:

أ. التحدي السياسي( )

ب. التحدي الاقتصادي( )

ج. التحدي الثقافي( )

د. اخرى تذكر( )

٣٩) برأيك أن النزعة الأبوية البطريكية التي تقوم على قيم وأعراف وعصبيات قبلية ساهمت في بناء أزمة الهوية والانتماء لدى الفرد.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٤٠) برأيك أن الظروف غير المستقرة التي عاشها المجتمع العراقي قد أثرت سلبًا على الهوية والانتماء وجعلتهما تضعف أمام الهويات الفرعية التي وجدت الدعم والتأييد من جهات داخلية.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٤١) برأيك أن بروز التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع يؤدي إلى بروز أزمة الهوية والانتماء فيه.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٤٢) تعتقد أن الإحساس بالمواطنة هي تنمي الإحساس بالهوية والانتماء الوطني بين أفراد المجتمع العراقي.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٤٣) تعتقد أن الإصلاحات الاقتصادية في الوقت الراهن ساهمت في تحقيق وبناء هوية وانتماء وطني.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٤٤) برأيك أن منظمات المجتمع المدني تسهم في بناء الهوية والانتماء الوطني لدى أفراد المجتمع العراقي.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٤٥) تعتقد أنه يجب على الدولة العراقية على أن تعامل الجميع على أنهم متساوون في الحقوق والواجبات لكي تضمن بناء الهوية والانتماء. للوطن

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٤٦) برأيك أن بناء الهوية والانتماء يساعد على نشر الحوار والتفاهم البناء بين أفراد المجتمع.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٤٧) إذا كان الجواب (نعم) يمكن تحقيق ذلك من خلال

أ. تعزيز الديمقراطية والمواطنة ( )

ب. التعايش الاجتماعي والسلمي مع الآخر ( )

ج. نسيان الأحداث الدامية والسابقة ( )

د. اخرى تذكر ( )

المحور الثالث/ السلوك السياسي

٤٨) برأيك أن السلوك السياسي السابق له تأثر في ظهور أزمة الهوية والانتماء لدى الفرد العراقي.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٤٩) إذا كان الجواب (نعم) فما هو سبب هذا التأثر:

أ. عدم الاستقرار السياسي( )

ب. غياب العدالة والقانون( )

ج. خلق صراعات أهلية وطائفية( )

د. اخرى تذكر( )

٥٠) تعتقد أن أزمة الهوية والانتماء تنعكس على السلوك السياسي لدى الفرد العراقي.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٥١) برأيك أن سلوك النخب السياسية في السلطة تعمل في الوقت الراهن على بروز هوية وطنية عراقية جديدة.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٥٢) إذا كان الجواب (نعم) فما هي تلك الهوية

أ. هوية على أساس الانتماء الحزبي( )

ب. هوية على أساس المذهب القومي للجماعة ( )

ج. هوية على أساس المحاصصة والعصبية ( )

د. اخرى تذكر( )

٥٣) تعتقد إن توجهات الكتل والاحزاب السياسية تلعب دور هام في حدوث ازمة الهوية والانتماء التي انعكست على السلوك السياسي للأفراد.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٥٤) تعتقد أن تعزيز السلوك السياسي الموحد لدى الفرد يتمثل في توحيد وتقوية بناء الهوية والانتماء الوطني للوطن.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٥٥) برأيك أن المشاركة السياسية أحد معايير التحديث السياسي الهام في بناء السلوك السياسي والديمقراطية لدى الفرد العراقي.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٥٦) تعتقد أن تحقيق الاستقرار السياسي والحفاظ عليه دور هام في تحقيق الترابط بين السلوك السياسي والهوية والانتماء الوطني لدى الفرد.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٥٧) تعتقد أن تركيز غالبية الأحزاب والكيانات السياسية العراقية على الثقافة الفرعية لمناطق نفوذها على حساب الثقافة الأم سبب في تشكيل أزمة هوية وطنية حقيقة.

٥٨) تعتقد أن الصراع الأيديولوجي بين الهوية والوطنية والقومية أضرت في بناء السلوك السياسي لدى الأفراد.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٥٩) تعتقد أن سلوكيات أعضاء السلطة السياسية التي اتسمت بالعنف والقهر غالبًا ما تعرقل مشروع بناء السلوك السياسي الجيد.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

٦٠) برأيك أن ضعف الوعي السياسي الوطني انعكس على عملية بناء الهوية الوطنية العراقية.

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية إلاداب / قسم علم الإجتماع

م/ استمارة استبيان

عزيزي المبحوث.

عزيزتي المبحوثة.

نضع بين يديك استمارة استبيان لرسالة الماجستير الموسومة بـ(**أزمة الانتماء والهوية وانعكاساتها على السلوك السياسي للفرد العراقي _ دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الحلة**)، هدفه التعرف على أثر أزمة الهوية والانتماء على السلوك السياسي للفرد العراقي، نرجو منك الإجابة على الإسئلة المرفقة بشكل دقيق وصريح يُعبرُ عن رأيك الخاص وذلك من اجل الوصول إلى نتائج اكثر علمية، علماً بأن الإستمارة لا تخدم جهة معينة وانما هي لأغراض البحث العلمي والدراسة بغية استكمال متطلبات شهادة الماجستير في علم الإجتماع، شاكرين تعأونكم معنا.

ملاحظة: ضع علامة (✔) على الإجابة المناسبة

الباحثة	بإشراف
تمارة على ناهي	ا.م.د. احمد جاسم مطرود
	ا.م.د. وسام صالح عبد الحسين

أولاً : **البيانات الإولية**.

١. العمر

٢. الجنس : ذكر ( ) انثى ( )

٣. التحصيل الدراسي : ( )

٤. منطقة السكن : ( )

٥. الحالة الزوجية : اعزب ( ) متزوج ( ) مطلق ( ) أرمل ( )

٦. عائدية السكن : ملك طابو ( ) إيجار ( ) ملك زراعي ( )
سكن حكومي ( ) تجأوز ( )

٧. كفاية الدخل : يقل عن الحاجة ( ) يسد الحاجة ( ) يكفي للحاجة ( )

ثانياً : البيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة

٨. برأيك ما أسباب حدوث أزمة الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي ؟

أ. النظام الديكتاتوري ماقبل عام ٢٠٠٣

ب. الولاءات الطائفية والمذهبية .

ت. الولاءات القومية والعرقية .

ث. ضعف تطبيق القانون .

ج. غياب الشعور بالهوية الوطنية

ح. إلازمات والصراعات الداخلية والخارجية

خ. غياب الثقة بين الشعب والحكومات المتعاقبة .

٩. برأيك هل ان الفرد العراقي متمسك بهويته وانتمائه للوطن ؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا( )

١٠. اذا كان الجواب بـ(لا) فما هي الصفة الغالبة على الفرد العراقي في انتمائه ؟

الانتماء للعشيرة ( ) الانتماء للحزب السياسي( ) الانتماء للقومية ( )
الانتماء للمذهب والطائفة ( )

١٠. برأيك ما أسباب ضعف انتماء الفرد العراقي للوطن ؟

أ. غياب مسؤولية الدولة تجاه المجتمع .

ب. الحصول على الدعم المالي .

ت. ضعف الحكومات بعد عام ٢٠٠٣ .

ث. العصبية القبلية .

١١. هل تعتقد ان مؤسسات التنشئة إلاجتماعية مؤهلة لغرس قيم الهوية الوطنية لدى الفرد العراقي

مؤهلة ( ) مؤهلة إلى حد ما ( ) غير مؤهلة .

١٢. برأيك ما موجهات السلوك السياسي للفرد العراقي .

أ . التنشئة إلاجتماعية

ب . التظاهرات وإلاحتجاجات

ج . إلاعلام ومواقع التواصل إلاجتماعي

١٣. إلى اي مدى تمارس القيم إلاجتماعية دوراً في ترسيخ الهوية الوطنية والانتماء.

تمارس دور رئيسي ( ) تمارس دور ثانوي ( ) لا تمارس ( )

١٤. برأيك ما التحديات التي ادت إلى خلق أزمة الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي.

الصراع السياسي ( ) الصراع الطائفي ( ) الصراع القومي ( )

العشائرية ( )

سياسة تكميم إلافواه وتغييب الحريات الفردية ( ) الولاء لدول اخرى ( )

١٥. هل تعتقد ان قيم الانتماء إلى الوطن تحفز على قبول إلاخر المختلف في توجهاته وتطلعاته وثقافته ؟

اعتقد ( ) اعتقد حد ما ( ) لا اعتقد ( )

١٦. هل تعتقد ان كثرة إلازمات والصراعات الداخلية والخارجية لفترة ما بعد عام ٢٠٠٣ لعبت دوراً كبيراً في تأزيم واقع الهوية والانتماء الوطني للفرد العراقي ؟

اتفق ( ) اتفق إلى حد ما ( ) لا( )

١٧. هل تعتقد بأن القيم إلاجتماعية تلعب دور بارزا في توجيه السلوك السياسي وإلاجتماعي بالقدر الذي يؤثر في رسم قيم الانتماء والهوية ؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

١٨. إلى اي مدى ساهم التحول والتغير السياسي الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣ في خلق أزمة الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي ؟

ساهم بدرجة كبيرة ( ) ساهم إلى حد ما ( ) لم يسهم ( )

١٩. هل توافق على أن انتشار مفاهيم الديمقراطية والإنفتاح على العالم قد خلق أزمة في الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي ؟

موافق بشدة ( ) موافق ( ) غير موافق ( )

٢٠. هل تتفق على ان مخرجات أزمة التعددية الثقافية والدينية في عراق مابعد عام ٢٠٠٣ مثلت معوقاً اجتماعياً ادى إلى ضعف الولاء والانتماء لدى الفرد العراقي ؟

اتفق ( ) اتفق إلى حد ما ( ) لا اتفق ( )

٢١. هل تعتقد ان التعصب بمختلف اشكاله قلل من فرص التسامح والحوار وقبول إلاخر بشكل الذي ادى إلى تجذير أزمة الانتماء والهوية في العراق ؟

اعتقد ( ) اعتقد إلى حد ما ( ) لا اعتقد ( )

٢٢. إلى اي مدى ساهمت عمليات التهميش وإلاقصاء القومي والديني والطائفي في إلاضرار بعملية بناء الهوية المواطنة والانتماء للبلد بالدرجة إلاساس .

ساهمت بشدة ( ) ساهمت إلى حد ما ( ) ساهمت بدرجة ضعيفة ( )

٢٣. هل ترى أن عملية التحول الديمقراطي ومانتج عنها من أزمة هوية وانتماء اثرت إلى حد بعيد على بناء الدولة العراقية مابعد عام ٢٠٠٣ .

اثرت إلى حد كبير ( ) اثرت إلى حد ما ( ) لم تؤثر ( )

٢٤. هل تعتقد ان أزمة الانتماء والهوية تعد من اهم التحديات التي انعكست سلباً على حالة إلاستقرار السياسي وإلاجتماعي في العراق ؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

٢٥. برأيك ما ابرز التحديات التي انعكست سلباً على الإستقرار السياسي والإجتماعي وخلقت أزمة الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي ؟

أ. التحدي الفكري والعقائدي (الإيديولوجي)
ب. الإزمات السياسية
ت. الإزمات الإقتصادية
ث. التحدي الثقافي

٢٦. برأيك ان الظروف غير المستقرة التي عاشها المجتمع العراقي ساهمت في خلق أزمة الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي ؟

ساهمت بدرجة كبيرة ( ) ساهمت بدرجة ضعيفة ( ) لم تسهم ( )

٢٧. هل توافق على ان الشعور بالمواطنة يعمل على تنمية الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي؟

أوفق تماما ( ) أوافق إلى حد ما ( ) غير موافق ( )

٢٨. هل تعتقد ان الشروع بالإصلاحات السياسية في الوقت الراهن ساهمت في تحقيق وبناء هوية وانتماء وطني .

تسهم بشدة ( ) تسهم إلى حد ما ( ) لم تسهم ( )

٢٩. إلى اي مدى ساهمت منظمات المجتمع المدني في بناء الهوية والانتماء والولاء للوطن لدى افراد المجتمع العراقي ؟

ساهمت بشدة ( ) ساهمت إلى حد ما ( ) لم تسهم ( )

٣٠. إلى اي مدى انعكست سلباً أزمة الانتماء والهوية على السلوك السياسي لدى الفرد العراقي؟

انعكست بشدة ( ) انعكست إلى حد ما ( ) لم تنعكس ( )

٣١. كيف ساهمت إلاحزاب السياسية في العراق في خلق أزمة الانتماء والهوية لدى الفرد العراقي؟

أ. إلاستيلاء السلطة والمال العام .
ب. عدم تكافؤ الفرص بين افراد المجتمع .
ت. التركيز على الهوية الحزبية على حساب الهوية الوطنية .
ث. عدم القدرة على تحقيق إلاندماج بين مكونات المجتمع العراقي .

٣٢. هل تعتقد ان تركيز غالبية إلاحزاب والكيانات السياسية العراقية على الثقافة الفرعية على حساب الثقافة الشاملة ادى إلى خلق أزمة هوية وطنية حقيقة ؟

اعتقد بدرجة ( ) اعتقد إلى حد ما ( ) لا اعتقد ( )

٣٣. برأيك ان الصراع الطائفي والقومي لعب دوراً كبيراً في بناء ميول صراعية لدى النخب السياسية وإلاجتماعية مما خلق أزمة الهوية والانتماء للوطن .

نعم تماما ( ) اتفق إلى حد ما ( ) لا اتفق ( )

٣٤. برأيك ان أزمة الثقة والصراع وعدم توافر ارضية مناسبة للسلوك السياسي خلق بيئة ملائمة لبروز الهوية الفرعية ؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

٣٥. هل تعتقد ان أزمة الثقة المتبادلة بين المكونات السياسية انعكست في بناء سلوك سياسي قائم على الهوية والانتماء .

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

٣٦. إلى اي مدى ساهم ضعف الوعي السياسي الوطني لدى الفرد العراقي في خلق أزمة الانتماء والهوية ؟

ساهم بشدة ( ) ساهم إلى حد ما ( ) ساهم بدرجة ضعيف ( )

٣٧. برأيك ان السلوك السياسي للنظام الدكتاتوري أثر بشكل كبير في تعميق أزمة الانتماء والهوية والولاء لدى الفرد لعراقي ؟

٣٨. هل تعتقد ان تفعيل قيم المواطنة سيسهم بتعزيز هوية وطنية بالقدر الي الذي يجعل من السلوك السياسي يوحد المواطن العراقي ايجابياً ؟

اعتقد بشدة ( ) اعتقد إلى حد ما ( ) لا اعتقد ( )

٣٩. هل ساهم سلوك النخب السياسية لفترة بعد عام ٢٠٠٣ عمق إلى حد بعيد على تأزيم قيم الهوية والولاء لدى الفرد العراقي ؟

نعم ساهم ( ) ساهم إلى حد ما ( ) لم يسهم ( )

٤٠. كيف تقيم الثقافة السياسية للفرد العراقي ؟

أ. ثقافة سياسية محدودة( ) ب. ثقافة سياسية تابعة( ) . ج. ثقافة سياسية مشاركة( )

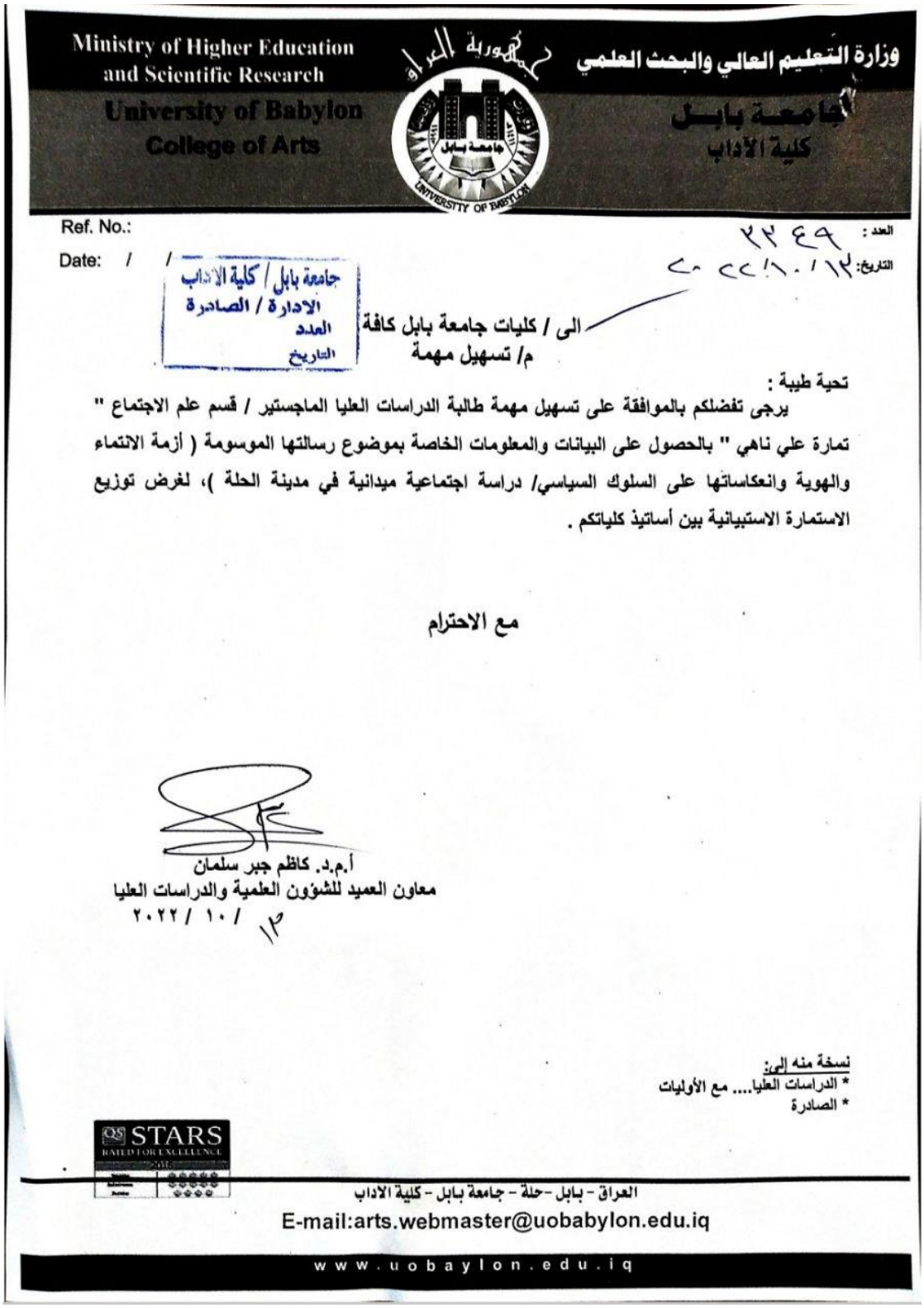

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
College of Arts

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الآداب

Ref. No.:
Date: / /

العدد : ٢٢٤٩
التاريخ: ١٢/١٠/٢٠٢٢

جامعة بابل / كلية الآداب
الإدارة / الصادرة
العدد
التاريخ

الى / كليات جامعة بابل كافة
م/ تسهيل مهمة

تحية طيبة :

يرجى تفضلكم بالموافقة على تسهيل مهمة طالبة الدراسات العليا الماجستير / قسم علم الاجتماع " تمارة علي ناهي " بالحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع رسالتها الموسومة (أزمة الانتماء والهوية وانعكاساتها على السلوك السياسي/ دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الحلة)، لغرض توزيع الاستمارة الاستبيانية بين أساتيذ كلياتكم .

مع الاحترام

أ.م.د. كاظم جبر سلمان
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
١٢ / ١٠ / ٢٠٢٢

نسخة منه إلى:
* الدراسات العليا.... مع الأوليات
* الصادرة

STARS RATED FOR EXCELLENCE 2015

العراق - بابل - حلة - جامعة بابل - كلية الاداب
E-mail:arts.webmaster@uobabylon.edu.iq
www.uobaylon.edu.iq

Ministry of Higher Education and Scientific Research
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
University of Babylon
جامعة بابل
College of information Technology
كلية تكنلوجيا المعلومات
شعبة الموارد البشرية

Ref. No :
Date: / /

العدد : ٤٢١٩
التاريخ : ٢٠٢٢/١٠/١٧

الى/ جامعة بابل/ كلية الاداب
م/تسهيل مهمة

تحية طيبة:

اشارة الى كتابكم ذي العدد ٣٣٤٩ في ٢٠٢٢/١٠/١٣ والمتضمن تسهيل مهمة طالبة الدراسات العليا / الماجستير / قسم علم الاجتماع / تماره علي ناهي نود اعلامكم بان عدد [illegible] من بكليتنا ٧٦ تدريسي.

..... مع الاحترام...

أ.د. حسين عطيه لفته الخالدي
العميد/وكالة
٢٠٢٢/١٠/

أ.م.د. احمد سليم عباس
ع/العميد
٢٠٢٢/١٠/١٧

صورة منه الى :-
- شعبة الشؤون الادارية/ مع الاوليات.
- شعبة التخطيط.
- الصادرة.

it@uobabylon.edu.iq
العراق - بابل - الحلة - جامعة بابل
هبه
www.uobabylon .edu.iq

Republic of Iraq
Iraqi Teachers Union
Babil Branch

العدد ١١٠٠
التاريخ ٢٠٢٢/١٠/٤

الى / جامعة بابل / كلية الآداب
م / اجابة

تهديكم نقابة المعلمين أعطر التحيات .....

كتابكم المرقم (٣٠٥٠) في ٢٠ / ٩ / ٢٠٢٢
نود إعلامكم بأن عدد المنتسبين لنقابة المعلمين فرع بابل والحاملين لهوية النقابة للفترة من ١/ ١ / ٢٠٢٢ ولغاية ١ / ٩ / ٢٠٢٢ هو (٣٥٩٠) .

مع فائق الود والتقدير

نقابة المعلمين العراقيين

فائز عبيد عجول الجوري

رئيس نقابة المعلمين العراقيين / فرع بابل

٤ / ١٠ / ٢٠٢٢

نسخة منه الى :-
- أمانة السر .... للحفظ لطفا .

Iraq - Babil - Hilla - BabAlhussien
nakaba.babel@gmail.com
العراق - بابل - الحلة - باب الحسين

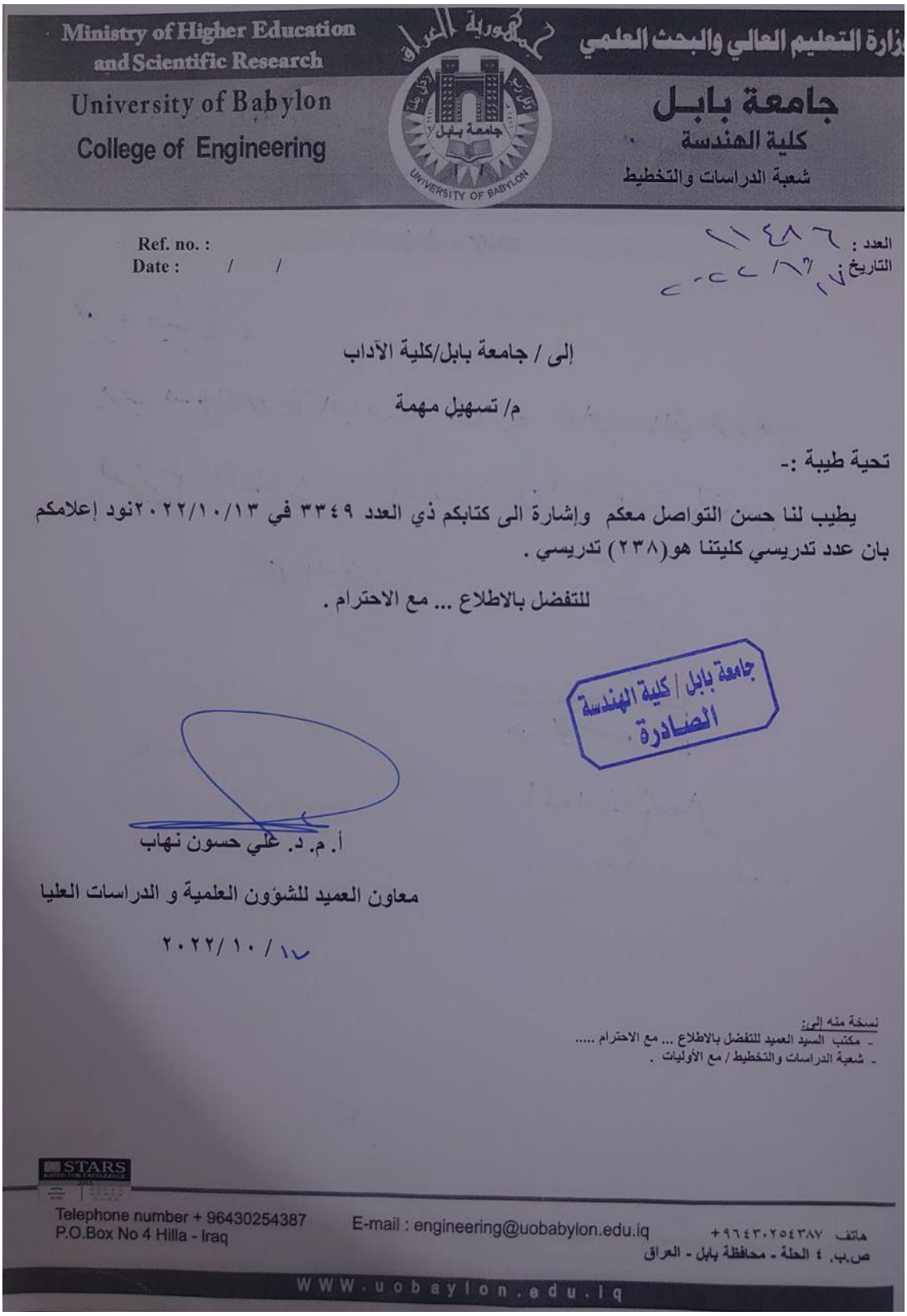

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
College of Engineering

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الهندسة
شعبة الدراسات والتخطيط

Ref. no. :
Date : / /

العدد : ١١٤٨٦
التاريخ : ١٧/١٠/٢٠٢٢

إلى / جامعة بابل/كلية الآداب

م/ تسهيل مهمة

تحية طيبة :-

يطيب لنا حسن التواصل معكم وإشارة الى كتابكم ذي العدد ٣٣٤٩ في ٢٠٢٢/١٠/١٣نود إعلامكم بان عدد تدريسي كليتنا هو(٢٣٨) تدريسي .

للتفضل بالاطلاع ... مع الاحترام .

جامعة بابل / كلية الهندسة
الصادرة

أ. م. د. علي حسون نهاب

معاون العميد للشؤون العلمية و الدراسات العليا

١٧ / ١٠ / ٢٠٢٢

نسخة منه الى:
- مكتب السيد العميد للتفضل بالاطلاع ... مع الاحترام .....
- شعبة الدراسات والتخطيط / مع الأوليات .

STARS

Telephone number + 96430254387
P.O.Box No 4 Hilla - Iraq
E-mail : engineering@uobabylon.edu.iq
هاتف +٩٦٤٣٠٢٥٤٣٨٧
ص.ب. ٤ الحلة - محافظة بابل - العراق
WWW.uobaylon.edu.iq

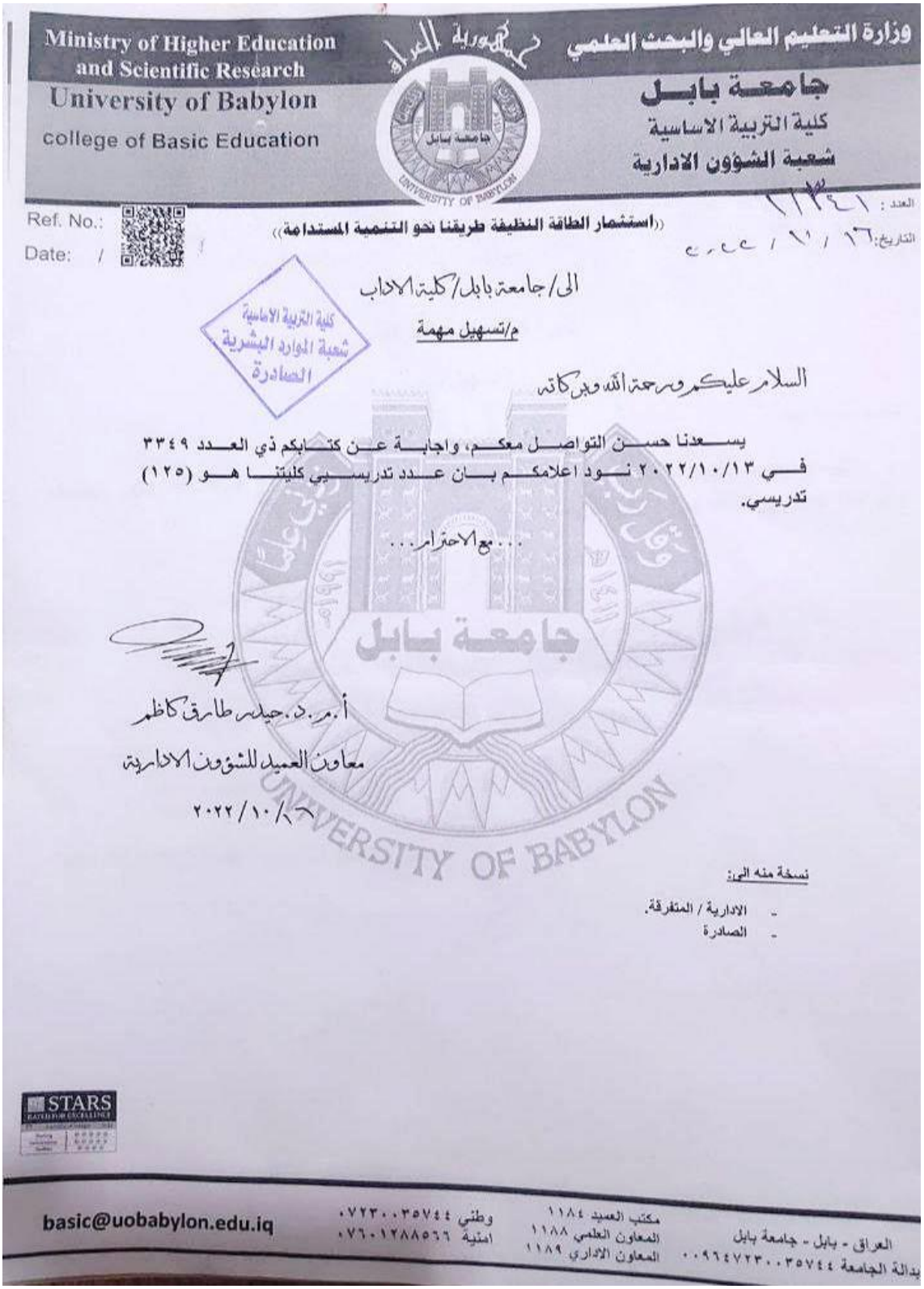

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جمهورية العراق
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
college of Basic Education
جامعة بابل
كلية التربية الاساسية
شعبة الشؤون الادارية

العدد :
التاريخ:
Ref. No.:
Date:

«استثمار الطاقة النظيفة طريقنا نحو التنمية المستدامة»

الى/ جامعة بابل/ كلية الاداب

م/تسهيل مهمة

كلية التربية الاساسية
شعبة الموارد البشرية
الصادرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدنا حسن التواصل معكم، واجابة عن كتابكم ذي العدد ٣٣٤٩ في ٢٠٢٢/١٠/١٣ نود اعلامكم بان عدد تدريسيي كليتنا هو (١٢٥) تدريسي.

... مع الاحترام ...

أ.م.د. حيدر طارق كاظم
معاون العميد للشؤون الادارية
٢٠٢٢/١٠/١٦

نسخة منه الى:
- الادارية / المتفرقة.
- الصادرة

STARS RATED FOR EXCELLENCE

basic@uobabylon.edu.iq
وطني ٠٧٢٣٠٠٣٥٧٤٤
امنية ٠٧٦٠١٢٨٨٥٦٦
مكتب العميد ١١٨٤
المعاون العلمي ١١٨٨
المعاون الاداري ١١٨٩
العراق - بابل - جامعة بابل
بدالة الجامعة ٠٠٩٦٤٧٢٣٠٠٣٥٧٤٤

Abstract:

The current study dealt with identifying the crisis of belonging and identity and its repercussions on the political behavior of the Iraqi individual through the application of objective scientific research mechanisms. His homeland is thought through behavior and actions, and it may be described or expressed by nationality; Because national affiliation is based on the idea of exchange between the individual and the state in rights and duties, which leads to a spiritual feeling in the person or citizen of the desire to belong to this state in word and deed. The government sees identity and citizenship as the basis of society's life and strives to its programs aim to bring together both the poor and the rich as partners in the renewal of society.

Achieving prosperity and progress in the country needs two things, the first is identity and the second is belonging to the homeland. In order to get to know the concept of identity more broadly, we have to shed light on the meaning of this term, which is embodied in the accurate description of the Iraqi individual and the expression of his personality, each on one of the groups with which he coexists. Identity, in short, is the totality of features that distinguish a thing from another or a person, as well as its relationship with another, or a group from another.

Each carries several elements in its identity. As for the elements of identity, they are a dynamic moving thing, one or some of them can appear at a certain stage and others at another. However, the importance of this study is embodied in knowing the extent of the impact of the concept of identity on the Iraqi society, which has suffered and is still suffering from internal and external conflicts and crises and their repercussions on the political behavior of the Iraqi individual. The impact of these crises and the narrow space of hope for their imminent breakthrough led to the continuation of the crisis of confidence in political leaders. Identity is the attribute of a citizen who has rights and duties imposed by the nature of his belonging to a homeland. as identity

is the citizen who has rights and duties imposed by the nature of his belonging to a homeland. Among these rights that the citizen seeks to obtain are: the right to education, the right to health care, the right to work, and freedom of thought belief, and other rights.

Accordingly, the problem of the study included the following questions: What do we mean by the crisis of belonging and identity of the Iraqi individual, and what is the extent of its reflection on his socio-political behavior? What are the factors that complicated the Iraqi national identity and belonging crisis, and what are the implications of that complexity, and how?

Affected the individual's political behavior in Iraq?

What are the repercussions of the continued complexity of the crisis of belonging and identity on the reality and future of the political behavior of the Iraqi individual? Is it possible to reduce them and reduce their risks and negative repercussions?

The importance of this study in obtaining accurate and objective scientific answers about the crisis of belonging and identity and its repercussions on the political behavior of the Iraqi individual in order to increase political awareness of the role of the individual and the promotion of his rights legitimate in society.

This study is also one of the descriptive analytical studies that relied on more than one scientific method to obtain real and objective data that provides confidence in the validity of the results and the possibility of generalizing them, such as the historical method and the social survey method. The study was conducted on a stratified sample of 180 respondents drawn from the original study population (the educated class of men and women in the government sector in the city center of Hilla). The study also tested the validity of scientific hypotheses.

The most important findings of the study:

1. The results of the field study revealed that (100) respondents and (56%) of them hold a certificate BSC.

2. The results of the field study revealed that (117) respondents, and (65%) of them were married.
3. The results of the field study revealed that (110) respondents, with a percentage of (61%) of them, believe that a large number of The internal and external crises and conflicts played a role in aggravating the reality of belonging and identity.
4. The results of the field study revealed that (129) respondents and (72%) of them believed in the contribution The weakness of the national political awareness of the Iraqi individual in creating a crisis of belonging and identity.
5. The weakness of the national political awareness of the Iraqi individual created a crisis of belonging and identity (28087) with a degree of freedom (18) and a level of trust (0.05) So we accept the research hypothesis that says (there is a statistically significant relationship Between the reasons for the occurrence of the crisis of belonging and identity among the Iraqi individual
6. The result of the second hypothesis revealed a value of Ca2 (107.1), which is higher than the tabular value (213), with a degree of freedom (12) and a level of confidence (0.05). Therefore, we accept the research hypothesis, which says that there is a statistically significant relationship between the Iraqi individual's adherence to his identity and belonging. The nation and the eligibility of socialization institutions in inculcating the values of national identity), and we reject the null hypothesis.
7. The result of the third hypothesis revealed a value of Ca square 2 = (14.2), which is higher than the tabular value (9.5), with a degree of freedom (4) and a level of confidence (0.05). If we accept the research hypothesis that says (there is a statistically significant relationship between The practice of social values that play a role in consolidating the national identity and belonging of the Iraqi individual and the

ability of these values to direct political behavior). and we reject the null hypothesis.

8. The result of the fourth hypothesis revealed the value of Ca square 2 = (115.7), which is higher than the tabular value (9.5), with a degree of freedom (4) and a level of confidence (0.05), so we accept the research hypothesis that says (there is a statistically significant relationship between The contribution of the political transition in Iraq after 2003 and the outputs of cultural and religious pluralism in the weakness of loyalty and belonging among the Iraqi individual), and we reject the null hypothesis.
9. The result of the fifth hypothesis revealed the value of Ca square 2 = (58.1), which is higher than the tabular value (12.6) with a degree of freedom (6) and a level of confidence (0.05). If we accept the research hypothesis that says (there is A statistically significant relationship between the contribution of most political parties in creating a crisis of belonging and identity in the Iraqi individual and the emergence of sectarian conflict in Iraqi society), and we reject the null hypothesis.
10. The result of the sixth hypothesis revealed a Ka 2 = square value (58.1), which is higher than the tabular value (12.6) with a degree of freedom (6) and a level of confidence (0.05). So we accept the research hypothesis that says (there is a statistically significant relationship). between the contribution of most political parties in creating a crisis of belonging and identity in the Iraqi individual and the emergence of sectarian conflict in Iraqi society), and we reject the null hypothesis.

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University of Babylon college of Art
department of Sociology

The Crisis of Belonging and Identity and Its Reflicions on the Political Behavior of the Iraqi Individual

"A Field Social study in the City of Hilla"

A thesis submitted by a master's student
Council of the Collage of Literature / Department of Sociology at the University of Babylon
It is part of the requirements for the Masters degree in Sociology

By
Tamara Ali Nahi Zakrot

Supervised by

Ass. Prof. Dr.
Ahmed Jasim Matroud

Ass. Prof. Dr.
Wissam Saleh Abdul Hussein

1444 AH **2023 AD**